وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء

كلية الادارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

استخدام اسلوب المدخلات- المخرجات في قياس فاعلية الانفاق العام على التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي العراق حالة دراسية للمدة 2010- 2020

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد -جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تقدمت بها **حنين جليل ابراهيم الصواف**

بإشراف الأستاذ الدكتور

محمد حسين كاظم الجبوري

1443 هـ **2022 م**

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ

وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ

وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ)

صدق الله العظيم

﴿سورة آل عمران آية 104﴾

إقرار المشـــرف

أشهد بأن إعداد الرسالة الموسومة (**استخدام اسلوب المدخلات- المخرجات في قياس فاعلية الانفاق العام على التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي العراق حالة دراسية للمدة (2010-2020)**) والتي تقدمت بها الطالبة **" حنين جليل ابراهيم"** قد اعدت تحت إشرافي في قسم الاقتصاد - كلية الادارة والاقتصاد - جامعة كربلاء، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية.

أ. د محمد حسين كاظم الجبوري

التاريخ: 30 / 5 / **2022**

توصية رئيس قسم الاقتصاد

بناءً على توصية الاستاذ المشرف، أرشح الرسالة للمناقشة.

أ.د صفاء عبد الجبار الموسوي

رئيس قســم الاقتصاد

التاريخ: 30 / 5 / **2022**

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة بأننا قد اطلعنا على الرسالة الموسومة (**استخدام اسلوب المدخلات- المخرجات في قياس فاعلية الانفاق العام على التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي العراق حالة دراسية للمدة (2010-2020)**) والمقدمة من قبل الطالبة "**حنين جليل ابراهيم**" وناقشنا الطالبة في محتوياتها وفيما له علاقة بها، ووجدنا بأنها جديرة لنيل درجة الماجستيرفي العلوم الاقتصادية.

أ.د محمد صالح سلمان الكبيسي

رئيساً

2022 / 5 / 8

أ. م. د محمد راضي جعفر

عضواً

2022 / 5 / 30

أ. م. د زينب هادي نعمة

عضواً

2022 / 5 / 8

أ. د محمد حسين كاظم الجبوري

عضواً ومشرفاً

2022 / 5 / 8

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على اقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على رسالة الماجستير للطالبة **" حنين جليل ابراهيم"** الموسومة بـ **(استخدام اسلوب المدخلات- المخرجات في قياس فاعلية الانفاق العام على التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي العراق حالة دراسية للمدة (2010-2020))** ارشح هذه الرسالة للمناقشة.

أ.د محمد حسين كاظم الجبوري

رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء على قرار لجنة المناقشة.

أ.د.علاء فرحان طالب

عميد كلية الادارة والاقتصاد- جامعة كربلاء

2022 / 5 / 30

الاهداء

إلى اشرف الخلق والمرسلين... نبي الرحمة محمد (صلى الله عليه واله وسلم)

إلى والدتي الغالية (حفظها الله)

إلى والدي العزيز (أمد الله في عمره)

إلى إخوتي الأعزاء

الى صديقتي الغالية

إلى جميع أساتذتي المحترمين

اهدي هذا الجهد المتواضع

حنين

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقهِ محمد وآلهِ الطيبين الطاهرين وبعد ...

إن كان ثمة كلمة شكر يجب أن تقال فلا بدَ أن تكون لله تعالى على ما وفقني عليه أثناء دراستي ونبينا محمد (صل الله عليه وسلم) وأهل بيته الكرام (عليهم السلام) .

أتقدم بجزيل شكري الى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور محمد حسين كاظم الجبوري لتفضلهُ بالأشراف على هذه الرسالة ومساعدتي لأيصال الرسالة الهادفة وتذليلهُ للصعوبات التي كنت اواجهها فدعواتي لهُ بدوام التوفيق.

ويطيب لي أن اقدم شكري وامتناني الى عميد كلية الادارة والاقتصاد الاستاذ الدكتور علاء فرحان طالب وإلى رئيس قسم الاقتصاد الاستاذ الدكتور صفاء عبد الجبار الموسوي .

وبالمشاعر ذاتها أتوجه بخالص شكري واحترامي الى أساتذتي في كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء .

كما أتقدم بشكري واعتزازي للأساتذة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة الرسالة.

وأقدم شكري وتقديري الى المدقق اللغوي والمدقق العلمي لجهودهم في ابداء آرائهم وتعليماتهم القيمة.

واتقدم بخالص شكري وتقديري الى الاستاذ (انس عبد الرضا يوسف) والاستاذ (وسام سرحان) لمساعدتهم لي في مشواري العلمي.

واتقدم بخالص شكري الى زملائي الذين رافقوني رحلة الدراسة في الماجستير.

ولا يفوتني أن أقدم شكري الى العاملين في أقسام مكتبة الكلية لما قدموه من مساعدة خلال مدة الكتابة.

وختاماً أتقدم بالشكر والاقرار بالجميل الى جميع من علمني ولو حرفاً واحداً والذين لم تذكرهم هذه السطور والى جميع من مد لي يد العون والمساعدة والسؤال عني والدعم ولو بكلمة فجزاهم الله خير الجزاء

الباحث

المستخلص

جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على استخدام اسلوب المدخلات- المخرجات كأحد الطرائق لحساب المضاعفات على مستوى كل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومي في الاقتصاد العراقي وذلك في مدة زمنية معينة (2010-2020). وذلك بالاعتماد على مصـــفوفة المعاملات الفنية الصــادرة عن وزارة التخطيط لعام 2010 وبعد اسـتخراج معاملات النمو القطاعية المركبة تم الحصول على مصفوفة 2020، اذ بعد تطبيق أنموذج المدخلات- المخرجات بصيغته الرياضية على المصـــفوفتين لحلهما، والحصـــول على النواتج القطاعية للقطاعات الاقتصـــادية والطلب النهائي وايضـــا القيمة المضـــافة، وكذلك حصـــلنا على الترابطات القطاعية بكل انواعها الخلفية والامامية المباشــرة وغير المباشــرة وعن طريق مراقبة هذه الترابطات القطاعية والمقارنة بين السـنتين لوحظ على الرغم من زيادة الانفاق العام لبعض القطاعات الاقتصـادية لعام 2020 لكن لم تشهد مضاعفاتها القطاعية زيادة بل ربما أدت إلى الانخفاض ويعود السبب وراء هذا التراجع لهذه القطاعات عام 2020 مقارنة بعام 2010 هو ضـعف الترابطات القطاعية الامامية والخلفية لغالبية القطاعات الاقتصادية.

وقد تمثلت المشـكلة الاسـاسـية للبحث في التسـاؤل عن الاعتقاد بالإمكان الاعتماد على أنموذج المدخلات- المخرجات في قياس فاعلية الانفاق العام على التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة 2010-2020. ومن ذلك تمثلت الفرضية ان زيادة الانفاق العام القطاعي يؤدي الى زيادة انتاج القطاعات الاقتصـــادية وبالتالي زيادة نســـب اســـهام تلك القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي.. وبذلك ســـيكون هدف الدراســـة محاولة تقدير جدول المدخلات- المخرجات للاقتصاد العراقي لعام 2020 واستخدامه في كشف وقياس دور الانفاق العام القطاعي بالاعتماد على طبيعة المضـاعفات القطاعية والروابط الامامية والخلفية المباشـرة وغير المباشرة.. ومن اهم استنتاجات الدراسة؛ أن الجهود الحكومية العراقية ضعيفة في مجال إعداد جداول المدخلات- المخرجات إذ أن جميع الجداول بعد 1988 كانت فردية تم التنبؤ بها من الباحثين وهذا أضـعف عمل اجهزة التخطيط والدراسـات للاقتصـاد، لذا يجب التركيز على إعداد الجداول بشكل دوري دون انقطاع من الحكومة المركزية لمساعدة الجهات المسؤولة عن إعداد خطط التنمية الاقتصادية للبلد.

الكلمات المفتاحية: اسلوب المدخلات- المخرجات، فاعلية الانفاق العام، التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية	أ
الاهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المستخلص	د
قائمة المحتويات	ه- ز
قائمة الجداول	ح-ط
قائمة الاشكال البيانية	ي
المقدمة	1
اولا:- اهمية الدراسة	1
ثانيا:- مشكلة الدراسة	2
ثالثا:- فرضية الدراسة	2
رابعا: هدف الدراسة	2
خامسا:- منهجية الدراسة	2
سادسا:- هيكلة الدراسة	3-2
سابعا:- بعض الدراسات السابقة	4-3
الفصل الاول:- تأطير نظري في أنموذج المدخلات والمخرجات والانفاق العام	48-5
المبحث الاول:- الاطار النظري لإنموذج المدخلات- المخرجات	22-7
اولا:- نبذة تأريخيه عن نماذج المدخلات- المخرجات	9-7
ثانيا :- الافتراضات الاساسية لجداول المدخلات- المخرجات	10-9
ثالثا :- اهمية جداول المدخلات- المخرجات	11-10
رابعا :- انواع نماذج المدخلات- المخرجات	14-11
خامسا :- استخدامات جداول المدخلات- المخرجات	16-14

سادسا:- التركيب العملي لجداول المدخلات- المخرجات	17-16
سابعا:- الارتباطات القطاعية لإنموذج المدخلات- المخرجات	18-17
ثامنا:- الانواع الاساسية للتشابك القطاعي	20-19
تاسعا:- مزايا وعيوب إنموذج المدخلات- المخرجات	22-20
المبحث الثاني :- فاعلية الانفاق العام على الناتج المحلي الاجمالي والقطاعي	41-23
اولا :- مفهوم الانفاق العام	25-23
ثانيا :- صور الانفاق العام	27-25
ثالثا:- تقسيمات الانفاق العام	30-27
رابعا:- ظاهرة تزايد الانفاق العام	34-30
خامسا:- اثار الانفاق العام	36-34
سادسا:- فاعلية الانفاق العام	41-36
المبحث الثالث:- التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي	48-42
اولا:- مفهوم الناتج المحلي الإجمالي	45-42
ثانيا:- فاعلية الانفاق العام على الناتج المحلي الاجمالي القطاعي في ظل جداول المدخلات والمخرجات	48-45
الفصل الثاني :- تحليل واقع التوزيع القطاعي للناتج والانفاق العام وجداول المدخلات-المخرجات في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة	80-49
المبحث الاول :- التوزيع القطاعي ومدى اسهامه في الناتج المحلي الإجمالي	61-51
المبحث الثاني:- واقع الانفاق العام في الاقتصاد العراقي في مدة الدراسة	74-62
اولا:- تحليل الانفاق العام في العراق	67-62
ثانيا:- نسبة الانفاق العام ومكوناته الاساسية من الناتج المحلي الاجمالي	70-67
ثالثا:- الانفاق العام القطاعي لعامي 2010 و2020	74-70
المبحث الثالث:- واقع جداول المدخلات- المخرجات في الاقتصاد العراقي	80-75
اولا:- استخراج مصفوفة الترابطات القطاعية لعام 2010	77-75

ثانيا:- استخراج مصفوفة الترابطات القطاعية لعام 2020	80-77
الفصل الثالث:- تحليل فاعلية الانفاق العام على القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي باستخدام إنموذج المدخلات - المخرجات في مدة الدراسة 2010-2020	114-81
المبحث الاول :- إنموذج المدخلات- المخرجات (IOM) لعام 2010	91-83
اولا:- استخراج المضاعفات القطاعية (Cij) لعام 2010	84-83
ثانيا:- كيفية حساب واستخراج مصفوفة Bij	86-84
ثالثا:- كيفية حساب واستخراج مصفوفة (Oij)	88-86
رابعا:- حساب إنموذج المدخلات- المخرجات لسنة 2020	91-88
المبحث الثاني:- نموذج المدخلات- المخرجات (IOM) لعام 2020	101-92
اولا:- استخراج المضاعفات القطاعية (Cij) لعام 2020	93-92
ثانيا:- كيفية حساب واستخراج مصفوفة Bij	95-94
ثالثا:- كيفية حساب واستخراج مصفوفة (Oij)	97-96
رابعا:- حساب إنموذج المدخلات- المخرجات لسنة 2020	101-98
المبحث الثالث:- قياس وتحليل المضاعفات القطاعية للسنة 2010و2020	114-102
اولا:- تحليل المضاعفات القطاعية Cij للسنوات (2010،2020)	103-102
ثانيا:- تحليل مقارن لجداول المدخلات والمخرجات لسنتي الدراسة	108-103
ثالثا:- تحليل فاعلية الانفاق العام على القطاعات الاقتصادية لسنتي 2010 و2020	114-108
الاستنتاجات والتوصيات	116-115
المصادر	124-117
الملاحق	128-125

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	إنموذج لصيغة المضاعفات القطاعية وترابطاتها الامامية والخلفية	46
2	نسبة إسهام بعض القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية للمدة(2010-2020)	60
3	مكونات الانفاق العام الاساسية في العراق بالاسعار الجارية ونسبها الى الانفاق العام في المدة (2010-2020)%	66
4	نسبة إسهام كلا من الانفاق العام والانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (2010-2020)	69
5	الانفاق العام القطاعي لعامي 2010 و2020	74
6	مصفوفة المعاملات الفنية (مصفوفة الترابطات الخلفية المباشرة) (*DBL*) لسنة 2010	76
7	النمو المركب القطاعي لسنة 2020	78
8	مصفوفة المعاملات الفنية (مصفوفة الترابطات الخلفية المباشرة *DBL*) لسنة 2020	79
9	مصفوفة الترابطات الخلفية غير المباشرة (مصفوفة المضاعفات) (IDBL) لسنة 2010	83
10	مصفوفة (Bij) الترابطات الامامية المباشرة (DFL) لسنة 2010	85
11	مصفوفة (Oij) الترابطات الامامية غير المباشرة (IDFL) لسنة 2010	87
12	إنموذج المدخلات- المخرجات لسنة 2010	90-89
13	مصفوفة الترابطات الخلفية غير المباشرة (مصفوفة المضاعفات Cij) (IDBL) لسنة 2020	93
14	مصفوفة (Bij) الترابطات الامامية المباشرة (DFL) لسنة 2020	95

15	مصفوفة (Oij) الترابطات الامامية غير المباشرة (IDFL) لسنة 2020	97
16	إنموذج المدخلات- المخرجات لسنة 2020	100-99
17	استجابة القطاعات الاقتصادية للطلب النهائي لمصفوفة (Cij) لسنة 2010	102
18	استجابة القطاعات الاقتصادية للطلب النهائي لمصفوفة (Cij) لسنة 2020	103
19	مقارنة (IOM)لسنتي 2010 و2020	107
20	الانفاق ونسبة الاسهام في GDP والترابط القطاعي (DBL) لعامي 2010 و2020	109
21	الانفاق ونسبة الاسهام في GDP والترابط القطاعي (IDBL) لعامي 2010 و2020	111
22	الانفاق ونسبة الاسهام في GDP والترابط القطاعي (DFL) لعامي 2010 و2020	113
23	الانفاق ونسبة الاسهام في GDP والترابط القطاعي (IDFL) لعامي 2010 و2020	114

قائمة الاشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	إسهام القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي للسنة (2010-2020)	61
2	الانفاق العام ونوعيه للمدة (2010-2020)	65
3	نسبة الانفاق الجاري والاستثماري الى الانفاق العام للسنوات 2010-2020	67
4	نسبة الانفاق العام وشقيه من الناتج المحلي الاجمالي للمدة 2010-2020	70

المقدمة

في ظل الثورة التي يمر بها العالم وهي ثورة المعلومات فقد اصبحت التكنلوجيا والتطورات المعلوماتية اساسا في اي عمل اقتصادي اذ يعدّها البعض الثورة الثالثة في العالم بعد الثورة الزراعية والثورة الصناعية واصبح لتوفر المعلومة الصحيحة والدقيقة في الوقت المناسب شرط اساسي لعمل السياسة الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ونلحظ أن الدول المتقدمة تعتمد بشكل كبير على المنظومة المعلوماتية في عملها الاقتصادي وبالأخص استخدام أنموذج المدخلات- المخرجات لدراسة التشابك القطاعي لكل قطاع اقتصادي ومقارنته مع السنوات الاخرى وهذا سهل من عملية التنبؤ بالمستقبل بشأن حدوث أية مشاكل اقتصادية ومن ثم محاولة وضع الحلول لها لتلافيها او التقليل منها.

إنّ لدراسة التشابك القطاعي دورا مهما في سير العملية الاقتصادية في الدول النامية ومع الاخذ بنظر الاعتبار ان عدم الاهتمام في أنموذج المدخلات- المخرجات هو أحد اسباب عدم التطور في هذه الدول، اذ يجب توفير البيانات المطلوبة في كل الاوقات لغرض التحليل والتنبؤ بالمعوقات التي تواجهها في المستقبل بأبسط الطرائق الممكنة.

ان الانفاق العام له دور مهم في العملية الاقتصادية ومع تعدد الطرائق في كيفية تحليله وقياسه وجد أن تطبيق أنموذج المدخلات- المخرجات في قياسه وملاحظة تأثير الانفاق العام في القطاعات الاقتصادية وذلك عن طريق تأثيره في مضاعف الانفاق القطاعي علما بأن موضوعنا هذا لا يتضمن قياس مضاعف الانفاق العام على مستوى الاقتصاد ككل بل من خلال دراسة كل قطاع على مستوى الاقتصاد كنسبة اسهام كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

اولا: اهمية الدراسة

تستمد أهمية الدراسة من أهمية أنموذج المدخلات- المخرجات كأداة قياس وتحليل للواقع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي وامكانية استخدام تلك الاداة لقياس فاعلية الانفاق العام على التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي.

ثانيا: مشكلة الدراسة

تتمثل مشـكلة الدراسـة بالتسـاؤل الآتي: هل بالإمكان الاعتماد على أنموذج المدخلات- المخرجات في قياس فاعلية الانفاق العام على التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي في الاقتصـاد العراقي في مدة الدراسـة، اذ لا شـك بأن الآثار التي يتركها الانفاق العام على الناتج القطاعي لابد ان تنعكس بصـورة او بأخرى على إسـهام تلك القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي.

ثالثا: فرضية الدراسة

زيادة الانفاق العام القطاعي يؤدي الى زيادة انتاج القطاعات الاقتصـادية وبالتالي زيادة نسب اسهام تلك القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي.

رابعا: هدف الدراسة

محاولة تقدير جدول المدخلات- المخرجات للاقتصاد العراقي لعام 2020 واستخدامه في كشف وقياس دور الانفاق العام القطاعي بالاعتماد على طبيعة المضاعفات القطاعية والروابط الامامية والخلفية المباشرة وغير المباشرة.

خامسا: منهجية الدراسة

إذ استعمل المنهج التحليلي والرياضي في الربط بين متغيرات الدراسة، والمتمثل بالأنموذج الرياضي المعروف بجداول المدخلات والمخرجات.

سادسا: هيكلة الدراسة

فقد قسمت الدراسة الى ثلاثة فصول، في الفصل الاول تم دراسة الاطار النظري لأنموذج المدخلات- المخرجات والانفاق العام وقد جاء فيه ثلاث مباحث اذ تناول الاول الاطار النظري لأنموذج المدخلات- المخرجات من حيث الاصول والافتراضات والاستخدامات وانواع جداول المدخلات والمخرجات بينما تضـمن الثاني فاعلية الانفاق العام على الناتج المحلي الاجمالي والقطاعي وفيه تمت دراسة مفهوم وصور وتقسيمات وفاعلية الانفاق العام، وأما الثالث والذي جاء بعنوان التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي اذ بين مفهوم الناتج المحلي الاجمالي

فضـــلا عن بيان فاعلية الانفاق العام على الناتج المحلي الاجمالي القطاعي في ظل جداول المدخلات والمخرجات.

اما الفصـــل الثاني فجاء بعنوان تحليل واقع التوزيع القطاعي للناتج والانفاق العام وجداول المدخلات- المخرجات في الاقتصـــاد العراقي خلال مدة الدراســـة، وقد تفرع الى ثلاثة مباحث تناول الاول التوزيع القطاعي ومدى إســـهامه في الناتج المحلي الاجمالي، اما الثاني فقد تناول واقع الانفاق العام في الاقتصـــاد العراقي في مدة الدراســـة بينما جاء في الثالث واقع جداول المدخلات- المخرجات في الاقتصـــاد العراقي وقد تبين فيه مصـــفوفة المعاملات الفنية لأغلب السنوات وبالأخص سنوات الدراسة 2010 و2020.

اما الفصل الثالث فقد جاء بعنوان تحليل فاعلية الانفاق العام على القطاعات الاقتصادية في الاقتصـاد العراقي باسـتخدام أنموذج المدخلات- المخرجات في مدة الدراسـة 2010-2020 وقد تناول ثلاثة مباحث ايضـا اذ جاء في الاول حسـاب المضـاعفات القطاعية وحسـاب (IOM) لعام 2010، والثاني حسـاب المضـاعفات القطاعية وحسـاب (IOM) لعام 2020، اما الثالث فقد جاء فيه قياس وتحليل المضـــاعفات القطاعية لعام 2010 و2020.**سـابعا: بعض الدراسـات السابقة**

1- دراسة محسن الراجحي ومحمد الجبوري 2007

عنوان الدراسة	تحليل تطور الترابطات القطاعية للاقتصـــاد العراقي للمدة من 1982-2003
الهدف	جاء هدف البحث ليناقش حقيقة مهمة مفادها دراســـة تطور الاعتماد الذاتي المتبادل بين القطاعات الاقتصـادية المكونة للاقتصـاد العراقي وتشـخيص مواقع الضعف والقوة في هذا الاعتماد
العينة	قياس الترابطات الاقتصادية للعراق للمدة 1982-2003
النتائج	يظهر عن طريق مدة الدراســة 1982-2003 ان الاقتصـــاد العراقي يعتمد اعتمادا كبيرا في مجال الحصـــول على مدخلات القطاعات على العالم الخارجي ويتضح ان التشابك القطاعي للاقتصاد العراقي ضعيف

2- دراسة اسامة الزعبي 2014

عنوان الدراسة	بناء وتحليل جداول المدخلات والمخرجات للاقتصـــاد الاردني في عامي 2000 و 2009
الهدف	التعرف على كيفية بناء جداول المدخلات- المخرجات واستخدامها لمعرفة حجم التشـــابك القطاعي وكشـــف طبيعة المضـــاعفات والروابط الامامية والخلفية للاقتصاد الأردني
العينة	بناء جداول المدخلات-المخرجات في المدة الزمنية 2000-2009
النتائج	من حيث بناء جداول المدخلات-المخرجات اظهرت النتائج ضعف الحكومة من حيث البناء اذ لم تكن هناك محاولة فعلية من جهاز التخطيط لبناء الجداول ماعدا عام 1987

3- دراسة محمد الجبوري وعمار محمود 2020

عنوان الدراسة	اسـتخدام جداول (I-O) في قياس فاعلية مضـاعفات الانفاق العام والتجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي للمدة (2010-2018)
الهدف	جاء هدف البحث لدراسة اسلوب جديد في حساب المضاعف وهو اسلوب المدخلات- المخرجات والذي يحتوي على التجارة الخارجية، واستخدم هذا الاسـلوب في حسـاب المضـاعفات على مسـتوى كل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومي في الاقتصاد العراقي
العينة	قياس فاعلية مضـــاعف الانفاق العام والتجارة الخارجية في الاقتصـــاد العراقي للمدة 2010-2018
النتائج	تظهر الدراسة ان تأثير مضاعف الانفاق العام والتجارة الخارجية ضعيف ويمتاز بالبساطة لضعف الترابطات القطاعية الامامية والخلفية في الاقتصاد العراقي

الفصل الاول

تأطير نظري في أنموذج المدخلات والمخرجات والانفاق العام

تمهيد

يعد أنموذج المدخلات- المخرجات من النماذج ذات التحليل المعقد لكونه يتمحور في التشابكات القطاعية بالاقتصاد الوطني خصوصا والاقتصاد الدولي عموما اذ يمكن استخلاص أهم الروابط الاقتصادية بين الفروع الاقتصادية من جهة وبين القطاعات الاقتصادية من جهة اخرى، يعد التحليل الخاص بهذا الأنموذج مهما للغاية التي يحتويها فقد تتعدد الاسس التي وضعت لهذا الأنموذج، وتتبين الاهمية المتعمقة فيه عن طريق استخداماته التي لا يمكن القول بها لتعددها اذ تمثل المدخلات ادوات مهمة في اي صناعة والتي تعبر عنها بالمخرجات من هذه الصناعة على الرغم من تعدد الصناعات ولا يمكن ان ننسى ما للأنفاق العام من دور مهم في الاقتصاد بما يحتويه من آثار مهمة ومتعمقة داخل الاقتصاد القومي بشكل عام وكيف ان فاعلية الانفاق العام تؤثر بشكل واضح في سير العملية الاقتصادية ومالها من تأثير ضمن الانشطة الاقتصادية ويمكن الاستفادة بنطاق خاص من الانفاق العام واستخدامه كأداة ضمن المدخلات لبيان الدور المهم وفاعليته ضمن الاقتصاد وعلى هذا المنوال سيتم تناول الدور الواضح لأنموذج المدخلات- المخرجات في سير النشاط الاقتصادي وكيف يمكن ان يؤثر الانفاق العام ومضاعفه في هذا النشاط كذلك وسيتم تناول ذلك في هذا الفصل ثلاثة مباحث هي:

المبحث الاول: الإطار النظري لأنموذج المدخلات- المخرجات

المبحث الثاني: فاعلية الانفاق العام على الناتج المحلي الاجمالي والقطاعي

المبحث الثالث: التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي

المبحث الاول: الإطار النظري لأنموذج المدخلات- المخرجات

اولا: نبذة تاريخية عن نماذج المدخلات- المخرجات

يعود الفضـــل في تطوير أنموذج المدخلات والمخرجات الى أكثر من شـــخص فقد بدء الاقتصاديون بوضع حجر الاساس له تبعا لكل اقتصادي الى ان تمكن عدة اقتصاديين من وصفه ووضعه لنا بالصيغة الحالية. فنشأة هذا الأنموذج يرجع الى الاقتصادي الطبيعي الدكتور فرانسوا كيناي رائد مدرســة الطبيعيين الذي قدم اســلوبه في تحليل الجدول الاقتصــادي عام 1758، ثم تطور هذا الاســلوب على يد الاقتصــادي كارل ماركس عام 1871 وذلك عن طريق تحليلاته للعلاقات الانتاجية والطبيعية الكامنة لهذه العلاقات في أنموذج ســمي (تكرار الانتاج البســيط والموسع).[1] الا ان تطور وصياغة الاطار النظري والعملي لجداول المدخلات- المخرجات من حيث إمكانية التطبيق العملي في التخطيط والتحليل والتنبؤ الاقتصــادي يعود للعالم الســوفيتي الأمريكي الجنســية واســلي ليونتيف عام 1913 وقد تكامل بناؤه عام 1936 عندما قام بتطبيقه على الاقتصــاد الأمريكي وتم نشــر الأنموذج على هيئة ورقة بحثية بعنوان (العلاقات الكمية للمدخلات والمخرجات في النظام الاقتصــادي للولايات المتحدة الامريكية) وفي عام 1941 قام العالم ليونتيف بإصــدار اول كتاب يحوي الأنموذج وتفصــيلاته مع تطبيقه على الاقتصــاد الأمريكي تحت عنوان هيكل الاقتصاد الامريكي.[2] ومن ذلك نلحظ أنه تمت تسمية هذا الأنموذج الذي هو عبارة عن جداول بأنموذج المســتخدم- المنتج وايضــا أنموذج المدخلات- المخرجات وايضا نسبة الى مطور أنموذج ليونتيف. ان استخدام مصطلح تحليل المدخلات- المخرجات يتم عن طريق أن مخرجات اي صــناعة ســيكون هناك احتياج اليها كمدخلات وذلك في صــناعات اخرى او ربما للصــناعة نفســها ومن ثم ســيكون من المفيد اعتماد الصــناعات فيما بينها (اي الانتاج بدون وجود عجز او فائض).[3] أي ان انتاج كل قطاع يقسم على قسمين:

---

[1] مصطفى كامل ومنتهى زهير محسن، قياس مستوى البطالة في العراق باستخدام جداول المستخدم- المنتج لعام 2010، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، (المجلد23؛ العدد96) , 2017، ص269

[2] عدنان كريم نجم الدين، الاقتصاد الرياضي مدخل كمي تحليلي، ط3، دار وائل للنشر، عمان، 2009، ص110

[3] الفا شيانج، الطرق الاساسية في الاقتصاد الرياضي، ترجمة: نعمة الله نجيب ابراهيم واخرون، دار المريخ للنشر، الرياض، 1995، ص198-199

*ليونتيف (هو اقتصادي امريكي الجنسية ارتبط اسمه بدراسات العلاقة بين المدخلات والمخرجات لكل قطاع بمدخلات ومخرجات القطاعات الأخرى عن مستوى الاقتصاد ككل).

- مخرجات يتم استخدامها كمدخلات وسيطة للقطاعات الاقتصادية.

- مخرجات تستعمل كمنتج نهائي للاستهلاك المحلي والتصدير وتسمى الطلب النهائي.[1]

اي بمعنى اخر يمكن القول: إن القطاعات الاقتصادية تكون مرتبطة ببعضها اذ ان اي تغير ولو كان بسيطا في احد القطاعات او في احد فروعها فأن ذلك لابد ان يكون له دور واضح على باقي القطاعات الاقتصادية.[2] وبذلك نرى ان ليونتيف قدم تعريفا لتحليل المدخلات- المخرجات ويكون ذلك بأنه "طريقة لقياس علمي ومنهجي للعلاقات المتبادلة بين مختلف قطاعات النظام الاقتصادي المعقد". يتكون تحليل المدخلات-المخرجات من جزأين هما (بناء جدول المدخلات-المخرجات) والجزء الآخر يكون (استخدام الأنموذج في التحليل الاقتصادي)، وبذلك عرف ليونتيف جدول المدخلات والمخرجات بأنه "جدول يقوم بوصف تدفق السلع والخدمات بين كل القطاعات الاقتصادية المختلفة للاقتصاد على الصعيد الوطني في مدة زمنية محددة عادة تكون عام".[3] ويمكن اعطاء مفهوما اخر عن أنموذج المستخدم- المنتج إذ يعرف بأنه عبارة عن جداول تحتوي على القيود الحسابية للمبادلات من بيع وشراء، والتي تجري بين المنتجين لمنتجاتهم وذلك لغرض الاستخدام الوسيط وما يذهب من هذا الانتاج لغرض تلبية الطلب النهائي. وبعبارة اخرى يمكن القول إن أنموذج المدخلات- المخرجات هو عبارة عن أنموذج خطي مكون من عدد من المعادلات تكون مساوية لعدد القطاعات والانشطة، او مساوية لفروع اقتصاد معين تتحدد معلماتها من واقع الترابطات (القطاعية والتكنلوجية) السائدة في الانتاج، ويشترط ان يكون مستوى الانتاج متغيرا داخليا اما الطلب على الانتاج او على كل نشاط فيكون متغيرا خارجيا.[4] ولأهمية هذا الموضوع في الاقتصاد لكل دولة فقد تم تأسيس جمعية دولية خاصة للمدخلات- المخرجات وذلك في مدينة النمسا عام 1988، تحتوي على 15 مؤسسة دولية ومئات الاعضاء بصفاتهم الاساسية، وان هذه الجمعية تعقد مؤتمرا سنويا في احد الدول المتقدمة او النامية يتناول فيه أحدث المستجدات والاسهامات النظرية والعملية في اساليب جداول المدخلات- المخرجات.[5] هناك منافع متعددة من تحليل المدخلات- المخرجات، اذ توفر فهم حجم

---

[1] Metwally, M.M, lectures in quantitative method, University of Wollongong, Australia, 2006, P9

[2] محمد باليزيد، أنموذج ليونتيف، الحوار المتمدن، العدد 4003، 2013، ص1

[3] Wassily Leontief, input-output economics, second edition Oxford University press, 1986, p19

[4] زكي متي سليم عقراوي وشهلة عبد الرزاق بشير، دراسة تشابك الغابات مع القطاعات الاقتصادية في كل من ويلز وكندا باستخدام اسلوب المستخدم/ المنتج، مجلة زراعة الرافدين، (مجلد35؛ عدد4)، 2007، ص11

[5] Miller, R. and Blair, P: Input-Output Analysis - Foundations and Extensions, Prentice-Hall, Inc., New Jersey, 1985, p.75

وهيكل التنويع في الناتج المحلي الاجمالي الذي يعد ضروريا لأجل صياغة الاستراتيجية ذات الامد البعيد للبلد، وايضا في توجيه السياسات الاقتصادية الكلية ذات الامد المتوسط والقصير للبلد ويمكن اجمال أهم منافع الأنموذج بالآتي:

1- ابراز أهمية توفر مجموعات بديلة من السياسات الاقتصادية الكلية، الاكثر ملاءمة وذلك لغرض تحقيق معدلات النمو وايضا تحقيق التنويع الاقتصادي المستهدف.
2- القيام بعملية وصف العلاقات التشابكية الامامية والخلفية المتبادلة في الاقتصاد الخاص للبلاد التي ستعمل على المساعدة في تحديد التقدم الحاصل في تنفيذ الاستراتيجية الاقتصادية وسياسات التنويع الاقتصادي.
3- بدلا من الاعتماد الواسع على مسلمات قوى السوق الحرة، والمؤشرات التجميعية، والاحكام الشخصية في العمل على صياغة السياسات الاقتصادية الكلية المناسبة، يتم التأكيد على الحاجة لاستخدام ادوات تحليلية كمية للمساعدة بوضع السياسات الاقتصادية الشاملة.[1]

ثانيا: الافتراضات الاساسية لجداول المدخلات- المخرجات

يقوم نموذج المدخلات – المخرجات على أساس تساوي المخرجات الكلية مع المدخلات الكلية في الاقتصاد الوطني وعلى هذا الأساس يتم افتراض ان انتاج كل قطاع ينقسم الى قسمين اساسيين:

- مخرجات تستخدم كمدخلات وسيطة للقطاع نفسه او كمدخلات وسيطة للقطاعات الأخرى
- مخرجات تستخدم كمنتج نهائي للاستهلاك المحلي والتصدير ويسمى الطلب النهائي.

وايضا ان مشتريات المدخلات في كل قطاع تعد دالة في مستوى انتاج هذا القطاع فقط.
اي بمعنى انه ليس هناك وجود اي دور لمستويات الانتاج في القطاعات الاقتصادية الاخرى على مدخلات اي قطاع اذا لم يتغير مستوى انتاجه.[2]

[1] صبري زاير السعدي، معايير التنويع الاقتصادي الهيكلي في اقتصادات الريع النفطي (حالة السعودية)، مجلة المستقبل العربي، (م40؛ع464), 2017, ص50-52

[2] H. B. Chenery and P. Clark, "Inter Industry Economics", New York, John Welly, 1959, P66

وكذلك من ضـمن الافتراضـات المهمة لأنموذج المدخلات- المخرجات هو فرض الاضـافة اي بما معناه ان يعادل الدور النهائي لمزاولة انواع مختلفة من الانتاج مجموع الاثار المنفصلة، وان هذا الفرض يستبعد وجود الوفورات والاضرار الخارجية.

ان صـحة هذه الافتراضـات تعتمد على طبيعة الانتاج في المنشـآت الاقتصـادية وايضـا طريقة تجميع المنشآت في قطاع واحد.

ان بعض الافتراضات قد تصح بدرجة اكبر وذلك في حالة الوحدات الجماعية بدلا من الوحدات الفردية اي مثلا استبعاد المنتجات المشتركة والوفورات الخارجية، وبسبب هذه الامور المتعلقة بالافتراضـــات يجب اخذ الدور المشـــترك لطبيعة العلاقات الانتاجية وآثار التجميع في جيز الحسبان وذلك عند تقسيم هيكل أنموذج المدخلات- المخرجات.[1]

ثالثا: اهمية جداول المدخلات- المخرجات

يمكن بيان اهمية هذه الجداول في النقاط الآتية:

- يتم استخدام جداول المدخلات- المخرجات كأساس لغرض التنسيق بين مساعي الخطط الاقتصادية المختلفة في الدولة بحيث يمكن تنفيذها بدون اي حوادث (اختناقات).
- تعمل جداول المدخلات- المخرجات على توضـيح أهمية كل من الصـادرات والواردات بالنسـبة للناتج المحلي وبالأخص إذا ما تم فصـل كلا من الواردات التنافسـية والواردات التكميلية.
- تعكس الجداول عن مدى الترابط بين مختلف المجاميع الاقتصادية.
- تقوم بتقديم أطار احصـائي متكامل للمعلومات الاسـاسـية الاحصـائية التي يجب توافرها وكذلك تقدم هذه الجداول اوجه القصـــور والنقص في البيانات المتاحة التي تســـاعد الأجهزة الاحصائية على معالجة ذلك عند إعداد البرامج الاحصائية.
- هذه الجداول تعكس صورة عن الهيكل الانتاجي للاقتصاد القومي وذلك في مدة خاصة، كما تحدد هيكل الانتاج والاستخدامات للسلع والخدمات في الاقتصاد القومي.
- تبرز هذه الجداول معايير اقتصـادية يتم على اسـاسـها المقارنة بين مختلف المشـروعات الاقتصـادية، وذلك من حيث أولوية كل منها في التنفيذ مسـتنده بذلك على الكفاية الحدية

[1] طلعت الدمرداش ابراهيم، التخطيط الاقتصادي في أطار آليات السوق، ط3، دار النهضة العربية، القاهرة, 2008، ص162

لرأس المال، وحجم الانتاج، والعمالة، ومدى اعتماده على الواردات فضـــلا عن بعض المؤشرات الاقتصادية الاخرى.

- تتيح جداول المدخلات- المخرجات البيانات المطلوبة لدراسة تأثير اي تغير في (اسعار المستلزمات الوسيطة ومعدلات الاجور وايضا السياسات الضريبية على تسعير المنتجات الوسيطة والمنتجات النهائية).
- تبرز اهمية هذه الجداول عن طريق استخدامها لدى متخذي القرار، وراسمي السياسات، ومصممي البرامج التنموية وذلك عن طريق تحديد الانشطة البارزة في الاقتصاد القومي وتوجيه الاستثمارات والحوافز اليها.
- تســـتعمل جداول المدخلات- المخرجات في قياس التحول الهيكلي للقطاعات اذ تبين درجة التشابك بين القطاعات، وكذلك تستخدم المعاملات الفنية الناجمة عن هذه الجداول لتحديد الهيكل الاقتصادي للدولة هل هو (اولي او صناعي او خدمي)، كذلك توضح هذه الجداول هيكل الطلب النهائي الذي يكون له تأثير واضح في عملية التحول الهيكلي.[1]

رابعا: انواع نماذج المدخلات- المخرجات

ان جدول ليونتيف او جداول المدخلات- المخرجات يتميز بالعديد من طرائق التحليل الاقتصادي وبسبب ذلك نلحظ أن هناك انواعا مختلفة من النماذج التي تخص جدول المدخلات- المخرجات من اهمها:

1- الأنموذج المغلق والأنموذج المفتوح

هنا يتم التمييز بين نوعين من الجداول هما:

- الأنموذج المغلق

يمكن الاشارة الى هذ الأنموذج لأنه يصف القطاعات ذات الانتاجية اي بما معناه أن القطاعات ذات الطابع الانتاجي المعروفة " كالزراعة والصـــناعة" فأنه ســـيدخل ايضـــا القطاع العائلي والقطاع الحكومي ضـــمن القطاعات الانتاجية. ويمكن الاشـــارة اليه بطريقة اخرى اذ يمكن عدّ القطاع العائلي شـأنه شـأن الصـناعة التي تسـتعمل انتاج القطاعات الاخرى بنسـبة طردية من انتاجها، إذ من الواضـح أن هذا الانتاج يتكون من خدمات العمل ففي مثل هذه الحالة فأن القطاع العائلي سيعدّ معاملات فنية سيتم تسميتها بمعاملات الاستهلاك اذ يمكن القول إن المقصود من

[1] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، جداول المدخلات والمخرجات لعام 2010-2011 في أطار نظام الحسابات القومية، جمهورية مصر العربية، 2014، ص2-3

معاملات الاستهلاك " أنها العلاقة بين القطاعات الانتاجية المختلفة وايضا ان هذه القطاعات تعد متغيرات تابعة لمستوى الانتاج.[1]

- الأنموذج المفتوح

يعد هذا الأنموذج مختلفا عن بقية نماذج المدخلات- المخرجات ويرجع السبب إلى انه يحتوي على قطاع يدعى بالقطاع المستقل وهذا القطاع من اسمه يكون مستقلا عن بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى، وبهذا يسمى الطلب الذي يتحقق في هذا القطاع بالطلب النهائي. ومن جهة اخرى فأن المعاملات الفنية لا تحتسب له وذلك بسبب انعدام العلاقة بين ما يتم استهلاكه من صناعة معينة وبين انتاج هذه الصناعة. ان من اهداف هذا الأنموذج هو تحديد المستويات الانتاجية لمختلف القطاعات وذلك لغرض مساواة الطلب النهائي عن طريق العلاقات المتشابكة للأنموذج، اذ يتم فصل القطاع العائلي الى ان تشترى المنتجات وتعرض الخدمات ومن ذلك نرى التمييز بين القطاعات المستقلة المستهلكة التي تتألف من القطاع العائلي والقطاع الحكومي والتجارة الخارجية والتكوين الرأسمالي.[2]

2- الأنموذج الساكن والأنموذج المتحرك

قبل التحدث عن الأنموذج الساكن والأنموذج المتحرك يجب توضيح ان المستخدمات هنا تنقسم على قسمين هما:

أ- المستخدمات الجارية: وهي التي يتم تغير احجامها بين مدة واخرى على حسب الانتاج.

ب- المستخدمات الثابتة: هي التي يتم الاقرار عليها مرة واحدة فقط وتبقى ثابتة ماعدا الاضافات التي تتم عليها بين مدد مختلفة.

وبحسب هذه الاستخدامات يتم التمييز بين الأنموذج الساكن والمتحرك لجداول المدخلات- المخرجات وكالآتي:

- الأنموذج الساكن

[1] رحيم كاظم حسن الشرع ومحمد حسن رشم، التخطيط الاقتصادي، ط1، مطبعة الكتاب، بغداد، 2015، ص49

[2] عدنان داود العذاري، الرياضيات والاقتصاد (نظرية وتطبيق)، دار جرير للنشر والتوزيع، الاردن، 2009، ص167-168

ان النقطة الاساس في هذا الأنموذج مع انه لا توجد علاقة بينه وبين الادخار والاستثمار ولهذا فهو لا يهتم الا بتيارات المستخدمات الجارية دون الاخذ بنظر الاعتبار المستخدمات الرأسمالية (الثابتة) لذا فهو يخالف الواقع وذلك لأن المستخدمات لا تقتصر على السلع والمشتريات في المدة الجارية اذ يجب ان يدخل في حسابها السلع الرأسمالية وايضا السلع نصف المصنعة او السلع غير تامة الصنع وعلى هذا الاساس فأن هذا الأنموذج لجداول المدخلات- المخرجات يعد التكوين الرأسمالي على انه منتج نهائي.

- الأنموذج المتحرك

ان هذا الأنموذج عكس الأنموذج الساكن اذ أنه يأخذ بنظر الاعتبار التكوين الرأسمالي المتكون في مدة ما كمستخدم للإنتاج الذي سيتحقق في مدة قادمة على هذا الاساس يتبين ان التحويل من الأنموذج الساكن الى الأنموذج المتحرك لا يعتمد فقط على اضافة رأس مال للأنموذج فقط وانما يجب ايضا اضافة معاملات رأس المال التي يمكن تعريفها " بأنها التي تعبر عن ما يلزم من رأس المال وذلك لغرض انتاج وحدة واحدة من المنتجات الجارية" بالاعتماد على ما تبين لنا فأن رأس المال ومعاملاته سيتم معالجتها كبقية المستخدمات ومعاملاتها. يمكن الملاحظة ايضا عند اضافة معاملات رأس المال نكون قد اخذنا بنظر الاعتبار العلاقات بين اجزاء النظام الاقتصادي في مدة طويلة من الزمن لأن هذه العملية تحدد امكانات الصناعة في الوقت الحاضر وامكاناتها في المستقبل كذلك.[1] ان الأنموذج المتحرك يمتاز بالعديد من المزايا من وجهة نظر المخطط اهمها:

أ- يساعد الأنموذج على تشخيص التوازن المتحرك للناتج.

ب- القيام بعملية توصيف الاستثمار على مستويات جزئية وبمعيار سلع رأسمالية معينة فضلا عن معاملته كمتغير داخلي اي بما معناه انه يتحدد ضمن النظام نفسه.

ت- يوفر للمخطط صورة جيدة لمضامين رفع مستوى الاستثمار في قطاع معين ويكون اعتماده في ذلك على مستلزمات توازن التداخل القطاعي.

بالرغم من مزايا الأنموذج المتحرك فلديه عيوب ايضا اهمها:

أ- يعد قليل الاستخدام نسبيا بسبب مشاكل بياناته.

[1] جمال داود سلمان وطاهر فاضل حسون, التخطيط الاقتصادي، بيت الحكمة للنشر، بغداد, ص71

ب- صعوبة ايجاد تقديرات موثوقة لمصفوفة رأس المال ويكون سبب هذه الصعوبة لعدم توفر البيانات اللازمة لبناء مصفوفة المعاملات الرأسمالية.[1]

3- النماذج القومية والنماذج الاقليمية

وهنا سيتم التعرف على هذين الأنموذجين اذ ان:

- النماذج القومية

وتعرف بأنها تقوم على اساس تصوير علاقات التداخل الصناعي التي تقوم بالربط بين قطاعات الاقتصاد القومي المختلفة.

- النماذج الاقليمية

ان هذه النماذج تهتم بإظهار التيارات الاقتصـــادية وكذلك صـــورة القطاعات ومعاملاتها وذلك بالنسبة الى اقليم محدد او معين داخل الدولة كما تظهر العلاقات المتبادلة التي تقوم بربط مختلف هذه الاقاليم.[2]

خامسا: استخدامات جداول المدخلات- المخرجات

ان جداول المدخلات- المخرجات او جداول ليونتيف لها اهمية كبيرة في مجال الاقتصاد بصورة عامة، وايضا في وصف التشابك القطاعي للصناعات المختلفة بصورة خاصة. وبما ان اساس تصميم جداول المدخلات- المخرجات كان لأجل فهم التشابك المادي وابعاده في الاقتصاد وايضا السيطرة عليه وتوجيه كل ذلك لصالح الاقتصاد القومي، الا انها تمر بمراحل عدة عند البدء في إعدادها وهذا ما يجعل استخدامها ذا طابع احصائي على وجه الدقة فترتفع بمستوى الاحصاء، ومدى دقة البيانات وما يتطلب ذلك من توحيد للمفاهيم المتعلقة بها.

وهناك استخدامات عديدة لجداول ليونتيف نذكر اهمها:

1- الاستخدام الاحصائي

اذ ان جداول المدخلات- المخرجات لها فائدة كبرى في الارتفاع بمستوى الاحصاءات، ومعرفة اهم الثغرات فيها، وايضـــا تربط بين التغيرات الاقتصـــادية التي كانت تقوم بجمع البيانات عنها بصورة مختلفة عن البيانات الاخرى اي غير متصلة معها يمكن القول مستقلة عنها وبسبب ذلك يمكن القضاء على الاختلافات او تقليلها.

[1] اجيت داسكوبتا، النظرية الاقتصادية والدول النامية، ترجمة يحيى غني النجار، بغداد، 2005، ص151

[2] رحيم كاظم الشرع ومحمد حسن رشم, المصدر السابق ، ص51

2- تحليل البنيان الاقتصادي

أذ المقصـود من بنيان جدول المدخلات- المخرجات هو القطاعات الاقتصـادية التي يتكون منها، والعلاقات بينها والتي تقوم بإبرازها مصفوفة المعاملات الفنية، اذ انه بين مدد مختلفة من الزمن تجري مقارنات في الدولة الواحدة او بين مختلف الدول وذلك على درجات متفاوتة من النمو الاقتصادي.[1]

3- الاستخدام في التخطيط الاقتصادي والتنبؤ

ان من المهم استخدام جداول المدخلات- المخرجات في عملية التخطيط الاقتصـادي فهي تساعد المخطط على تقدير الانتاج الكلي الواجب لغرض اشـباع طلب نهائي معين، ومن اسـتخداماته ايضـا تقويم المشـروعات وتقدير الاسـعار وغيرها.[2] اما من حيث التنبؤ فأن أنموذج المدخلات- المخرجات يساعد في التنبؤ الاقتصادي في مستقبل المؤشرات الاقتصادية وبالأخص على الامد القريب.[3]

4- توزيع الدخل

يتم تصـنيف الانفاق العائلي في جدول المدخلات- المخرجات كجزء من الطلب النهائي، اي عدّه متغيرا خارجيا، وان هذا يعمل على عدم امكانية معرفة التغيرات التي تحدث للاسـتهلاك بسـبب التغيرات التي تحدث في مسـتوى الدخل ويمكن من الناحية العملية ان تحدث تغيرات في هيكل انفاق المسـتهلك على السـلع والخدمات المختلفة من دون اي تغير في انفاقه الكلي، وان هذا الاختلاف نابع عن الاختلاف في الميل الحدي للاسـتهلاك لدى مختلف المسـتهلكين في القيام باسـتهلاك منتجات مختلف القطاعات.[4] او اعادة توزيع الدخل على مختلف اوجه الانفاق، اذ سيؤدي ذلك الى تباين الطلب على عناصر الانتاج والتأثير من جديد على عملية توزيع الدخل

بين مالكي عناصـر الانتاج وهذا سـيؤدي الى اعادة الدور والتأثير في توزيع الدخل بين الملاك لعناصر الانتاج مرة اخرى وهكذا.

5- تحليل دور قطاع السياحة

---

[1] مصطفى كامل، المصدر السابق، ص270

[2] محمد سلطان، التخطيط الاقتصادي واساليبه، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، 1985، ص69

[3] عدنان كريم نجم الدين، المصدر السابق، ص110

[4] Miyazawa, K., Input-output Analysis and the structure of Income Distribution, Springer Verlag, Berlin, 1976, chapter2

وذلك عن طريق القيام بإدخال انفاق السائحين كعمود مستقل في الطلب النهائي، ومن ذلك يمكن افتراض زيادة في الطلب بمقدار وحدة واحدة وتقدير الاثار المباشـــرة والاثار غير المباشـــرة الناتجة عن ذلك، فضــلا عن دراســة دور ذلك الانفاق في مضــاعفات الدخل والعمالة والروابط الخلفية والامامية في الاقتصاد.[1]

6- تحليل المشاكل والآثار البيئية

ان تحليل المدخلات- المخرجات يستخدم بشكل كبير في تحليل المشكلات والاثار البيئية بأشكالها المختلفة، ســـواء أكان ذلك يتعلق بالتلوث الذي تخلقه القطاعات الاقتصـــادية المختلفة، أم عن طريق دراسة مدى اسهام الصناعات الخاصة بأعاده الدوران في الحد من التلوث البيئي.[2]

سادسا: التركيب العملي لجداول المدخلات- المخرجات

ان أنموذج المدخلات- المخرجات يعتمد في بناءه على العلاقات الاقتصادية، اذ من هذه العلاقات يخلق التوازن العام بين الطلب الكلي والعرض الكلي كما معروف ذلك اقتصـاديا اي يمكن القول إن هذه العلاقات تمثل التوازن العام للطلب على سـلعة ما، وبين عرض تلك السـلعة في السـوق وفي مدة زمنية معينة. [3] ان الاقتصـاد بصـورة عامة يتكون من افراد ومؤسـسـات، اذ ان الافراد يمثلون الطلب الاسـتهلاكي اما المؤسـسـات فيمثلون طلب وسـيط "لعملية الانتاج"، وبهذا يمكن القول إن الطلب الكلي هو عبارة عن مجموع كلا من الطلب الاســـتهلاكي (النهائي) والطلب الوسيط.

اي الطلب الكلي= الطلب النهائي+ الطلب الوسيط

ان مصـدر او اسـاس العرض الكلي يكون الانتاج المحلي اي انتاج المؤسـسـات المحلية، ويكون مضـــافا الى هذا الانتاج ما يتم اســـتيراده من الخارج بصـــورة تامة اي الاســـتيرادات، اذ ان المؤسـسـات عندما تنتج انتاجا محليا فهي سـتقوم باسـتخدام مسـتلزمات الانتاج بعد ان يتم اضـافة قيمة عليها تدعى "القيمة المضـافة" وبهذا سـيكون الانتاج المحلي عبارة عن مجموع مسـتلزمات الانتاج والقيمة المضافة.

---

[1]Economic and social commission for Asia and the pacific, Guidelines on input-output analysis of tourism, 1990, P2-6

[2] Miller, R.E and P. D. Blair, Input-output analysis: Foundations and Extensions, second ed., Cambridge University Press, Cambridge, 2009, p236

[3] عفاف عبد الجبار سعيد ومجيد علي حسين، الاقتصاد الرياضي، ط1، دار وائل للنشر، الاردن، 2000، ص141

اي ان العرض الكلي= الانتاج المحلي+ الاستيرادات

وبما ان الانتاج المحلي= مستلزمات الانتاج+ القيمة المضافة

اذن سيكون العرض الكلي= مستلزمات الانتاج+ القيمة المضافة+ الاستيرادات.

وكما تم الذكر سابقا ان العرض الكلي= الطلب الكلي

فأن الطلب النهائي+ الطلب الوسيط= مستلزمات الانتاج+ القيمة المضافة+ الاستيرادات.[1]

سابعا: الارتباطات القطاعية لأنموذج المدخلات- المخرجات

ينبثق من أنموذج المدخلات- المخرجات او ما يسمى أنموذج المستخدم- المنتج ايضا عدة انواع من الارتباطات القطاعية يمكن ذكر اهمها:

1- الارتباطات المباشرة

يربط هذا النوع من الارتباطات بين الصـــناعات ويمكن تمييزه عن بقية الارتباطات وذلك لأن الاستثمار في صناعة ما يترتب عليه زيادة في التشغيل في هذه الصناعات وهذا ما سيؤدي الى زيادة القوة الشـــرائية للعاملين في هذه الصـــناعات، ومن ثم يؤدي الى خلق ســـوق لتصـــريف منتجات الصـناعات الاخرى، وهذه المنتجات يتم اسـتهلاكها من العاملين في الصـناعات التي تم الاستثمار فيها.

2- الارتباطات غير المباشرة

ان هذا النوع من الارتباطات يحدث عندما يؤدي الاستثمار في صناعة ما الى توسع في صناعة اخرى التي تكون مرتبطة بالصـناعة الاولى، ان الارتباطات الرأسـية تتوقف على التطور العام للصناعات المعينة، وايضا يتوقف على التقدم العام في الصناعات الاخرى كذلك. ان هذا يتحقق عندما يؤدي الاستثمار في صناعة معينة الى الاستفادة من الناتج عن هذه الصناعة، اي بما معناه يؤدي الى خلق وفورات خارجية للمنشآت العاملة.[2]

3- الارتباطات الخلفية

[1] مناضل الجواري، الاقتصاد الرياضي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان ،2009، ص97
[2] عدنان داود العذاري ، المصدر السابق ، ص171

ان هذا النوع من الارتباطات يتمثل في اعتماد صـــناعة او قطاع ما على الصـــناعات الاخرى، التي ســـتقوم في توفير ما يحتاجه من مســـتلزمات الانتاج " مدخلات وســـيطة"، ان أنموذج المدخلات- المخرجات يقوم باستخدام هذا النوع من الارتباطات في متابعة حاجة تلك الصناعات من المدخلات الاولية الضـــرورية، لإنتاج ما يكفي من المنتجات لمواجهة الطلب الكلي ويمكننا هنا استخدام مصفوفة معاملات المستخدم (A) للقيام بتحليل الارتباطات الخلفية، اي بما معناه " المدخلات الوسيطة تعد كحصة من المدخلات الكلية والتي تتضمن القيمة المضافة".

ويمكن الحصول على مصفوفة المستخدم بشكل اولي وكما يأتي:

$$aij= xij/xj$$

اذ ان:

aij: المعاملات الفنية لمصفوفة معاملات المستخدم

xij: الطلب الوسيط

xj: الطلب الاجمالي للقطاع

1- الارتباطات الامامية

ان الارتباطات الامامية لقطاع او صناعة ما تتمثل باستخدام القطاعات الاخرى لجزء من انتاج ذلك القطاع بصيغة مستخدمات وسيطة ويمكن استخدام هذا النوع من الارتباطات في متابعة المنتج في المراحل المتعاقبة، ويتمثل (بمدخل المنتج).يمكن استخدام مصفوفة معاملات المنتج (B) هنا في تحليل الارتباطات الامامية، اي بمعنى "تعد المبيعات الوسيطة كحصة من اجمالي المبيعات التي تتضـــمن الطلب النهائي". ويمكن التوصـــل الى مصـــفوفة معاملات المنتج من الصيغة الاتية:

$$bij=xij/xi$$

إذ أن:

bij: المعاملات الفنية لمصفوفة معاملات المنتج.[1]

[1] حسين علي بخيت، مبادئ الاقتصاد الرياضي، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 2000، ص180-181

ثامنا: الانواع الاساسية للتشابك القطاعي

لقد اظهرت الدراسات المتعمقة عن التشابك الاقتصادي ان نوع التشابك يختلف من دولة الى اخرى نسبة لديناميكية المستوى الاقتصادي للدولة وتطوره وبذلك اوجدت الدراسات خمس حالات للتشابك الاقتصادي تتمثل بالآتي:

- التشابك الكامل

تعني هذه الحالة استمرار وشمول التدفقات السلعية اي المدخلات والمخرجات بين الفروع والقطاعات الاقتصادية المختلفة، اي بما معناه ان عملية النشاط الاقتصادي تسير حسب نظام محدد، يتدور بتأثيرات مضاعفة ومتتابعة عند اضافة اي حلقة من الحلقات الخاصة بهذا النشاط، اذ سيمتد هذا التأثير في المستوى الاقتصادي بشكل عام. ان هذه الحالة تعبر عن شدة التماسك بين مختلف القطاعات الاقتصادية.

- التشابك العشوائي

تنتشر مثل هذه الحالة في اغلب هياكل الدول النامية الاقتصادية، اذ انه في التشابك العشوائي يقل التنوع في الفروع الاقتصادية وايضا تضعف درجة الترابط فيما بين هذه الفروع.[1]

- التشابك المتدرج الجزئي

ان هذه الحالة تتحقق بشكل ادق في النظام الاقتصادي الذي تنتشر فيه المجمعات الصناعية، اذ تعني حالة التشابك المتدرج الجزئي حدوث التشابك التام بين عدد معين من الفروع الاقتصادية.

اذ تنطوي هذه الحالة على مجموعة محددة من الصناعات، او بصيغة اخرى في حالة رغبة المخطط الاقتصادي في العمل على تنمية بعض الصناعات لغرض ما، ان مثل هذه الحالة تسود في المجتمعات النامية.

- التشابك المتدرج الكامل

اذ تعني هذه الحالة ان هناك بعض الفروع او القطاعات الاقتصادية تقوم باستخدام المدخلات القادمة من الفروع الاخرى من غير ان تسهم بتغذية هذه الفروع. اي يمكن القول بأنها توجه مخرجاتها نحو الطلب النهائي وبالعكس ايضا يمكن أن تقوم بعض الفروع الاقتصادية بالعمل

[1] مسعودي شريف، تأثير التشابك القطاعي على تكوين الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (1970-2015)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ام البواقي، الجزائر، 2018، ص26

عل تغذية الفروع الاقتصادية الاخرى بالمستلزمات المطلوبة، والطلب النهائي بالمنتجات التامة الصنع وذلك بدون ان تستخدم المواد الوسيطة من هذه الفروع.

- التخصيص الكامل

يختلف التشابك الاقتصادي في حالة التخصيص الكامل تماما عن الحالات السابقة، إذ انها تعكس التشابك المتحقق بين فروع التكامل الرأسي في الاقتصاد، كما في حالة القطاع الصناعي اذ يعمل كل قطاع ببيع مخرجاته الى قطاع واحد فقط لا غير، ويقوم كل قطاع في الوقت نفسه بشراء مستلزمات انتاجية من قطاع واحد اخر. يمكن القول إن هذه الحالة تعد من اضعف انواع حالات التشابك الاقتصادي، اذ نلحظ بشكل خاص ضعف العلاقات التشابكية في اقتصاديات الدول النامية بصورة عامة.[1]

تاسعا: مزايا وعيوب نموذج المدخلات- المخرجات

من خلال تحليل أنموذج ليونتيف يتبين لنا بعض النقاط المهمة فهذا الأنموذج مثل باقي النماذج الاقتصادية يتمتع بالعديد من المزايا وتتخلل فيه العيوب ايضا.

- مزايا أنموذج المدخلات- المخرجات

ان من اهم المزايا التي يتمتع بها أنموذج ليونتيف هي:

1- تحليل العلاقات الرئيسة المتبادلة بين قطاعات وفروع الاقتصاد الوطني.
2- تأمين التوازن بين فروع الاقتصاد الوطني خلال عملية إعداد الخطة، وذلك عن طريق تحديد حجم الناتج عن كل فرع من فروع الاقتصاد، وبالشكل الذي يتناسب مع حجم الطلب النهائي والطلب الوسيط.
3- تحديد الدور المتبادل بين الاقتصاد الوطني والعالم الخارجي، وهذا الامر يساعد على تخطيط التركيب الهيكلي للتجارة الخارجية، بالطريقة التي يقوم بها بخدمة الاقتصاد الوطني.
4- القيام بمساعدة المخطط بعملية اختيار السياسات الاستثمارية التي تقوم بتحقيق السياسة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.[2]
5- يستخدم في حل مشاكل التنمية الاقتصادية للدول النامية.

---

[2]Bekaert, G., S. Cho and A. Moreno, New Keynesian macroeconomics and the term structure, mimeo, Columbia University, 2003

[2] جمال داود سلمان وطاهر فاضل حسون، المصدر السابق، ص83

6- يستخدم في حل المشاكل العسكرية.

7- اعطاء صورة مفصلة عن بنية الاقتصاد القومي، والتي يستفيد منها في إعداد الحسابات القومية.[1]

- عيوب أنموذج المدخلات- المخرجات

من اهم العيوب او يمكن القول الانتقادات التي وجهت الى أنموذج ليونتيف هي:

1- اهمال دور الاسـعار في علاقات الانتاج ان هذا الامر ادى الى السـماح بافتراض عدم امكانية الاحلال بين مختلف السلع في كل من الانتاج والاستهلاك. فمن ثبات المعاملات الفنية للإنتاج يتم ايضـا ثبات الغلة بالنسـبة للحجم، ومعنى ثبات الغلة للحجم ايضـا ثبات الغلة بالنسبة لكل عنصر.

2- اهمال جانب التمويل في الأنموذج ان هذه الافتراضـات كانت كافية لبعض الكتاب لمحاولة رفض أنموذج ليونتيف في صـورته الاصـلية، ولكن يجب دائما ان نضـع في الحسـبان انه من الضـروري في اي بحث نظري يجب الالتجاء الى التبسـيط والتجريد وبما معناه تأجيل الحكم على هذا الأنموذج حتى يتم اختباره عمليا ولكن حتى مع القيام بكل الاختبارات التطبيقية للأسف لم تكن نتيجة الاختبارات في صالح الأنموذج، وهذا ما ادى الى محاولات لتعديله وذلك بإتاحة الفرصـة للإحلال الفني بين عناصـر الانتاج، وبإدخال التمويل في الأنموذج ولم يكن عند ذلك فحسـب بل ايضـا اجريت محاولات لإدخال عناصر ديناميكية في الأنموذج.[2]

3- عدم توافر الاحصاءات، وعدم دقتها وتأخر ظهور نتائجها.

4- ان أنموذج ليونتيف يقوم على فكرة وجود ارتباط بين قطاعات الاقتصـاد القومي وبين كل فروع هذه القطاعات، لكن في الواقع هذا الارتباط في الدول النامية لا يشـاهد الا في نطاق محدود، ويعود السـبب في ذلك لكون اقتصـاديات هذه الدول مازالت في مراحلها الاولية من التنمية ومع العلم ان الأنموذج يتطلب درجة جيدة من التنمية تتعدى المرحلة الاولية.

5- ان عملية تقسـيم الجهاز الانتاجي للاقتصـاد القومي، الى عدد معين من القطاعات والفروع تكون عملية دقيقة، فاذا اخذنا بالحسـبان مراعاة التجانس التام بين مختلف

[1] علي درب كسار الحيالي، الاقتصاد الرياضي، بغداد، لا توجد الطبعة وجهة النشر، 2014، ص214

[2] هناء خير الدين، الاقتصاد الرياضي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1981، ص225

الانشـطة الانتاجية التي يضـمها قطاع او فرع واحد، فأن ذلك سـيؤدي الى زيادة كبيرة في عدد هذه القطاعات والفروع ومن ثم سيصبح حل هذا الأنموذج معقدا جدا.[1]

[1] طلعت الدمرداش ابراهيم، المصدر السابق، ص179

المبحث الثاني: فاعلية الانفاق العام على الناتج المحلي الاجمالي والقطاعي

اولا: مفهوم الانفاق العام

يمكن التمييز بين النفقات العامة والنفقات الخاصة عن طريق الخصائص والاساس التي وضعت لأجله اي منهما، فمن الاخذ بالاعتبار ان النفقات العامة تسعى عن طريقها الدولة لأجل اشباع الحاجات العامة للأفراد. وبذلك يمكن تقديم تعريف للنفقة العامة على انها (مبلغ من النقود يقوم بأنفاقه شخص عام بهدف تحقيق نفع عام يتعلق بأهداف الدولة العامة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية). يعد الشكل النقدي للنفقات العامة شرطا من شروطها اذ ان الدولة تقوم عن طريق النفقات العامة بإشباع الحاجات العامة وتحقيق النفع العام للأشخاص في مجتمعها، عن طريق إنفاق مبالغ نقدية للحصول على الموارد الانتاجية (سلع وخدمات) التي تحتاجها للقيام بعملها وانشطتها، وفي اغلب الاحيان تقوم الدولة بالإنفاق النقدي دون ان يقابل هذا الانفاق الحصول على اي سلعة او خدمة معينة. سابقا كانت تلجأ الدولة لأساليب غير نقدية لغرض الحصول على ما تحتاجه من سلع وخدمات، وذلك عن طريق الاستيلاء او المصادرة او الاكراه وغيرها من الاعمال التي تعمد الدولة الى تكليفها الى الناس دون مقابل لهم. لم يعد الشكل غير النقدي (العيني) مقبولا بسبب التطور الاقتصادي والاجتماعي، الا في حالات استثنائية (كالأزمات الحادة والحروب) وغيرها.

ويعود السبب لوجوب الانفاق ان يكون نقديا وليس إنفاقا عينيا الى بعض الاسباب اهمها:

- بسبب التحول من الاقتصاد ذي الطابع العيني الى الاقتصاد النقدي اي التعامل بالنقود اساسا، وهذا يسهل عمل الدولة والافراد في عمليات المبادلة وغيرها.
- ان الانفاق العيني مع ما يحمله من افكار ومبادئ ذات طابع اجباري تجاه الافراد يعارض مع مبدأ العدالة والديمقراطية لذلك تم رفضه والقبول بالإنفاق النقدي.
- ان الدولة تتمكن عن طريق الانفاق النقدي أن تفرض رقابتها الادارية والبرلمانية على اوجه الانفاق العام وكيفية استخدامه بما يحقق اهداف الدولة، وان هذا يصعب تحقيقه اذا كان الانفاق عينيا بسبب عدم الدقة تجاه هذا الانفاق.[1]

[1] خالد سعد زغلول حلمي وابراهيم الحمود، الوسيط في المالية العامة، ط2، كلية الحقوق، جامعة الكويت، 2002، ص42-43

ان النفقة العامة يجب ان تتم عن طريق الدولة أو احدى هيئاتها، وبذلك يجب التفرقة بين النفقات العامة والنفقات الخاصة التي توجد في كل دولة وعدم الاخذ بالاعتبار التفرقة بينهما قد يشكل التباسا يصعب حله فيما بعد، وللتفريق بينهما نعتمد على معياريين هما:

- المعيار القانوني: اذ ان النفقات العامة وفقا لهذا المعيار كما اشار التقليديون (واهم روادها ادم سميث وجون ميل وديفيد ريكاردو) هي نفقات الاشخاص المعنوية العامة اي بالأدق اشخاص القانون العام. ان الشخص العام يشير اليه هذا المعيار الدولة او احدى هيئاتها او مؤسساتها العامة، مثلا قد يكون الولايات او ربما البلديات داخل الدولة. وبالعكس من ذلك تكون النفقات خاصة إذا كانت من شخص خاص حتى ولو كان هدف الانفاق تحقيق النفع العام، فالأنفاق الذي يقوم به الافراد او الاشخاص المعنوية الخاصة (كالشركات والجمعيات وغيرها) تعد وفقا لهذا المعيار القانوني إنفاقا خاصا ولا يمكن ادخاله ضمن الانفاق العام ومن ذلك يتبين لنا أن هذا المعيار يتم تحديد طبيعة الانفاق ما إذا كان عاما او خاصا بالاستناد الى اختلاف طبيعة الاشخاص الذين يقومون بالإنفاق.
- المعيار الوظيفي: هذا المعيار يختلف عن المعيار القانوني فهو يقوم بالتفرقة بين النفقة العامة والنفقة الخاصة من حيث الوظيفة التي تدفع لأجلها النفقة، اي بمعنى ادق فهو يقوم باعتبار النفقة العامة اذا ما قامت الدولة بأنفاقها ليس بشرط القانون الذي تملكه ولكن لما تتمتع به الدولة من سيادة ولما تمتلكه الدولة من الوظيفة العليا مقارنة مع باقي القطاعات. اما النفقات الخاصة وفقا لهذا المعيار فتكون النفقات التي تقوم بها الاشخاص العامة الذين يعملون في القطاع الخاص. اي بمعنى اخر فأن النفقات العامة تلك التي يقوم بها الاشخاص الخاصة او المختلطة التي تكون الدولة قد منحتها حق استخدام سلطاتها الآمرة، وهو ما يعني انه قد يعد البعض وفقا لهذا المعيار النفقات عامة لكن لم تصدر من جهات عامة بل من هيئات خاصة او مختلطة لكن تتمتع بسلطات سيادية تكون الدولة قد منحتها لها.[1]

حتى يتم عدّ النفقة نفقة عامة يجب ان ترمي الى تحقيق نفع عام، ويتم التحقق من تخصيص النفقة العامة للمنفعة العامة عن طريق مراعاة الاجراءات المقررة لاعتماد هذه النفقة، وبهذا فأن إنفاق المال بدون مراعاة لأي من هذه الاجراءات لا يعد إنفاقا عاما. فمثلا قيام الموظف العام بالإنفاق على حاجاته الشخصية من المال العام، فهو لا يقوم بتحقيق نفع عام بل يعد انفاقا خاصا وهذا ليس من قبيل النفقات العامة، وان مفهوم المنفعة العامة مع اختلاف الآراء والتغيرات في

[1] منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، دار النهضة للطباعة والنشر، 2004، ص22-24

دور الدولة على مر العقود لكن يشـــمل هذا المفهوم في النهاية المنفعة التي تترتب على الانفاق على الاغراض الاقتصـادية والاجتماعية، اي ترمي الى تحقيق منفعة عامة لأنها تسـهم في اقامة التوازن الاقتصادي والاجتماعي داخل نطاق المجتمع والدولة.[1]

ثانيا: صور الانفاق العام

ان النفقات العامة تدفع من الدولة لغرض وهدف اسـاس ولكن لا يمكن دفع النفقات لأي شـكل او شيء يعترض طريق السلطة لذلك حضت النفقات العامة بالعديد من الاشكال ويمكن اجمالها بما يأتي:

1- الرواتب والاجور: يقصـــد بالرواتب والاجور هي تلك المبالغ النقدية التي تقوم الدولة بإقرارها للأشخاص والعاملين في هيئاتها واجهزتها المختلفة فعلا، وذلك كثمن للخدمات التي يقوم بتقديمها هؤلاء العاملين، او الاشـخاص الذين احيلوا الى التقاعد ويمكن معرفة الافراد الذين يتقاضـون الرواتب والاجور او حتى المكافآت وذلك بحصـرهم بأربع فئات اجتماعية هي:

- الراتب الذي يخصص لرئيس الجمهورية والذي يحدد بقانون يصدر عند توليه المنصب.
- رواتب اعضـــاء البرلمان فكما يخصـــص راتب للرئيس يخصـــص لأعضـــاء البرلمان رواتب بقانون عادي ليقوموا بأداء واجباتهم.
- رواتب الموظفين وهذه الفئة تعد من اهم الفئات وذلك لكثرتها وكما هو معروف ان تعداد الموظفين في الدولة يكون كبيرا فضـــلاعما يقوم الفرد الموظف من جهد لغرض اعطاء خدمات تجاه الدولة وانشطتها المختلفة.
- الرواتب التقاعدية وهو ما يتم تخصيصه للأفراد الذين عملوا لدى اجهزة الدولة المختلفة ثم وصلوا الى السن القانونية الذي يجعل من العمل متعذرا لهم لذلك يجب ان تقوم الدولة بمكافأتهم برواتب محددة لهم ضمن القانون الخاص للدولة.

2- اثمان مشـتريات الدولة من السـلع والخدمات: وتمثل المبالغ التي تنفق على شـكل اثمان مشـتريات الدولة المختلفة من الآلات والادوات والمعدات التي تخصـص لسـير العمل لغرض اشباع الحاجات العامة ويمكن تقديم مفهوم واضح لهذه الحالة وكما يأتي:

[1] رفعت المحجوب، المالية العامة، مكتبة النهضة العربية، جامعة القاهرة، 1999، ص40-41

- من حيث السلطة التي تشرف على عمليات الشراء، فاذا كانت الادوات التي يتم شراءها هي مستلزمات بسيطة كالأثاث والقرطاسية مثلا فتقوم السلطة اللامركزية بعملية الشراء اما إذا كانت المشـتريات تحتاج الى خبرة ودراية عميقة كالمباني والاسـتثمارات وعقود الاشغال العامة فتشرف على عملية الشراء السلطة المركزية.
- كيفية الحصـول على مشـتريات الدولة، يمكن القيام بعملية الشـراء من السـوق مباشـرة وذلك عن طريق الهيئات العامة مباشـــرة، او ان تحال العملية الى مقاولين او موردين مختصين، ويتم اللجوء الى الطريقة الثانية لما تملكه طريقة الشراء المباشر من الاسواق من عيوب، لذا نرى ان المقاولين او الموردين انفع لكونهم يســـتهدفون تحقيق الارباح ايضا.
- اسلوب الحصـول على المقاولين او الموردين، لغرض الحصـول على خدمات المقاولين او الموردين هناك طريقة لذلك وتكون عن طريق المناقصـــة (وهي تعني توجيه دعوة مفتوحة للمقاولين وفقا لشروط معينة تحتاجها الدولة).[1]

3- الاعانات: تمثل الاعانات تيارا من الانفاق تقوم الدولة بدفعه الى فئات اجتماعية، او الهيئات العامة والخاصة دون ان يقابل هذا الدفع اي سلع او خدمات تحصل عليه الدولة. ان هذا النوع من الانفاق لم يكن موجودا سـابقا فمع التطور الذي حصـل في علم المالية العامة ظهر هذا النوع من الانفاق وقد عدّ أداة للتوازن الاقتصادي والاجتماعي.

وهناك انواع متعددة من الاعانات منها:

- الاعانات الدولية، والتي تتمثل بالمبالغ النقدية التي تدفعها دولة ما الى دولة اخرى، ويكون سببا للدفع اما اذا حدث لديها فائض او ربما يكون السبب سياسيا.
- الاعانات الداخلية، وتتمثل بالمبالغ النقدية التي تقوم الدولة بإدراجها في موازنتها العامة وتوجه لأغراض ادارية واقتصادية واجتماعية وسياسية.[2]

4- تسديد الدين العام وفوائده: ويتمثل بما تملكه الدولة من ديون والتي قامت بأخذها لغرض تمويل مشـــاريعها او موازناتها العامة، وهذه الديون قد تكون داخلية كالقروض المحلية او تكون ديونا خارجية كالقروض الدولية، وبسبب هذه الديون وفوائدها التي يجب دفعها يترتب من جراء ذلك اعباء مالية على الدولة (الموازنة العامة) ، لذلك تقوم الدولة

[1] سعود جايد مشكور العامري وعقيل حميد جابر الحلو، مدخل معاصر في علم المالية العامة، ط2، 2020، ص27-29

[2] طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، دار الكتب المطبوعة للنشر، جامعة الموصل، ص25

بتخصيص جزءا من نفقاتها العامة السنوية لغرض تسديد الدين العام وفوائده المستحقة، ولغرض ذلك تنشأ الدولة صندوق تسديد اصل الدين وفوائده.[1]

ثالثا: تقسيمات الانفاق العام

- التقسيمات العلمية للنفقات العامة

ان التقسيمات العلمية للنفقات العامة وضعت بهدف معرفة اثار هذه النفقات في الحياة الاقتصادية اي (الاقتصاد القومي والقطاعات الاقتصادية) واهم التقسيمات العلمية للنفقات العامة هي:

1- النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية

ان هذا التقسيم وضع حسب تأثير النفقات العامة على الدخل القومي لذا قسمت على نفقات حقيقية ونفقات تحويلية، وللتفرقة بين هذين النوعين توجد معايير خاصة اهمها هي:

- معيار المقابل: اذ من هذا المعيار يتم عدّ النفقة العامة حقيقية لكونها تحصـــل في مقابلها على خدمات (تعليمية وصحية وغيرها)، اما النفقات التحويلية فلا تحصل الدولة بدفعها على اي مقابل كالإعانات بأنواعها.
- معيار الزيادة المباشرة في الانتاج القومي: ومن هذا المعيار تعد النفقات حقيقية اذا قادت الدولة لاستخدام جزء من موارد المجتمع وذلك لإنتاج سلع وتقديم خدمات، بهدف اشباع الحاجات العامة وهذا ما ســيؤدي الى زيادة مباشــرة في الانتاج القومي، اذ ســيتم خلق دخول للأفراد الذين يتلقون المقابل النقدي من الدولة، اما النفقات التحويلية فهي لا تحتاج للاستخدام المباشر لجزء من موارد المجتمع، إذن فهي لا تؤدي الى زيادة مباشرة في الانتاج القومي.
- معيار الاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية للمجتمع: فاذا كان الذي يقوم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية للمجتمع هي الدولة تعد النفقة حقيقية، اي اذا كانت تحصل على الســـلع والخدمات باســـتخدامها للقوة الشـــرائية للنقود مثل قيامها بدفع الاجور والمرتبات للعمال والموظفين، اما اذا كان الافراد هم الذين يقومون بالاستهلاك للموارد الاقتصادية فتكون النفقة تحويلية اي بصورة ادق قيام الافراد باستخدام القوة الشرائية

[1] اعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، ط9، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2015، ص40

للنقود دون دفع مقابل ذلك في صـورة سـلع وخدمات، من امثلتها الاعانات التي تدفعها الدولة للأفراد للأغراض الصحية.[1]

2- النفقات العادية والنفقات غير العادية

ومن هذا التقسيم تكون النفقات العادية (هي تلك النفقات التي تنفق بانتظام وبشكل دوري سنويا)، مثل مرتبات الموظفين ونفقات الصـــيانة وغيرها من النفقات الادارية اللازمة لســـير الادارة العامة، وتسمى ايضـا بالنفقات الاعتيادية او الجارية لكونها تتكرر بصورة دورية، وتنفق سنويا في المدة السنوية للميزانية سواء أكانت بأكثر أم اقل أم بالمقدار للمدد السابقة نفسها.

اي بما معناه ان تكرارها لا يعني تكرار مقدارها ايضـــا بل تكرارها بشـــكل اعتيادي في كل ميزانية بكل عام.

اما النفقات غير العادية (فهي النفقات التي لا تتكرر كل عام بشـــكل منتظم في ميزانية الدولة)، اي انها نفقات لا تتميز بالدورية والانتظام وتنفق بصورة عرضية وايضا يصعب التنبؤ بحدوثها ســـابقا، لذلك تســـمى ايضـــا بالنفقات الاســـتثنائية مثل حالات الحروب وحالات انتشـــار الاوبئة وحدوث الكوارث الطبيعية وغيرها، ولهذا نلحظ انها لا تدرج في الميزانية الا في حالات خاصة وتكون غير عادية، ان من نتائج هذا التقســـيم هو ان النفقات غير العادية تغطى بإيرادات غير عادية ايضا.[2]

3- الانفاق الرأسمالي والانفاق الجاري

يمكن تعريف الانفاق الرأسمالي بأنه الزيادة في الانفاق المخصص للجانب الاستثماري مثل بناء المصـــانع الكبيرة وشـــراء الآلات الجديدة.[3] ويمكن تعريفها كذلك بأنها النفقات التي يترتب على انفاقها زيادة في ثروة او رأس مال الامة، اي انها تخصـــص لتكوين رأس المال العيني وتنمية الانتاج القومي، اي الانفاق على السلع الانتاجية كالنفقات على انشاء الطرق والسكك الحديدية، والانفاق لزيادة رأس المال الثابت عن طريق اضـــافة طاقات انتاجية جديدة وذلك عن طريق شراء المعدات والسلع الانتاجية وغيرها من النفقات الانتاجية.

---

[1] خديجة الاعسر، اقتصاديات المالية العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة أعضاء منظمة الإدارة العربية، 2016، ص80-81

[2] حسن دردوري وقليطي الاخضر، اساسيات المالية العامة، دار حميثرا للنشر والترجمة، 2018، ص65-66

[3] Alexiou,c , Government Spending and Economic Growth: Econometric Evidence from the South Eastern Europe (SEE), Journal of Economic and Social Research, 2009, p1

اما النفقات الجارية فهي تلك المبالغ التي تنفق بصفة دورية لضمان سيرالادارة العامة، دون ان تسهم مباشرة في زيادة رؤوس الاموال العينية ومن امثلتها المرتبات والاجور والمكافأت التي تدفع لموظفي وعمال الدولة ونفقات تشغيل المرافق العامة وغيرها.[1] ويمكن تعريف الانفاق الاستهلاكي بأنه كل مايتم انفاقه من الافراد وذلك لشراء السلع المعمرة وغير المعمرة والخدمات.[2]

4- التقسيم الوظيفي للنفقات العامة

يتم تقسيم النفقات العامة هنا وفقا للاهداف والمجالات التي تسعى لتحقيقها ومن التقسيمات الوظيفية هي:

- النفقات الادارية، وهي النفقات التي تخصص لتمكين الجهاز الاداري للدولة من الاستمرار في تقديم خدماته، ومثالها رواتب الموظفين ومشتريات الدوائر وغيرها,
- النفقات الاقتصادية، وهي النفقات التي تملك اهداف اقتصادية مثل نفقات انشاء المشاريع الاقتصادية، والنفقات المخصصة لاعانات البطالة وغيرها.
- النفقات الاجتماعية، وتمثل النفقات التي تخصص لغرض تقديم خدمات اجتماعية كالتعليم والصحة والضمان الاجتماعي وغيرها.
- النفقات المالية، والتي تتمثل بالفوائد واقساط الدين العام.
- النفقات العسكرية، وهي النفقات التي تشمل نفقات الامن والدفاع وشراء الاسلحة وغيرها من النفقات المتعلقة بأمن الدولة.[3]

- التقسيمات العملية للنفقات العامة

وفقا لهذا المعيار في التقسيمات يتم تقسيم النفقات العامة بصورة عملية الى عدة انواع اهمها:

1- التقسيم الاداري للنفقات العامة

في هذا التصنيف تقسيم النفقات العامة حسب الجهة المسؤولة عنها (اي الوزارات)، اي يجب ان تلتزم الوزارة بالانفاق الخاص لها ضمن ميزانية الوزارة، وعلى الرغم من تزايد الادارات

[1] رمضان صديق، الوجيز في المالية العامة والتشريع الضريبي، منظمة الادارة العربية، ص86-87
[2] احمد بن عبد الكريم المحيمد ومحمد بن عبد الله الجراح، مبادئ الاقتصاد الكلي مفاهيم واساسيات 102 قصد، ط2، 2010، ص13
[3] سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار دجلة، عمان، 2011، ص62-63

والاجهزة الوزارية في الدولة فأن هذا التقسيم الاداري للنفقات مازال موجودا على اساس ضرورة تقديم المستندات المتعلقة بالميزانية، او اذونات الصرف للوزارة المختصة.[1]

2- التقسيم الوظيفي للنفقات العامة

ان هذا التقسيم يقوم على اساس نوع الخدمة او الوظيفة التي تقوم بها الدولة والتي يتم انفاق المال لأجلها بغض النظر عن الجهة الادارية التي تقوم بها، وعلى هذا الاساس يتم تبويب جميع النفقات العامة في مجموعات وفقا للخدمة العامة المتعلقة بوظائف الدولة.

3- التقسيم الاقتصادي للنفقات العامة

ان هذا التقسيم يعتمد على طبيعة النفقات العامة الاقتصادية وآثارها في البنى المختلفة للاقتصاد القومي ومن ثم تقسم على نفقات جارية ونفقات رأسمالية.[2]

رابعا: ظاهرة تزايد الانفاق العام

ان التطور الذي حصل لدور الدولة في النشاط الاقتصادي يعد احد الاسباب ظاهرة تزايد الانفاق العام وان هذه الظاهرة حصلت في جميع الدول بأختلاف انظمتها الاقتصادية من جهة وبأختلاف درجة وعيها وتقدمها الاقتصادي من جهة اخرى. هذه الدراسة تعزى الى الاقتصادي الالماني (فاجنر)، اذ قام بدراسة تطور الانفاق العام مع تطور الانظمة الاقتصادية في الدول الاوروبية في القرن التاسع عشر وتلخصت دراسته الى وجود اتجاه عام نحو زيادة النشاط المالي للدولة وذلك تزامنا مع التطور الاقتصادي الذي يحدث بها. بالاعتماد على هذا الاستنتاج استطاع فاجنر صياغة قانون خاص والذي عرف بقانون فاجنر، اذ يشير الى (انه كلما زاد النمو الاقتصادي في دولة ما بنسبة معينة فأن ذلك يؤدي الى اتساع نشاط الدولة ومن ثم حدوث زيادة في الانفاق العام بنسبة اكبر من النسبة في زيادة متوسط نصيب الفرد في الناتج القومي ويمكن القول إن للزيادة في الانفاق العام اسبابا قد تكون ظاهرية او اسباب حقيقية, ويمكن الاشارة اليها كما يأتي:[3]

- الاسباب الحقيقية لزيادة الانفاق العام

---

[1] سهير محمد السيد حسن، الاقتصاد المالي، كلية التجارة، جامعة المنوفية، 2002، ص32-33

[2] عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، المكتبة العالمية للكتاب الجامعي، بيروت، 2011، ص78

[3] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، ط1، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2010، ص202

وتعني زيادة في النفقات العامة الناجمة عن الزيادة في المنفعة العامة، والارتفاع في نسبة التكاليف العامة ويمكن الاشارة اليها ايضا ازدياد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع، وذلك بزيادة متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة ومن اهم الاسباب الحقيقية للزيادة في الانفاق العام هي:

1- الاسباب الاقتصادية

ويمكن تلخيصها في الزيادة في الدخل القومي وقيام الدولة ببناء المشروعات العامة، ومواجهة التقلبات الاقتصادية وبالاخص حالة الانكماش الاقتصادي والمنافسة بين الاقتصادات القومية، وارتفاع تكاليف الانتاج في منشآت القطاع العام اذ ان زيادة الدخل القومي يترتب عنها زيادة الايرادات التي تحصل عليها الدولة وهذا مايشجع الدولة لزيادة الانفاق على اوجه مختلفة.ايضا التوسع في اقامة المشروعات العامة الاقتصادية يؤدي الى زيادة النفقات العامة، والهدف من اقامة هذه المشروعات المتعددة اهمها للحصول على إيرادات اضافية او للتعجيل بالتنمية الاقتصادية ومحاربة الاحتكار ايضا اما في حالة الانكماش الاقتصادي فكما هو معروف عندما تسود حالة الانكماش بما يؤثر من تدهور الاوضاع المعنوية لأصحاب رؤوس الاموال ومايؤدي من انخفاض في مستوى الاستثمار الخاص والاجور ايضا وزيادة البطالة ما يعكس ذلك كله في تدني مستوى الطلب الكلي، فتلجأ الدولة الى زيادة في الانفاق العام لزيادة مستوى الطلب الكلي الفعال الى المستوى الذي يحقق الاستخدام الكامل ضمن حدود الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومي.[1]

2- الاسباب الاجتماعية

نتيجة التطور في العصور الى العصر الحديث ادى الى ميل السكان للتركيز في المدن والمراكز الصناعية، اي بسبب الهجرة من الريف الى المدن بسبب حركة التصنيع من جهة واتساع المدن من جهة اخرى, وادى هذا التركز الى زيادة في حجم النفقات العامة المخصصة للخدمات (التعليمية والصحية والثقافية) وغيرها من الخدمات ويرجع السبب في الزيادة الى انه كما معلوم ان حاجات سكان المدن اكبر واكثر تعقيدا من حاجات سكان الريف. كما ادى انتشار التعليم الى زيادة الوعي الاجتماعي للافراد فأصبحوا على دور ذلك يطلبون القيام بوظائف من الدولة لم تكن تعرفها سابقا ومن امثلة الوظائف تأمين الافراد ضد البطالة والفقر والتأمين ضد المرض والشيخوخة وغيرها من الاسباب الناجمة عن عدم القدرة على الكسب، وقد ادى قيام

[1] كمال عبد حامد آل زيارة، تطور النفقات العامة وهيكليتها في العراق، مجلة اهل البيت، العدد15، العراق، ص10-11

الدولة بهذه الوظائف (الاعانات والخدمات الاجتماعية) الى زيادة النفقات العامة وبالاخص النفقات التحويلية.[1]

3- الاسباب السياسية

ان بعض العوامل السياسية تؤثر في حجم النفقات العامة فتؤدي الى زيادتها، ومن اهم هذه العوامل الرئيسة المتمثلة في:

- انتشار مبادئ الديمقراطية: اذ يترتب عليها الاهتمام المتزايد بالطبقات محدودة الدخل او المحرومة وكذلك التكفل بالكثير من خدماتها.
- زيادة نفقات التمثيل الخارجي: والذي يكون الغرض منه زيادة النفقات الخارجية لغرض تطور العلاقات الدولية وايضا كثرة عدد الدول المستقلة، كل ذلك يؤدي الى زيادة النفقات العامة عن طريق اشتراك الدول في المنظمات الدولية والاقليمية والتي تحتاج الى المزيد من الدعم والنفقات.
- زيادة النفقات العسكرية: والذي يعد من احد الاسباب الاساسية لتزايد النفقات العامة في وقتنا الحاضر، ويعود السبب في الزيادة الى ظهور التكنلوجيا المتطورة في المجال العسكري, والذي يؤدي الى صرف مبالغ كبيرة وضخمة من اجل الحصول على هذه التكنلوجيا المتطورة لغرض التطور العسكري للبلد.[2]

4- اسباب ادارية ومالية

لقد ادى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، الى نمو الادارة الحكومية من جهة وتعدد اجهزتها من جهة اخرى، والذي تسبب على دور ذلك زيادة في حجم النفقات العامة الجارية او الرأسمالية وبدون شك ان المؤدي الى زيادة الانفاق العام هو تخلف التنظيم الاداري، وعدم الانسياب الصحيح للمسؤوليات الادارية، والاسراف في تعيين القوى العاملة بدون وجود فرص حقيقية للعمل اي ما يسمى (الوظائف الوهمية) ويمكن القول إن الانفاق على هذه الوظائف الوهمية يكون اقرب للنفقات التحويلية اكثر من النفقات الحقيقية ويعود السبب لانه لايؤدي الى زيادة مباشرة في الانتاج ومن جهة اخرى، ان قيام الدولة بأحداث عجز في الموازنة العامة

[1] عادل احمد حشيش ، اساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1992، ص101
[2] عيساني العارم، العوامل المفسرة لظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر للفترة 2000-2015، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، (المجلد3;العدد4) ، الجزائر، 2018، ص16

كوسـيلة للتمويل يؤدي الى زيادة في النفقات العامة، وايضـا ان حدوث فائض في موازنة الدولة قد يغري الحكومة الى زيادة النفقات العامة وتوجيهها الى مجالات غير ضرورية.[1]

- الاسباب الظاهرية لزيادة الانفاق العام

ان الزيادة في النفقات العامة قد تعزى كلها او جزء منها الى اسباب ظاهرية اذ تؤدي الى تعاظم في الانفاق العام دون ان يرافقها زيادة في المنفعة العامة، اي ان الزيادة الظاهرية هي تلك التي لا يقابلها زيادة في نصـــيب الفرد من الخدمات التي تقوم بها الدولة عن طريق هيئاتها ومشروعاتها العامة ومن اهم هذه الاسباب هي:

1- اختلاف الفن المالي

اذ قد يزداد الانفاق العام زيادة ظاهرية وذلك لتغير في الاســاليب الحكومية اذا ما حصـــلت تعديلات في بداية العام المالية الجديدة، وايضا ان تعدد الموازنات العامة وما يحدث عن ذلك من تداخل فيما بينها، يؤدي في اغلب الاحيان الى ما يسمى بظاهرة التكرار في حساب الانفاق العام بالموازنة الامر الذي يؤدي كذلك الى زيادة ظاهرية للنفقات العامة.[2]

2- انخفاض قيمة النقود

كما هو معروف ان الانخفاض في قيمة النقود اي الانخفاض في القوة الشـــرائية للنقود والذي يعود الى الارتفاع في المســتوى العام للأســعار، والذي يعمل بدوره الى جعل الدولة تقوم بدفع وحدات نقدية اكثر كلما زاد الانخفاض في قيمة النقود وذلك لغرض الحصـول على القدر نفسـه من السلع والخدمات وهذه الزيادة التي تقدمها الدولة هي زيادة ظاهرية في الانفاق العام.

3- التزايد السكاني

ان الزيادة في حجم الســكان يؤدي الى تزايد في الانفاق العام تلقائيا وذلك في مجال الخدمات العامة مثل التعليم والصـــحة والامن العام وغيرها ومن ثم فأن زيادة حجم النفقات العامة يكون بنفس نسبة التزايد السكاني، وتعني ان هذه الزيادة في حجم الانفاق ليست الا زيادة ظاهرية فقط.

4- التوسع الاقليمي

[1] عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، اقتصاديات المالية العامة، ط6، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 2014، ص73-74

[2] كمال عبد حامد آل زيارة، المصدر السابق، ص13-14

ان التوسع الاقليمي يشبه الى حد كبير للتزايد السكاني، وذلك لان الزيادة التي تطرأ على إسهام الدولة تؤدي الى زيادة في حجم النفقات العامة بالنسبة للسكان الاصليين وذلك لانها لم تؤدي الى زيادة في النفع العام.[1]

خامسا: آثار الانفاق العام

ان للانفاق العام اثارا مهمة على الصـــعيد الاقتصـــادي والاجتماعي ودور ذلك في الاقتصـــاد القومي، اذ تكونت هذه الاثار نتيجة لتوســـع الدولة وتطورها في جوانب الحياة الاقتصـــادية والاجتماعية ويمكن القول بأهم الاثار للنفقات العامة فيما يأتي:

1- دور الانفاق العام في الانتاج القومي

ان الانفاق العام يؤثر في الناتج القومي عن طريق تأثيره في حجم الطلب الكلي الفعال، اذ ان النفقات التي تقوم بها الدولة تعد جزءا مهما من هذا الطلب، وان العلاقة بين النفقات العامة وحجم الطلب الكلي ودورها فيه يتوقف على مقدار النفقة العامة ونوعها من جهة وعلى درجة مرونة الجهاز الانتاجي وقدرته على الزيادة في انتاج الســـلع والخدمات من جهة ثانية وعلى درجة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتحققة في البلد من جانب اخر.

اذ تشـــكل النفقات الحقيقية طلبا على الســـلع والخدمات، اما النفقات التحويلية يتبين دورها في اسلوب تصرف المستفيدين من هذه النفقات ويأخذ تأثير النفقات العامة في الانتاج صورا متعددة منها النفقات الانتاجية، والنفقات الاجتماعية، وكذلك النفقات العســكرية وغيرها من النفقات التي تعد ذات دور مباشـــر في الانتاج القومي.[2] اما التأثير غير المباشـــر للنفقات العامة في الانتاج القومي فيتمثل بتأثير المضاعف وتأثير المعجل ويمكن بيان المضاعف بأنه مصطلح يستخدم في التحليل الاقتصادي لغرض بيان التأثير المتراكم الناتج عن الزيادة او النقص الحاصل في الانفاق بالنســـبة للدخل القومي او بعبارة اخرى يعرف بأنه المعامل العددي الذي يبين لنا مقدار الزيادة في الدخل القومي الناجمة عن الزيادة في الانفاق القومي عن طريق ما تؤدي اليه تلك الزيادة من تأثيرات في الاســتهلاك. بعد ان تبدأ تأثيرات المضــاعف في الاســتهلاك تبدأ تأثيرات اخرى في الاستثمار وهو ما يسمى بتأثير المعجل، ويكون مشتقا من الطلب على اموال الاستهلاك، وذلك لان الزيادة في الطلب على اموال الاســتهلاك ســيؤدي الى تغيرا في الانفاق الاســتثماري وذلك عن طريق زيادة الطلب على وسائل الانتاج الثابتة اي الآلات والمعدات ويمكن تفسير ذلك اذ ان

[1] عبد المطلب عبد الحميد، المصدر السابق ، ص203

[2] سعود جايد مشكور العامري وعقيل حميد جابر الحلو، المصدر السابق، ص41-42

الزيادة التي تحصـــل في الدخل بقيمة المضـــاعف ســـتؤدي الى زيادة في الطلب على اموال الاستهلاك وبذلك سيجد المنتجون بعد عام قدرتهم على تلبية الطلب الاستهلاكي عن طريق جلب الالات والمعدات الجديدة وبهذا سيزداد طلبهم على هذه الاموال.[1]

2- تأثير الانفاق العام في الاستهلاك

بما ان للأنفاق العام تأثيرا مباشـــرا في الانتاج القومي، فلذلك ســـيكون لها تأثير مباشـــر في الاســـتهلاك القومي ايضـــا، وذلك عن طريق الزيادة الاولية التي تحدثها في الطلب على اموال الاستهلاك وذلك من جراء الانفاق العام, ويمكن بيان اهم نفقات الاستهلاك كالاتي:

- نفقات الاســـتهلاك الحكومي : تتبين آثار هذه النفقات في زيادة الاســـتهلاك وذلك عن طريق ما تقوم به الدولة، اذ تقوم بأشباع الحاجات العامة بصيغة انفاق يتخذ شكل سلع وخدمات تتعلق بأداء الوظيفة العامة او قد تتخذ شـــكل خدمات تتعلق بأعمال المرافق والمســتودعات العامة، وبالرغم من ان هذه النفقات تعد نوعا من تحويل الاســتهلاك من الافراد الى الدولة، الا انها لاتؤثر في حجم الاستهلاك الكلي.
- نفقات الاجور والمرتبات: يتبين تأثير هذه النفقات عن طريق تخصيص الدولة لجزء من النفقات العامة للمرتبات والاجور بصيغة معاشات لموظفيها (المتقاعدون وغيرهم)، وان الجزء الاكبر من هذه الدخول يتجه نحو اشباع الحاجات الاستهلاكية الخاصة من السلع والخدمات اذ ان هذه النفقات تمثل مقابل لما يؤديه هؤلاء الافراد من اعمال او خدمات للدولة، ولذلك تصـــنف هذه النفقات ضـــمن النفقات العامة المنتجة لانها تســـهم في زيادة الانتاج الكلي، اذ تؤدي الى زيادة الاســـتهلاك والذي يؤدي بدوره الى زيادة الانتاج عن طريق تاثير المضاعف.[2]

3- تأثير الانفاق العام في الادخار

كما هو معروف ان الادخار يرتبط طرديا بمستوى الدخل، اذ كلما يرتفع مستوى الدخل ادى ذلك الى زيادة في حجم الادخار اي ان الانفاق العام له تأثير في الادخار عن طريق تأثيره بمســـتوى الدخل، ويعتمد مدى هذا التأثير في مقدار الميل الحدي للادخار في المجتمع اذ ان الميل الحدي للادخار يكون غير متماثل عند مســـتويات الدخول المختلفة، لذا نجد ان مدى تأثير الانفاق العام في الادخار يعتمد على كيفية توزيع الدخل والثروة بين افراد المجتمع، فأذا كان المســـتفيد من

[1] عادل العلي، المصدر السابق، ص84-87
[2] طاهر الجنابي، المصدر السابق، ص50

الانفاق العام ذوي الدخول المرتفعة فأن تأثير الانفاق يكون كبيرا في الادخار الخاص لما تمتاز به هذه الفئة من ارتفاع ميلهم الحدي للادخار ومن اهم اشـــكال النفقات ما يكون على الخدمات الضـرورية مثل الصـحة والتعليم او قد تكون بشـكل اعانات لغرض دعم اسـعار السـلع الغذائية الضرورية، فأن كل ذلك يؤدي الى رفع مستوى الدخول الحقيقية لافراد المجتمع وبالاخص ذوي الدخول المنخفضة ما يؤدي الى زيادة في مستوى مدخراتهم بالاضافة ايضا انه يمكن زيادة حجم الادخـار الكلي عن طريق زيـادة الادخـار العـام ، والـذي يقـاس عـادة بحجم الانفـاق العـام الاستثماري.[1]

4- تأثير الانفاق العام في توزيع الدخل القومي

تقوم النفقات العامة بعملها في توزيع الدخل القومي على مرحلتين:

اولا: التوزيع الاولي للدخل، اذ تعمل عن طريقه على توزيع النفقات العامة بين العوامل التي شاركت في عملية انتاجه بشكل اجور وفوائد وربح وريع اي التوزيع للدخل بين المنتجين.

ثانيا: اعادة توزيع الدخل القومي، اذ تتدخل الحكومة بعد التوزيع الاولي للدخل لتقويم الاختلال الشـديد واقامة العدالة في هذا التوزيع وذلك لأسـباب اقتصـادي واجتماعية وسـياسـية وبذلك فأنها تقوم بأعادة توزيع الدخل القومي بين المستهلكين.[2]

سادسا: فاعلية الانفاق العام

تعد النفقات العامة أداة مهمة ضمن أدوات السياسة المالية التي تنتهجها الدول لاسيما النامية منها وذلك للتأثير في النشاط الاقتصادي، كما تعد مؤشرا على دور الدولة في النشاط الاقتصادي، اذ ترســـم حدود الانفاق الدور الذي تريد الحكومة ان تؤديه لتوجيه ذلك النشـــاط بما ينســـجم مع الاهداف العامة التي يتم اعتمادها.[3] في ظل المفهوم الحديث للاقتصـــاد المالي، اصـــبح من حق الدولة ان تتدخل في جميع الاختصاصات والمجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها وبذلك لم يعد الانفاق العام مجرد مهمة تقليدية محايدة تمارســـها الدولة من ضـــمن وظائفها، بل على العكس من ذلك اذ بانت بوضـــوح مدى أهمية وفاعلية هذا الاجراء المالي وذلك بعّده أحد أدوات السياسة المالية لغرض التدخل في جميع الانشطة الاجتماعية والاقتصادية وغيرها ولكي

---

[1] عبد الله الشيخ محمود الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، ط2، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1992، ص181-182

[2] عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، المصدر السابق، ص117

[3] عبد الكريم عبد الله محمد وباسم عبد الهادي حسن، فاعلية سياسة الانفاق العام في العراق للمدة (2003-2013)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد23، جامعة واسط، 2016، ص1

يتبين لنا مدى فاعلية الانفاق العام يجب معرفة الهدف من الانفاق العام فضلا عن شكل التدفقات الانفاقية العامة اذ انه من حيث الهدف فأن الهدف النهائي للانفاق العام قد يكون اما سياسيا أو اقتصاديا فبالنسبة للهدف السياسي يمكن عن طريقه أن يستخدم الانفاق العام بطريقة مباشرة وغير مباشرة وبالنسبة للطريقة المباشرة فيمكن ان يتمثل الانفاق بالارصدة الخاصة بالنفقات العامة التي تخصص للوزارات التي يدخل ضمن اختصاصها اتخاذ الاجراءات والمتطلبات الكفيلة لتحقيق الاهداف السياسية، ويمكن بيان أهم هذه النفقات كالاعانات التي تدفع للاحزاب السياسية، والمساعدة المالية التي تدفع لدعم جريدة سياسية او حزبية معينة اما من حيث الطريقة غير المباشرة فقد يسهم الانفاق العام في تحقيق الهدف السياسي وذلك عن طريق زيادة الانفاق مثلا على الاشغال العامة في المنطقة التي تقع فيها السلطة المحلية للدولة او الحكومة المركزية لها اما بالنسبة للهدف الاجتماعي للانفاق العام فتتصور محاولاته لدى جانب السلطات المالية لرفع المعاناة عن المواطنين، او في التقريب بين الطبقات، او في حماية الصحة العامة وايضا لغرض تحقيق نوع من الاستقرار الاجتماعي ويمكن تأكيد هذا النوع من الاهداف عن طريق تزايد النفقات العامة في مجالات عدة كالخدمة العامة سواء تعلق الامر بالاعانات الاجتماعية اونظام المعاشات والتأمينات وكذلك المشروعات الصحية الى غير ذلك من انواع الانفاق الذي يكون الهدف منه تحسين الظروف المعاشية للطبقات الكادحة واخيرا نتطرق للهدف الاقتصادي للانفاق العام اذ يجب ان نؤكد انه في هذا المجال اصبح الانفاق العام أحد محددات التوجيه الاقتصادي ، اذ قد يرجع الاهتمام بهذا العامل او هذه الاداة بسبب عدّها تتصف بالمرونة من حيث استخدامها، وكذلك بالفاعلية من حيث آثارها المباشرة وغير المباشرة فمن حيث هذا الاطار يعد الانفاق العام من احد الاساليب المميزة التي تتخذها الحكومات في الاقتصادات المختلطة والنامية ايضا اذ انه الى جانب تدخل الدولة عن طريق فرض الضرائب وتحديد الاسعار وكذلك ترشيد منح الائتمانات وايضا الادارة المباشرة للمشروعات المؤممة، اذ انها يمكن ان تستخدم مدخل الانفاق العام كغرض مباشر لتدخلها المالي، ليس عن طريق الضرائب ومنح التسهيلات الائتمانية فقط بل ايضا تتدخل عن طريق انفاقها العام، سواء أكان في صورة زيادة الاعانات الاقتصادية للمشروعات العامة والخاصة ككل والتي تتعلق بالانشطة الاساسية او دعم بعض المجالات. ان هذا الاجراء ليس قاصرا على الدول النامية التي يكون اقتصادها مختلطا فقط ، بل يعد ايضا أداة من ادوات التدخل المالي العام في النشاط الاقتصادي حتى في الدول الرأسمالية.[1]

[1] سهير محمد السيد حسن، المصدر السابق، ص38-40

ولأجل فهم فاعلية الانفاق العام لابد من التطرق الى مفهوم وآلية عمل المضـــاعف لاســـيما مضـاعف الانفاق اذ ان فكرة المضـاعف هي فكرة ذات تطبيق دقيق ولمعرفة مفهوم المضـاعف وجدت له عدة تعبيرات منها ان المضاعف هو عبارة على ان اي تغيرات في الاستثمار ستؤدي الى تغيرات مضاعفة في مستوى توازن الدخل او الناتج القومي الصافي والعكس صحيح.

ويمكن بيان معادلة المضاعف = الزيادة في الناتج القومي الصافي

الزيادة في الانفاق الاستثماري

ومن ذلك يتبين لنا تأثير المضاعف وأهميته في الاقتصاد عن طريق بعض الخصائص:

- ان للمضاعف تأثيرا في الدخل اذ لا يقتصـــر هـذا التـأثير في التغيير في الانفـاق الاستثماري فحسب بل يشمل التغييرات كافة في مستوى الانفاق الكلي وعناصر الطلب الفعّال.
- ان تأثير المضـــاعف في الدخل يعمل في الاتجاهين اي بمعنى ان اي زيادة في الانفاق ستؤدي الى زيادة مضاعفة مناظرة لها في مستوى الدخل والعكس صحيح.
- يتوقف معامل المضـــاعف العددي على الميل الحدي للاســـتهلاك وتكون العلاقة بينهما طردية من حيث الزيادة والنقصـــان، كما يتوقف من ناحية اخرى على الميل الحدي للادخار (الذي هو مكمل للميل الحدي للاسـتهلاك) وتكون العلاقة بينهما عكسـية اي ان المضاعف يمثل مقلوب الميل الحدي للادخار.
- ان معامل المضاعف سيتغير في اثناء مراحل الدورة التجارية وذلك بتغيير الميل الحدي للاستهلاك.[1]

وهناك انواع متعددة من المضاعف نتطرق منها الى مضاعف الانفاق الحكومي:

يعرف مضـــاعف الانفاق الحكومي بأنه الزيادة الناشـــئة في الناتج من زيادة الانفاق الحكومي بوحـدة نقـديـة واحـدة.[2] او يمكن القول إن مضاعف الانفاق الحكومي هو عبارة عن التغير المضاعف في الدخل نتيجة تغير الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة، ويساوي في القيمة مضـاعف

[1] صالح خصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط2، الاردن، 2000، ص133-139

[2] محمد يونس واخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، قسم الاقتصاد-كلية التجارة، جامعة الاسكندرية،2000، ص167

الاستثمار وهذا يعني كلما تغير الأنفاق الحكومي بوحدة واحدة يتغير الدخل بمقدار المضاعف في الاتجاه نفسه.[1] وبذلك نجد ان لمضاعف الانفاق الحكومي علاقة بين الدخل والانفاق الحكومي.

ويمكن استخراج مضاعف الانفاق الحكومي جبريا كالاتي:

مضاعف الانفاق الحكومي = التغير في الدخل

التغير في الانفاق الحكومي

اي ان مضاعف الانفاق الحكومي هو:

$$\Delta Y=Mr(\Delta G)$$

$$\Delta Y/\Delta G=Mr$$

إذ أن :

Mr = مضاعف الانفاق

ΔY = التغير في الدخل

ΔG= التغير في الانفاق الحكومي[2]

وكما هو معروف ان الانتاج لأي دولة يتوقف على عاملين مهمين هما:

- المقدرة الانتاجية: او ما يسمى ايضا بالعوامل المادية للإنتاج، وتشمل هذه العوامل كلا من الموارد الطبيعية للدولة، وكذلك عنصر العمل فيها، ورأس المال ، وايضا تتضمن الفن الانتاجي المستخدم في العملية الانتاجية.
- الطلب الفعال: ويمكن ان يطلق عليه ايضا بالطلب على السلع الاستهلاكية والطلب على السلع الاستثمارية.

ومن المعروف ان الانفاق العام ينقسم على انفاق عام رأسمالي اي استثماري او انتاجي اما النوع الآخر من الانفاق العام فهو انفاق عام استهلاكي او جاري. يؤدي الانفاق العام الاستثماري الى حدوث زيادة مباشرة في الدخل القومي الجاري وذلك عن طريق المكآفأت اي الاجور والمرتبات

[1] تماضر جابر البشير الحسن وعلي فاطن الونداوي، قياس دور مضاعف كينز على اقتصاد السودان للفترة (1970-2010)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد14، جامعة السودان، 2013، ص36

[2] محمد احمد الافندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، ط2، جامعة العلوم والتكنلوجيا، صنعاء، 2012، ص172

والتي تتولد لعوامل الانتاج المشاركة في حصول هذا الدخل، فضلا عن زيادة المقدرة الانتاجية للدولة. كما يؤدي الانفاق العام الاستهلاكي الى زيادة المقدرة الانتاجية ايضا (فمثلا يؤدي الانفاق على الخدمات التعليمية والصحية والثقافية، وايضا التدريب الفني للعمال كل ذلك يؤدي الى الارتقاء بمستوى العمالة ومن ثم يؤدي الى زيادة المقدرة الانتاجية). كذلك تؤدي الاعانات العامة الاقتصادية التي تعطى للمشرعات العامة منها والخاصة الى زيادة معدلات ارباح تلك المشرعات ومن ثم يؤثر في زيادة مقدرتها الانتاجية، كما ان الانفاق التقليدي الخاص بالامن والعدالة كذلك يؤدي الى تحقيق الاستقرار الضامن للعملية الانتاجية ومن جهة ثانية نلحظ أن الانفاق العام يشكل جزءا مهما من مكونات الطلب الفعال او الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية، اذ يؤثر تأثيرا مباشرا على حجم الانتاج ويتم حدوث ذلك بشرط ان يكون مستوى النشاط الاقتصادي اقل من مستوى التشغيل الكامل لعوامل الانتاج والتي هي (الارض والعمل ورأس المال)، ولايغيب عنا وجوب تمتع الجهاز الانتاجي بالمرونة التامة واللازمة التي تسمح بأنتقال عناصر الانتاج بين مختلف النشاطات الاقتصادية كما نلحظ ان الانفاق العام الاجتماعي بنوعيه (العيني او النقدي)، كالتحويلات الاجتماعية العينية (والتي تتمثل بالمبالغ التي تخصص لانتاج سلع وخدمات تستخدم في تحقيق اغراض اجتماعية : كالاغراض الثقافية والصحية والتعليمية والاسكان) او التحويلات الاجتماعية النقدية (والتي تتمثل بالمبالغ التي تتم لصالح الطبقات الفقيرة لمواجهة حالات المرض او البطالة او الشيخوخة) اذ ان هذا الانفاق العام الاجتماعي يؤدي الى زيادة الناتج الجاري من السلع الاستهلاكية والتي يتم الحصول عليها من الانفاق العام.[1]

يعد الانفاق الاستثماري احد الركائز الرئيسة لعملية التنمية الاقتصادية ، اذ يترتب عليه توسيع الطاقة الانتاجية وكذلك رفع مستوى الدخل القومي وذلك بمعدلات اكثر من الانفاق الاولي ويتم الاعتماد في هذا الارتفاع بفضل المضاعف اذ انه يساعد على التغير في الدخل القومي ويمكن ملاحظة ان التغير في النفقات الاستهلاكية يكون سببه حصول تغير في مستوى الدخل، وهذا بدوره ناجم عن حدوث تزايد في حجم الاستثمارات، اما التغير في الانفاق الاستثماري فهو نتيجة للتغير الحاصل في النفقات الاستهلاكية والذي يكون احد اسبابه المضاعف.[2] ان للقطاع النفطي علاقة واضحة بالمضاعف ولاسيما في الدول النامية اذ انه عن طريق الروابط وعلاقات التشابك

[1] السيد عبد المولى، المالية العامة، دار الفكر العربي، (بدون طبعة)، القاهرة، 1977، ص57

[2] صلاح مهدي البيرماني، قياس وتحليل تفاعل عمل المضاعف والمعجل في الاقتصاد العراقي بأستخدام نموذج المستخدم- المنتج الديناميكي، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية،(المجلد14؛ العدد 52)، جامعة بغداد، 2008، ص161

بين القطاع النفطي وبقية اجزاء الاقتصاد الوطني يمكن ملاحظة محدودية هذه الروابط للغاية. اذ ان اسـهام القطاع النفطي في مجريات الانشـطة الاقتصـادية تتم عن طريق توفير الموارد المالية للدولة بصـفة رئيسـة، وكذلك عن طريق قنوات ومسـارات الانفاق الحكومي. اذ ان تزايد دخول الافراد والاعمال التي تتولد عن طريق تأثير المضـــاعف للانفاق العام يؤدي الى اتاحة فرص هائلة ومربحة للاستثمار في قطاعات معينة منها (الاسكان، العقارات، التجارة ، التوزيع) وتعد هذه المجالات خاصة ورئيسة للتكوين الرأسمالي الخاص.[1]

[1] from www.un.org/esa/ffd/wp-content/uploads/2014/09/StrategiesArabRegion.pdf the website:

المبحث الثالث: التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي

اولا: مفهوم الناتج المحلي الاجمالي

يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه القيمة الاجمالية او الكلية للسلع والخدمات النهائية التي تنتج بواسطة عناصر الإنتاج المحلية وكذلك الاجنبية داخل البلد في مدة زمنية معينة (عادة عام).[1] وكذلك يمكن تعريفه بأنه مجموع القيم المضافة لوحدات الإنتاج العاملة، في فروع الإنتاج كافة في اقتصاد معين ومن امثلة هذه القطاعات هي(قطاع الزراعة وقطاع الصناعة وقطاع التعدين وغيرها).[2] وكذلك يعرف الناتج المحلي الاجمالي على انه مجموع القيم المضافة الاجمالية التي تم تحقيقها في القطاعات الاقتصادية داخل الحدود الجغرافية للبلد وذلك بأسهام عوامل الانتاج الوطنية وغير الوطنية.[3]

يعد الناتج المحلي الإجماليGDP من أهم المؤشرات التي توضح التطور الاقتصادي في البلد والذي يعبر عنه بصورة أرقام إحصائية، وانه يتم اعتماد مؤشر الناتج المحلي الإجمالي وذلك لأنه يمثل مجموعة متكاملة وفريدة من الإحصاءات التي تبين لصانعي السياسة الاقتصادية فيما إذا كان الاقتصاد يمر بحالة انكماشDeflation أو توسع Expansion أو ركود Stagnation حاد أو تضخم Inflation .[4] وعند اعتماد الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لقياس حالات الاقتصاد لابد من التفرقة بين الناتج المحلي الاجمالي الاسمي والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي. اذ يمكن ان نميز الناتج الاسمي على انه يمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في ذلك الوقت. أما الناتج الحقيقي فيعرف بأنه قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار التي تحققت في عام معينة ، نسبة إلى سعر عام الأساس التي يتم اعتمادها اي بما معناها استبعاد دور التضخم وايضا التخلص من الزيادات في الناتج المحلي الإجمالي وذلك نتيجة الارتفاع في الأسعار وليس من زيادة في كمية السلع والخدمات.[5]

---

[1]Andolfatto , Macroeconomic Theory and Policy , Simon Fraser University , 2005 , P3 .

2 Kindleberger p. Charles. ((Economic development)) second edition. 1965. P11

[3] محسن حسن المعموري، مبادئ علم الاقتصاد، دار اليازوري، (بدون طبعة)، عمان، 2018، ص132

[4] Syed Ahamed Safa & Rokeya Begum : Growth Of GDP And GNP Shows Dynamism, Dhaka The Independent , February , 2005 , P 1

[5] Johan Sloman , Economics , 6th Ed , pearson Prentice Hall , England ,2006 , p373-374

ان الناتج المحلي الإجمالي يتضـمن النشـاط الإنتاجي لجميع المقيمين في بلد بعينه، بما في ذلك الشـــركات الأجنبية العاملة في هذ ا البلد، وذلك على خلاف الناتج القومي الإجمالي الذي يقوم بقياس النشـــاط الإنتاجي، وذلك لجميع الحاملين لجنســـية معينة بدون اخذ الاعتبار لمكان إقامتهم. ويجب الإشارة إلى أنّ هناك بعض الأنشطة التي تتمّ داخل أراضي الدولة ولكن لا تدخل ضـــمن الناتج المحلي الإجمالي، ومن أبرز الأمثلة عليها (الأنشـــطة غير المدفوعة الأجر مثل العمل التطوعي، وبعض العمليات البيعيّة الجارية التي تتم في السـوق السـوداء، وبعض أنشـطة العمل الذاتي) ويتمّ اسـتثناء جميع هذه العمليات من قيمة الناتج المحلي الإجمالي وذلك لصـعوبة تحديد قيمتها المادية بدقَّة، ويعدّ الناتج المحلي الإجمالي من أهمّ المرجعيات التي تعكس وتبين قوة الاقتصادات المحلية والدولية[1] ويمكن الناتج المحلي الاجمالي صانعي السياسات الاقتصادية بأنواعها والبنوك المركزية من الحكم على ما إذا كان الاقتصاد يتوسع او يتقلص ، وكذلك ما إذا كان الاقتصـاد بحاجة إلى تعزيز أو بحاجة إلى كبح ، وايضـا إذا كانت هناك تهديدات للاقتصـاد مثل الركود أو التضخم المتفشي في الأفق.[2]

وعلى صعيد متصل يعرف نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بأنه متوسط نصيب الفرد وذلك بعد قسمة الناتج المحلي الاجمالي (بالاسعار الجارية) على عدد السكان. ويعد نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي مؤشـــرا لقياس التنمية الاقتصـــادية لدول العالم ، اذ تقوم المنظمات الدولية بأستخدامه كأحد المقاييس المتعددة للقياس. ومن المهام الخاصـة بهذا المؤشـر هو انه يعبر عن قدرة الفرد في حصوله على السلع والخدمات الاستهلاكية. وتأتي اهمية مؤشر نصـــيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي وذلك لأنه يعد احد مؤشـــرات قياس مســـتوى الرفاه الاجتماعي لمواطني البلد، اذ يستخدم نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي عادة للمقارنة بين دولة واخرى. اذ نلحظ من هذا المؤشـــر في حالة الارتفاع في نصـــيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي فأن هذا الارتفاع يعد اشـارة الى ان الاقتصـاد في هذه الدولة متجه نحو النمو, وعلى العكس من ذلك في حالة الانخفاض.[3] ويمكن معرفة العوامل المحددة لحجم الناتج المحلي الاجمالي كالأتي:

[1]"Gross Domestic Product: An Economy's All", www.imf.org, Retrieved 23-01-2020, Edited

[2]The Importance of GDP, from the website: www.investopedia.com

[3] الهيئة العامة للاحصاء، نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي, السعودية, 2017, ص2-3

- الظروف الطبيعية، والتي لا يستطيع الانسان التحكم بها والسيطرة عليها والتنبؤ بها ومن امثلتها الزلازل والظروف المناخية والجوية المختلفة.
- الاستقرار السياسي للدولة، اذ ان هذا العامل يؤثر في كمية وقيمة ما يتم انتاجه من السلع والخدمات، فمثلا الحروب يكون لها دور مدمر في الناتج وذلك من تدمير المصانع.
- علاقة عناصر الانتاج والبيئة المحيطة، وملاحظة مدى تطبيق مبدأ تقسيم العمل في الانتاج وفي التقدم التكنلوجي لدى الدولة.
- نوعية وكمية الموارد الاقتصادية, والتي يمكن عن طريقها تحديد كمية ونوعية ما ينتج وبالتالي تحديد قيمة الناتج المحلي الاجمالي.[1]

لا يخلو الناتج المحلي الاجمالي من العيوب فهناك بالطبع بعض عيوب في استخدامه كمؤشر فضلا عن عيوب الافتقار إلى التوقيت كذلك، فإن بعض الانتقادات والعيوب للناتج المحلي الإجمالي هي:

- لا يمثل العديد من مصادر الدخل غير الرسمية

ان الناتج المحلي الاجمالي يعتمد على البيانات الرسمية فقط، وبسبب ذلك لا يأخذ في الاعتبار مدى النشاط الاقتصادي غير الرسمي ويفشل الناتج المحلي الإجمالي ايضا في تحديد قيمة بعض الانشطة منها (العمالة المتدنية، نشاط السوق السوداء، العمل التطوعي والإنتاج المنزلي)، والتي يمكن أن تكون مهمة في بعض الدول وكذلك تؤثر في زيادة معدل الناتج المحلي الإجمالي.

- إنه محدود جغرافياً في اقتصاد مفتوح عالمياً

ان الناتج المحلي الاجمالي عادةً لا يأخذ في الاعتبار الأرباح المكتسبة في دولة ما، والتي يتم اكتسابها بواسطة شركات أجنبية ويتم تحويلها إلى مستثمرين أجانب,اذ ان هذا يمكن أن يبالغ في الناتج الاقتصادي الفعلي للبلد.

- يرتكز على الناتج المادي دون مراعاة الرفاه العام

ان تنمية الدولة وكذلك رفاهية مواطنيها لا يمكن للناتج المحلي الإجمالي ونموه وحده أن يقيسها، ففرضا على سبيل المثال، قد تواجه دولة ما نمواً سريعاً في الناتج المحلي الاجمالي، لكن هذا

[1] مهند بن عبد المالك سلمان واحمد بن بكر البكر، مفهوم الناتج المحلي الاجمالي، مؤسسة النقد العربي السعودي، دراسة وصفية، 2016، ص29

النمو الســـريع قد يفرض تكلفة كبيرة على المجتمع، من حيث التأثير البيئي وكذلك الزيادة في تفاوت الدخل بين الإفراد والشركات.

- يتجاهل النشاط من شركة إلى أخرى

ان الناتج المحلي الاجمالي عادة لا يأخذ في الاعتبار سوى إنتاج السلع النهائية، واستثمار رأس المال الجديد، ويتعمد كذلك إلى التخلص من المعاملات بين الشركات والانفاق الوسيط.[1]

ثانيا: فاعلية الانفاق العام على الناتج المحلي الاجمالي القطاعي في ظل جداول المدخلات والمخرجات

تم التعرف سابقا على مفهوم فاعلية الانفاق العام ومالها من دور في السياسة المالية لأي اقتصاد ولغرض التعرف على فاعلية الانفاق العام (الحكومي) على التوزيع القطاعي لابد من التعرف على مكونات جدول المضـــاعفات القطاعية ادناه (جدول 1). اذ عن طريق هذا الجدول يتم توضـــيح حجم الانفاق العام المخصـــص لكل قطاع، ومن ثم تأثير هذا الحجم للانفاق العام في الناتج القطاعي وحجم المضاعف في كل قطاع اذ ان فاعلية الانفاق تتضح جليا عن طريق حجم

المضـاعف القطاعي والمتمثل بالترابطات الخلفية المباشـرة وغير المباشـرة وسـيتم التطرق في الجدول لأكثر من قطاع وسـيتم اخذ القطاعات الاقتصـادية بشـكل افتراضـي لأكثر من ثلاثة قطاعات للأخذ بالحسبان العديد من القطاعات عند التطبيق العملي.

[1]:Gross Domestic Product (GDP), from the website www.investopedia.com

جدول (1)

أنموذج لصيغة المضاعفات القطاعية وترابطاتها الامامية والخلفية

	الانفاق العام Ci	الصادرات Ei	الاستيرادات Mi	الطلب على السلع المحلية Fi(Ci-Ei)	الطلب الخارجي Fi-Mi	الطلب الكلي Xi	الترابط الخلفي المباشر DBL	الترابط الامامي المباشر DFL	الترابط الامامي غير المباشر IDFL	المضاعفات القطاعية Mj
القطاع A	C1	E1	M1	F1	F1-M1	X1	DBL1	DFL1	IDFL1	M12
القطاع B	C2	E2	M2	F2	F2-M2	X2	DBL2	DFL2	IDFL2	M22
القطاع C	C3	E3	M3	F3	F3-M3	X3	DBL3	DFL3	IDFL3	M32
القطاع D	C4	E4	M4	F4	F4-M4	X4	DBL4	DFL4	IDFL4	M42
القطاع E	C5	E5	M5	F5	F5-M5	X5	DBL5	DFL5	IDFL5	M52

المصدر: Mohammed Hussien Kadom and 0thers, Using (I-O) tables to measure the effectiveness of public spending and trade multiples Foreign Ministry in the Iraqi economy for the period (2010-2018) , International Journal of Psychosocial Rehabilitation, (Volume 24 - Issue 6), 2020, p8

ومن الجدول (1) نستطيع ان نستنتج بأن حدوث اي زيادة في الانفاق العام (Ci)على انتاج القطاع ($X2$) تؤدي في سبيل المثال الى زيادة في اجمالي انتاج القطاعات أي بمعنى:

$$\sum \Delta X_i = X1 + X2 + X3 + X4 + X5$$

ويمكن تفسير ذلك بأن زيادة الانفاق العام على قطاع (X_2) بمقدار وحدة واحدة ادى ذلك الى زيادة في اجمالي الإنتاج للقطاع (X_1) بمقدار معين وهذا المقدار المعين يكون هو مقدار المضاعف للقطاع الأول، ومع المعلوم ان المضاعف يكون حصيلة التغير في احد المتغيرات التابعة نتيجة للتغير الحاصل في المتغيرات المستقلة فأذا رمزنا للمضاعف بالرمز (M) فأن

المضاعف في القطاع الأول هو (M_1)، وبسبب ان هذا التغير في المضاعف حصل نتيجة تغير الانفاق في القطاع الثاني وعليه نرمز له بالرمز (M_{12})، أي (كم يتضـــاعف ناتج القطاع الأول عندما يتغير الانفاق على منتجات القطاع الثاني)، أي ان:

$$M_{12} = \frac{\Delta X_1}{\Delta C_2}$$

أما المضاعف في القطاع الثاني فيصبح:

$$M_{22} = \frac{\Delta X_2}{\Delta C_2}$$

وكذلك المضاعف في القطاع الثالث يكون:

$$M_{32} = \frac{\Delta X_3}{\Delta C_2}$$

وايضا بالنسبة للقطاع الرابع والخامس فالمضاعف يكون:

$$M_{42} = \frac{\Delta X_4}{\Delta C_2}$$

$$M_{52} = \frac{\Delta X_5}{\Delta C_2}$$

وهكذا فأن كل مضاعف يتم الحصول عليه كما في المعادلة ولكل قطاع على حسب تعددها وهذا ما يســاعد على معرفة مدى ومســتوى فاعلية الانفاق العام على القطاعات الاقتصــادية الاخرى. نستنتج من كل ذلك ان اي زيادة في الانفاق العام (Ci) على انتاج القطاع (X_2)، تؤدي الى زيادة في اجمالي ناتج القطاعات الاخرى بمقدار معين وهذه المصــفوفة يمكن ان تســمى (Cij) والتي تمثل مصــفوفة الترابطات الخلفية غير المباشــرة، وكذلك فأن مضــاعف القطاع (X_1) يمكن ان يمثل مجموع عناصر العمود الأول في المصفوفة $(I\text{-}A)^{-1}$.

$$Mj = C_1j + C_2j + \cdots + C_n$$

$$Mj = \sum_{i=1}^{n} Cij$$ أي بمعنى :

وهذا القانون هو قانون الترابطات الخلفية غير المباشرة نفسها، وذلك بجمع الاعمدة في مصفوفة $(I\text{-}A)^{-1}$ بغية الحصول على مضاعف القطاع المعني ومن ذلك نلحظ أنه عند زيادة انتاج القطاع (X_1) بمقدار معين مثلا بمقدار (ΔX_1) فان ذلك يترتب عليه زيادة في اجمالي انتاج القطاعين الاول والثاني بمقدار: $\Delta X = \Delta X_1 + \Delta X_2$

أي ان: $(\Delta X = \sum_{i=1}^{n} CXj)$

أو بمعنى اخر: $\Delta X = \Delta X_1 + \Delta X_2 = \Delta X_1 \sum_{i=1}^{n} aij$

اذ أن (aij) يمثل العنصر الذي يقع في الصف والعمود في المصفوفة $(I\text{-}A)^{-1}$، في حساب المضاعفات وذلك سواء بالنسبة لقطاعات الاقتصاد بشكل كلي او بالنسبة لأي قطاع معين.[1]

1)Mohammed Hussien Kadom and 0thers, Using (I-O) tables to measure the effectiveness of public spending and trade multiples Foreign Ministry in the Iraqi economy for the period (2010-2018) , International Journal of Psychosocial Rehabilitation, (Volume 24 - Issue 6), 2020, p8-9

الفصل الثاني

تحليل واقع التوزيع القطاعي للناتج والانفاق العام وجداول المدخلات-المخرجات في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة

تمهيد:

يشـــهد الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي تغييرات في كل عام تبعا للحالة التي يمر بها البلد وان الدول النامية تشـــهد تغييرات ثابته في مقداري الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي ويعد العراق من اكثرها فبسبب العوامل الادارية والسياسية فضلا عن العوامل الطارئة تجعل من الدولة تزيد من الانفاق العام في بعض القطاعات الاقتصادية ويقابل ذلك انخفاضا في بعضها الاخر وبسبب هذه الزيادة والانخفاض يؤدي الى التغير في مستوى الناتج المحلي الاجمالي.

سـنتناول في هذا الفصـل تأثير كلً من الانفاق العام بكلا انواعه في مدة الدراسـة من عام 2010-2020 ومقارنتهم مع الناتج المحلي الاجمالي لكل عام بصـيغة مئوية ولا يخفى ما لمصفوفة المعاملات الفنية تأثير كبير في سير النشاطات الاقتصادية ضمن القطاعات المدرجة لذا سـنحاول في هذا الفصـل اسـتخراج مصـفوفة المعاملات الفنية لعام 2010 ومعرفة مدى تأثيرها في هذه العام وكذلك سنقوم باستخراج مصفوفة المعاملات الفنية لعام 2020 وملاحظة تأثير سير القطاعات الاقتصادية باختلاف انواعها لهذه العام وبذلك سنتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث وهي:

المبحث الاول: التوزيع القطاعي ومدى اسهامه في الناتج المحلي الاجمالي

المبحث الثاني: واقع الانفاق العام في الاقتصاد العراقي في مدة الدراسة

المبحث الثالث: واقع جداول المدخلات- المخرجات في الاقتصاد العراقي

المبحث الاول: التوزيع القطاعي ومدى اسهامه في الناتج المحلي الاجمالي

ان من بين المؤشرات المهمة في أي اقتصاد هو ملاحظة إسهام القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي، فمن المعروف ان الدول المتقدمة تكون ذات طابع اقتصادي مساهم من جميع مجالاته في الناتج المحلي الاجمالي عكس الدول النامية فعن طريق القطاعات الاقتصادية يمكن معرفة مدى الاسهام لكل قطاع فضلا عن معرفة القطاع السائد اي الذي يحتل مركز الصدارة على بقية القطاعات الاقتصادية وعن طريق إسهام القطاعات الاقتصادية يتبين لنا هل ان الاقتصاد يكتسب الريعية ام لا، ففي العراق والذي يعد اقتصاده اقتصاد ريعي لاعتماده بشكل اساس على مصدر دخل واحد وهو النفط ، اذ كما معروف ان القطاع النفطي هو القطاع السائد في الاقتصاد العراقي، ويمكن ملاحظة مدى الاسهامات القطاعية كما يأتي:

1- القطاع النفطي

يعد القطاع النفطي في الوقت الحالي هو القطاع القائد لكونه مصدرا لمعظم ايرادات العراق المالية والتي يحتاجها في موازنة الدولة، اذ ان قيمة الانتاج من النفط الخام تشكل اكبر نسبة من الناتج المحلي الاجمالي، اذ يعد العراق بأنه يمتلك ثالث اكبر احتياطي من النفط الخام وهذا ما جعله متمركزا على القطاع النفطي في اغلب حاجاته[1].

ان القطاع النفطي يعاني من تقلبات كبيرة حسب التغيرات في أسعار النفط ففي عام 2013 كانت نسبته ما يقارب (46.5%) من الناتج المحلي الاجمالي وكان السبب لانخفاض اسعار النفط عالميا بخلاف ما كانت عليه في العام السابقة 2012 فقد كانت نسبته (52.4%) من الناتج المحلي الاجمالي، وايضا بسبب امتناع المملكة العربية السعودية (المنتج المرجح) في الاسواق على التخلي عن حصتها في الاسواق، وبسبب رفع الحظر عن ايران اذ ادى ذلك الى تدني اسعار النفط واما في عام 2015 فقد كانت نسبة اسهام القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي بما يقارب (33.23%) وهذه النسبة المنخفضة كانت بسبب سيطرة الارهاب آنذاك على بعض المحافظات العراقية امثال ديالى وصلاح الدين والانبار وكذلك الموصل، والتي تمتلك بعضها ابار نفطية مهمة جدا اذ لم تلحق ضررا بالقطاع النفطي فقط بل القطاعات غير النفطية كذلك عن طريق تدمير البنى التحتية والاصول وكذلك تعطيل حركة التجارة، وتدهور ثقة المستثمرين

[1] عبد الستار عبد الجبار موسى، دراسة تحليلية لواقع القطاع النفطي في العراق وآفاقه المستقبلية، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 85، جامعة المستنصرية، 2010، ص302

وغيرها من الاضرار[1] اما في عام 2020 فقد سجلت ادنى نسبة اسهام للقطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي قدرت بما يقارب (30.21%) ويعود سبب تلك النسبة اولا الى الحرب السعرية بين روسيا والسعودية وكان الهدف منها هو للحصول على حصة سوقية اضافية ادى بسببها الى الانخفاض في الاسعار النفطية. اما السبب الثاني والذي يعد سببا ادخل العالم في حالة صراع هو تفشي جائحة كورونا اذ ان لهذه الظاهرة تأثيرا في مختلف ارجاء العالم، اذ ادت الى شل حركة الاقتصاد بسبب الاجراءات التي فرضتها من التباعد الاجتماعي والتي ادت الى توقف جميع المشاريع الانتاجية في الدول مهما كانت هذه المشاريع وما تحمله فيها الانشطة الاقتصادية السلعية من طابع سواء أكانت خدمية ام توزيعية ، وبفعل ذلك أدى الى انخفاض الطلب على النفط ومشتقاته بشكل كبير جدا، اذ اصبح المعروض منه اكثر من المطلوب[2] مما انعكس ذلك على الاسواق النفطية اذ فقدت بما يقارب 50% من قيمتها، ليشهد الاقتصاد العراقي بذلك هبوطا حادا في النشاط الاقتصادي كان هو الاقوى منذ عام 2003، فضلا عن اقتران ذلك بالمظاهرات والاحتجاجات الشعبية التي انطلقت في نهاية 2019 ويعود سببها الى سوء الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية[3].

2- القطاع الزراعي

شهد العراق انخفاضا كبيرا وملحوظا في نسب الاسهام لهذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي بعد عام 2003 بعد ان كانت الزراعة تشكل احد العناصر المهمة من عناصر النهوض بالاقتصاد العراقي ، لكن في الواقع وكما هو معلوم ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي احادي الجانب لاعتماده بشكل اساس على النفط ومن ثم تم اهمال العناصر الاخرى او القطاعات الاقتصادية الاخرى، والتي يكون لها الدور في النهوض بالواقع الاقتصادي في العراق[4] ومن ثم نلحظ تراجع نسبة اسهام الانتاج الزراعي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وبحسب نسب الاسهام فقد اسهم القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي لعام 2010 بنسبة (5%) وتعد

[1] حسام الدين طه محسن، دور التغير في اسعار النفط في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2005-2017) دراسة تحليلية، مجلة البحوث والدراسات النفطية، العدد30، ديالى، 2021، ص52

[2] زياد طارق حسين واخرون، الازمة المركبة والاداء الاقتصادي في العراق، دائرة الحسابات القومية، 2020، ص3-4

[3] سلطان جاسم النصراوي، حصاد ازمتين: الاقتصاد العراقي في 8 اشكال بيانية، شبكة النبأ المعلوماتية، 2021, from the website:www.annabaa.org/arabic/economicarticles

[4] رائد الهاشمي، الواقع الزراعي في العراق مشكلات وحلول، from the website:http://newsabah.com

هذه النسبة جيدة مقارنة بالنسب الاخرى والتي تراوحت من عام 2011 الى عام 2017 كالاتي (4.15% و 4.1% و 4% و 4.91% و 4.16% و 3.84% و 2.94%) والتي بقيت

متدنية لتصل لأدنى نسبة في عام 2018 لتكون (2.78%) ويعزى ذلك بسبب ضعف الاداء للقطاع الزراعي والاعتماد على الاستيرادات الزراعية بشكل كبير مقارنة بالانتاج الوطني، فضلا عن قلة الصادرات الزراعية وهذا ادى الى ضعف اسهامها في الناتج المحلي الاجمالي.[1] والذي يعزى لعدم تطور هذا القطاع لوقتنا بسبب السياسات الزراعية الخاطئة التي تم تطبيقها عليه، اذ كانت اغلب هذه السياسات تنبثق من الظروف القائمة، وايضا بسبب الحاجة الملحة وبذلك كانت سياسات زراعية خاطئة فضلا عن عدم الاهتمام بالأراضي الزراعية وحدوث الجفاف وهو ما ساعد على تدهور القطاع الزراعي وليس تطوره ولسياسة الاستيراد العشوائية للمنتجات الزراعية اسهام كبيرة في تراجع القطاع الزراعي، اذ دور ذلك في المنتوج الداخلي بدرجة كبيرة والذي لم يتمكن من منافسة المنتوج الخارجي، ويعود السبب للفارق الكبير للتكلفة بين المنتوج الداخلي والخارجي[2].

بلغت نسبة اسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي لعام 2020 ما يقارب (5.82%) وهي أكثر من سابقتها لعام 2019 اذ بلغت ما يقارب (3.76%)، ويعود ذلك بسبب تفشي جائحة كورونا ومالها من تأثير في غلق الحدود والذي ادى بسببه الى التقليل من استيراد وتصدير المنتجات الغذائية ومن ثم الاعتماد بشكل أكبر على المنتوج الوطني وهذا ساعد على الزيادة في نسبة الاسهام في الناتج المحلي الاجمالي.

3- القطاع الصناعي

يعد القطاع الصناعي اداة من الادوات المهمة في ملأ حيز الايرادات العامة للدولة في اي اقتصاد، ويكون مهما ايضا ضمن الاقتصاد العراقي وأحد مكوناته الرئيسة كبقية القطاعات الاقتصادية المهمة ويمكن القول إن القطاع الصناعي في الوقت الحالي يعاني من خمول وكساد في وقت يتجه فيه الاقتصاد العراقي نحو فضاء اقتصاد السوق، والتي يكون مركز اهتمامها على قطاعات انتاجية فاعلة ونشيطة، وايضا قادرة على خلق دورة اقتصادية مستمرة ويمكن القول بأن اهم هذه القطاعات الاقتصادية المعول عليها هو القطاع الصناعي، اذ تشير المعطيات الفعلية

[1] وزارة المالية، قسم السياسات الاقتصادي، القطاع الزراعي في العراق اسباب التعثر ومبادرات الاصلاح، ص3

[2] الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية، 2010

الى تراجع كبير في الصـــناعة في الوقت الذي تعاني فيه الاســواق المحلية من ظاهرة الاغراق السلعي، واصبح الاستهلاك سائدا في الوقت نفسه مع انعدام الصناعات المحلية[1] ويمكن القول ان اهم معوقات تطور القطاع الصـــناعي هو الاعتماد بشـكل كبير على القطاع النفطي وهذا ما جعل بقية القطاعات الاقتصادية ليس بذات الدور الكبير في اسهاماتها من الناتج المحلي الاجمالي لاسـيما ولعل من ابرز اسـباب التخلف في القطاع الصـناعي وعدم تطوره هو تدهور الوضـع الامني في العراق واتباع سـياسـة الإغراق للسـلع الأجنبية واكتسـاح السـوق المحلية اذ دورت الحروب الداخلية بشكل كبير في الصناعة المحلية وايضا كان للفساد الداخلي دور كبير في شل اجزاء القطـاع الصـــنـاعي، اذ ان لعدم النزاهـة في الادارات العليـا دور مهم في هذا التخلف القطاعي اذ بلغت نسـبة اسـهام القطاع الصـناعي في الناتج المحلي الاجمالي لعام 2010 بما يقارب (2.3%) وتعد هذه النسبة افضل من سابقتها من الاعوام، ويعود السبب لتحسن الوضع الامني والاقتصـادي للبلد من جهة وايضـا لارتفاع نسـبة الاسـتثمارات في القطاع الصـناعي[2] وبذلك نرى ان نسـبة اسـهام هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي للسـنوات (2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019) كانت كما يأتي بالتسلسل (1.83%، 1.7%، 2.7%، 1.87%، 2.16%، 2.23%، 14،2%، 2.01%، 2.1%) اما عام 2020 فقد بلغت النسبة (2.98%) من الناتج المحلي الاجمالي ويعود السبب الى تفشي جائحة كورونا وما دور في الاقتصـــادات العالمية ككل وليس الاقتصـــاد العراقي فقط، فكان لسـياســة التباعد الاجتماعي دور واضـــح على تردي الاقتصـــاد العراقي وايضـــا عدم التطور في القطاعات الاقتصادية.

4- قطاع الخدمات

ان لقطاع الخدمات اهمية كبيرة لا تقل عن اهمية القطاعات الاقتصادية الاخرى اذ ان نسبة اســهامه في الناتج المحلي الاجمالي تأتي بعد القطاع النفطي من حيث الارتفاع، اي انه يشــكل نســبة تكون اعلى من نســب القطاع الزراعي والصــناعي في الناتج المحلي الاجمالي وتكمن الاسباب وراء هذا الارتفاع هو بسبب ضخامة حجم القطاع العام في الاقتصاد العراقي، فضلا عن ذلك هو التضـــخم في حجم الانفاق العام بســـبب الزيادة في حجم الايرادات النفطية ويمكن القول إن قطاع الخدمات يشـتمل على خدمات كل من الادارة العامة والدفاع والخدمات التربوية

[1] صابرين علي، ما اسباب تراجع اداء القطاع الصناعي،
from the website: www.almadasupplements.com

[2] منعم احمد خضير وعثمان عواد محمد، دور بعض محددات النمو الصناعي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2017)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، (المجلد15؛ العدد47)، 2017، ص124

والجامعات الحكومية والمعاهد والاعمال الصحية، وايضا غيرها من الابحاث والخدمات الطبية وخدمات التكافل الاجتماعي وتعد هذه من اهم الخدمات لهذا القطاع[1] اذ بلغت نسبة اسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي لعامي 2015 و 2016 ما يقارب (21.01%) و(20.62%) وتعود اسباب هذا الارتفاع الى الحرب على داعش وما ادى اليه من الزيادة في حجم الانفاق الحكومي لغرض توفير الخدمات العامة للمواطنين اما عام 2020 فسجلت اعلى نسبة اسهام في الناتج المحلي الاجمالي لتبلغ (25.02%) ويعود السبب لتفشي جائحة كورونا وما ادت إليه من الحاجة الملحة الى العديد من الخدمات لاسيما الخدمات الطبية والاعمال الصحية وكل هذه الخدمات أدت بالحكومة الى الزيادة في حجم الانفاق العام لمحاولة توفير اللازم من هذه الخدمات.

5- قطاع الكهرباء والماء

يعد قطاع الكهرباء والماء من القطاعات التي لا تسهم بنسبة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي بسبب ضعف وقلة محطات توليد الطاقة الكهربائية في العراق اذ لم يسجل قطاع الكهرباء والماء نسبة اكثر من 5% بل دائما اقل من ذلك ونسب متفاوتة, وتعود سبب النسبة الضئيلة التي يسهم بها في توليد الناتج المحلي الاجمالي الى مستوى العجز الذي يعاني منه وان نشاط قطاع الكهرباء لايزال يعاني من عجز واضح والذي يتمثل بالارتفاع في معدلات الطلب على الطاقة الكهربائية، ومعدلات الطلب هذه تفوق معدل الانتاج وان اهم التحديات التي تواجه هذا القطاع والتي تتمثل ب(نقص الوقود، والفجوة بين الارتفاع السريع للطلب على الطاقة وتباطؤ نمو العرض، كذلك انخفاض الكفاية التشغيلية بسبب الرداءة في صيانة وتشغيل محطات توليد الطاقة الكهربائية، وتقادم وحدات التوليد وشبكات النقل والتوزيع) وغيرها من التحديات التي تقيد من نشاط القطاع الكهربائي[2] اذ بلغت نسب الاسهام من عام 2010 الى عام 2020 كالآتي (1.1، 1.3، 1.3، 1.7، 2.19، 3.02، 3.25، 2.89، 2.63، 3.68،2.88) على الترتيب وكما نلحظ ان النسب ترتفع ثم تعود للانخفاض بحسب الاوضاع التي تمر بها البلاد اذ سجلت اعلى نسبة عام 2020 وبلغت (3.68) ويعود سببها الى ظهور جائحة كورونا وتأثيرها

[1] احمد صدام عبد الصاحب، هيكل الناتج المحلي الاجمالي في العراق 1999-2007 دراسة تحليلية استقرائية، مجلة الخليج العربي، جامعة البصرة، (المجلد42؛العدد1-2)، 2014، ص21

[2] البنك العراقي المركزي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2013، ص16

في اغلب القطاعات الاقتصـــادية، وكذلك بســـبب انخفاض الناتج المحلي الاجمالي ما ادى الى الارتفاع في نسبة اسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي لهذه العام.[1]

6- قطاع البناء والتشييد

اما بالنسـبة لقطاع البناء والتشـييد في العراق فقد شـهد العديد من التغيرات من الزيادة او النقصـان كنسـبة من الناتج المحلي الاجمالي، اذ بينت المعدلات انه لم يصـل الى اكثر من نسـبة 10% في الناتج المحلي الاجمالي في هذه السـنوات كما موضـح في جدول (2), اذ ان العراق يعاني من أزمة سكن خانقة، وان وزارة الاسكان تبين إن هناك حاجة إلى 3 ملايين وحدة سكنية، وذلك لحلها في بلد يتجاوز التعداد السـكاني فيه نسـبة كبيرة ولذا يجب العثور على ابرز الحلول لمعالجة هذه الازمة ويرى بعض المحللين والخبراء في قطاع العقارات ان العراق لاسـيما بغداد لا يتم معالجة الحاجة للسكن فيها للمواطنين من اغلب المشاريع الاستثمارية السكنية فيها، وذلك لأن الاراضي يتم منحها مجانا للمستثمرين ومن ثم يتم تشييد عمارات سكنية عليها لكن من جهة اخرى تباع هذه الشـقق والوحدات السـكنية بأسـعار باهضـه جدا ما يردع المواطن عن شـراءها ويرى المحللون الاقتصـاديون ان من اهم الاسـباب في فشـل الحكومات المتعاقبة في معالجة هذه المشـكلة المسـتعصـية يكون بسـبب عدم وجود خطط اسـتراتيجية بنوعيها، ذات المدى القصـير وذات المدى الطويل، مما ادى الى عدم تلافي المؤشـرات السـلبية التي تنتج عنها فضـلا عن ان مشـــكلة الفســـاد لاتزال تعد من احد اهم العوائق في اتمام المشـــاريع، وذلك بســـبب كون ان المناقصات الحكومية تكون عرضة للاستغلال من اغلب طاقم العمل الرئيس والذي يعمل لصالح شـخصـيات ذات مقام نافذ في الدولة فضـلا عن اسـباب اخرى حجزت على هذا القطاع وجعلت منه اقل اسهام في الناتج المحلي الاجمالي عام بعد اخرى[2].

7- قطاع النقل والموصلات

اما بالنسـبة لقطاع النقل والموصـلات فيعد من القطاعات ذات التأثير المباشـر في اي اقتصـاد ومن ثم تأثيره في الناتج المحلي الاجمالي، اذ يحبذ ان تبلغ نسـبته 20% من الناتج المحلي الاجمالي لكن في الاقتصـاد العراقي تبلغ اسـهامه من الناتج المحلي الاجمالي اقل من هذه النسـبة بسـبب المشـاكل التي يمر بها هذا القطاع، اذ ان جزءا من مشـكلة قطاع النقل

[1] البنك العراقي المركزي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2020، ص18

[2] عبد الزهرة الهنداوي، عراقيل تعيق نمو قطاع التشييد والبناء في العراق، العرب، 2021، from the website: www.alarab.co.uk

والموصـــلات تكون مشـــتركة مع البنى التحتية له، ومن جانب البنى للبرنامج الاســـتثماري الحكومي وادارة المشـــاريع، وكذلك شـــركات البناء والتشـــييد، والتدقيق والرقابة الهندســـية وغيرها من المشاكل وكل ذلك يتطلب تغييرا شاملا لتحقيق انجازات واضحة وملموسة لهذا القطاع في الاقتصـــاد العراقي لكن لم تخرج مشـــكلات هذا القطاع بهذا الشـــكل بل تعددت المشـــاكل وما تحتم عليه من مواجهتها والتعامل معها بســـرعة ومن ابرزها (غياب المركز المخطط والمنسق على الصعيد العملي، بالرغم من وجوده رسميا في وزارة التخطيط) اذ ان هذه المشـــكلة تتصـــل بعدم كفاية وفاعلية مفهوم النظام في النظر الى النقل، وكذلك المبدأ الاقتصـــادي والذي يتلخص بالمحاولة للوصـــول لأدنى التكاليف من جهة الاقتصـــاد الوطني بالنســـبة لمجموع خدمات النقل بكافة الوســـائط وبالعمل على التنســـيق مع التصـــور للمســـار الزمني لانتشـــار النشـــاط الاقتصـــادي- الديموغرافي، وكذلك انماط التنمية الحضـــرية واســـتخدامات الارض، وغيرها من الابعاد ومن ضـــمنها البيئة لذا فأن قطاع النقل والموصلات يحتاج للعمل عليه بعدة اشكال كي يقوم بتحقيق الانجازات المطلوبة منه[1].

8- قطاع تجارة الجملة والمفرد والفنادق

اما بالنسبة لنشاط قطاع تجارة الجملة والمفرد والفنادق (القطاع السياحي) فقد كانت نسبه من الناتج المحلي الاجمالي على مدار سنوات التحليل نسب بسيطة بالنسبة للعراق الذي يتمتع بمزايا لهذا القطاع اذا تم توجيهها بالطريق الصحيح اذ ان للسياحة في العراق دورا عن طريق الســـياحة الدينية لما يملكه العراق من مراقد دينية اذ يقصـــده المســـلمين من معظم بقاع العالم لزيارتها وهذا يعود بالنفع للاقتصاد فضلا عن سياحة المعالم الدورية والسياحة الاستجمامية في شمال العراق وغيرها من الاماكن ما يجعله من المعالم السياحية لاسيما في العالم العربي ، لكن يعاني هذا القطاع من ضعف يعود لأسباب متعددة منها غياب السياسات الاستراتيجية وكذلك انعدام القدرة على التخطيط في المجال السياحي، وايضا تمركز العناصر غير المؤهلة والكفؤة مهنيا في ادارة هذا القطاع منذ عقود من الزمن وان لنظام المحاصصة الحزبية المقيت الذي تم اعتماده لإدارة هذا القطاع دور بشكل واضح في تدهور هذا القطاع فضلا عن عدم الاستقرار الامني والسياسي له دورٌ في تدهور هذا القطاع، وكذلك نقص الادارة الفنية وضعف النشاط الترويجي لهذا القطاع وكذلك فأن لنقص الوعي دور ايضا، واضافة لنقص خدمات البنى التحتية الاساسية ولاسيما الطرق المبلطة، وايضا وسائل النقل الحديثة والكهرباء ومياه الشرب الصافية

[1] احمد ابريهي علي، قطاع النقل في العراق يحتاج الكثير ايضا، شبكة النبأ المعلوماتية، 2018, from the website: www.m.annabaa.org/arabic/development

وغيرها من الخدمات التحتية اللازمة لنمو هذا القطاع في العراق وغيرها من الاسـباب التي جعلت من هذا القطاع في تدهور ويحتاج العمل عليه كي يبرز ويتحلى بنسبة كبيرة من الاسهام في الناتج المحلي الاجمالي.[1]

9- قطاع المال والتأمين

يعد هذا القطاع ايضا من القطاعات ذات الاسهام الضئيل في الناتج المحلي الاجمالي ويعود ذلك لعدة اسباب اقتصادية على مدار السنوات كما موضح في جدول (2) اذ ان قطاع التأمين في العراق يواجه العديد من العقبات اهمها:

- ضعف الوعي التأميني ولاسيما من لدن الطبقات التي لا تمارس نشاط اقتصادي كبير بسبب محدودية ثقافتها في هذا المجال.
- عدم الاستفادة من تجارب الدول الاخرى التي تعد قطاع التأمين رافدا مهما في اقتصادها[2] .

ومن هذه السنوات لم تزداد نسب إسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي ويعود ذلك لتخلف قطاع التأمين في العراق بشكل كبير ومن اهم اسباب تردي وضع قطاع التأمين في العراق ما يأتي:

1- ضعف البنى التحتية في العراق، اذ ان السبب في ضعف البنى التحتية ما حدث من عمليات ارهابية وما يمر به البلد من وضع متردي وهذا الضعف له تأثير سلبي واضح في قطاع التأمين.
2- صافي الاستثمار الاجنبي المباشر، ان للتفاوت الواضح بين الانخفاض والارتفاع في صافي الاستثمار الاجنبي دورا واضحا في قطاع التأمين، اذ ان توفير فرص العمل بصورة مباشرة وغير مباشرة من الاستثمار الاجنبي يشجع على التأمين عن طريق منح الامان والثقة والقدرة للمتعاملين في الاستثمار في مشاريع ذات درجة عالية من الخطورة وغيرها من الاسباب غير المباشرة المؤثرة في تردي قطاع التأمين على مدار

[1] رؤوف محمد علي الانصاري، القطاع السياحي في العراق الواقع والطموح، شبكة النبأ المعلوماتية، 2018، from the website:www.m.annabaa.org/arabic/development

[2] المحرر الاقتصادي، العراق: تعزيز قطاع التأمين يساهم في انعاش الاقتصاد، مجلة الوسط، 2017، from the website: www.alwasatnews.com

السـنوات[1] وبذلك يحتاج قطاع المال والتأمين العمل عليه لزيادة انتاجيته والاعتماد عليه للإسهام في الناتج المحلي الاجمالي بشكل كبير.

لذا نلحظ ان القطاع المهيمن والمسيطر هو القطاع النفطي اذ انه يمتلك اعلى نسبة اسهام في الناتج المحلي الاجمالي ليثبت من ذلك مدى ريعية الاقتصـــاد العراقي يليه في المرتبة الثانية قطاع الخدمات والذي يســهم بشــكل كبير في الناتج المحلي الاجمالي والســبب يعود لضــخامة القطاع العام وتزايد الخدمات العامة التي تقوم الحكومة بتقديمها للمجتمع اما القطاع الزراعي فهو يعاني من انخفاض واضح وذلك بسبب التخلف في السياسات الزراعية المتخذة والتي اردت بهذا القطاع للانخفاض، بينما القطاع الصــناعي فأن اســهامه في الناتج المحلي الاجمالي وعلى الرغم من اهميته في تطوير الاقتصــاد وتنميته الا ان هذا الاســهام يكاد ان يذكر بســبب ضــآلته وكذلك يحتل قطاع النقل والموصـــلات نســـبة جيدة مقارنة بالقطاع الزراعي والصـــناعي في انتاجيته واســـهامه في الناتج المحلي الاجمالي ولكن لا يعني هذا ان انتاجيته مثالية فهو يحتاج ايضا للعمل عليه بشكل جيد وكبير للزيادة في نسب انتاجه واسهامه اما إسهام بقية القطاعات فقد تراوحــت بين الارتفــاع والانخفاض ولكن لم تكن اسهاماتهم ايضا بشكل كبير وجيد في الناتج المحلي الاجمالي.

[1] نور شرهان عدي، قطاع التأمين في العراق الامكانيات والتحديات، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، بغداد، 2015، ص20-21

جدول (2) نسبة إسهام بعض القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للمدة (2010-2020)

السنوات	القطاع النفطي%	القطاع الزراعي%	القطاع الصناعي%	قطاع الخدمات%	قطاع الكهرباء والماء%	قطاع البناء والتشييد%	قطاع النقل والمواصلات%	قطاع تجارة الجملة والمفرد%	قطاع المال والتأمين%
2010	42.8	5	2.3	15.9	1.1	3.5	11.2	8.6	1.9
2011	54.41	4.15	1.83	13.1	1.3	4.9	4.9	6.6	8.5
2012	52.4	4.1	1.7	14.8	1.3	5.6	4.7	6.3	8.7
2013	46.5	4	2.7	16	1.7	7.3	6.6	7.5	1.83
2014	43.72	4.91	1.87	17.15	2.19	7.15	7.28	7.83	1.17
2015	33.23	4.16	2.16	21.01	3.02	6.38	10.6	10.87	1.34
2016	33.91	3.84	2.23	20.62	3.25	6.17	11.38	8.08	1.66
2017	39.47	2.94	2.14	18.26	2.89	5.97	10.68	7.82	1.78
2018	44.17	2.78	2.01	17.48	2.63	4.57	9.36	8.14	1.68
2019	40.64	3.76	2.1	18.97	2.88	6.6	8.54	7.64	1.78
2020	30.21	5.82	2.98	25.02	3.68	3.4	9.77	9.52	1.93
متوسط المدة	41.95	4.1	2.18	18.02	2.35	5.59	8.6	8.08	2.9

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات: - البنك العراقي المركزي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقارير السنوية (2010, 2011, 2012، 2013)

وزارة التخطيط، مديرية الحسابات القومية، المجموعة الاحصائية السنوية (2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020)

والشــكل الآتي يوضــح اســهام كل من القطاع النفطي والزراعي والصــناعي والخدمات وبقية القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي.

الشكل (1)

إسهام القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي للعام (2010-2020)

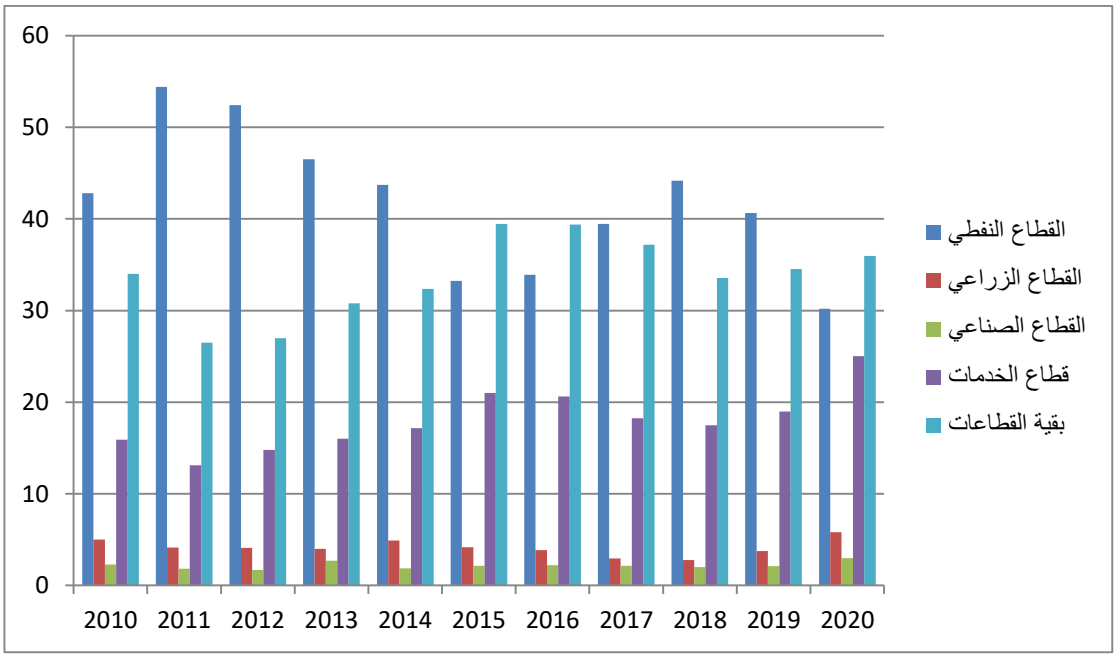

المصدر: من عمل الباحث عن طريق برنامج الاكسيل بالاعتماد على بيانات جدول (2)

المبحث الثاني: واقع الانفاق العام في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة

سيتم التطرق في هذا المبحث عن الانفاق العام وانواعه الاساسية وكيفية تأقلمها مع الوضع العراقي في المدة المسندة اليها في البحث

اولا: تحليل الانفاق العام في العراق

كما هو معلوم ان الانفاق العام يتكون من انفاق استهلاكي وانفاق استثماري وعن طريق بيانات جدول (3) نلحظ ان الانفاق الاستهلاكي تباين من 70%- 95% وفي بعض السنوات اتسم بالزيادة او النقصان عن هذه النسبة ويعود السبب وراء هذه النسب الى اعتماد العراق على القطاع النفطي بنسبة كبيرة اذ كان لارتفاع اسعار النفط دور واضح في زيادة الانفاق الاستهلاكي ومن ضمن الاسباب ايضا هو اعتماد الدولة على توسيع قاعدة الجهاز الاداري وذلك كجزء من رؤيتها الاقتصادية, مما ادى ذلك من زيادة في النفقات الاستهلاكية[1] ان الانفاق الاستثماري في العراق في المدة الدراسية اتسم بالضعف وسيطرة الانفاق الاستهلاكي بشكل اكبر ويعود ذلك الى المناخ الاستثماري الرديء في العراق اذ ان العراق بحاجة الى تحسين هذا المناخ وذلك للإسهام في تشجيع المستثمرين المحليين وكذلك جذب المستثمرين الاجانب وايضا من اهم النقاط هو حاجة العراق الى تذليل المخاطر والصعاب والتي تقف عقبة في وجه المستثمرين، ويكون ذلك في سن القوانين والتشريعات وكذلك انشاء المحاكم الخاصة بالقضايا التجارية لذلك فأن الاقتصاد العراقي بحاجة الى العديد من التشريعات والاجراءات وذلك لغرض زيادة النفقات الاستثمارية[2]، كما يبين الجدول (3) العلاقة بين الانفاق الاستهلاكي والاستثماري في العراق اذ نلحظ انه في عام (2010) قدر الانفاق الجاري بما يقارب (60981) مليار دينار عراقي والانفاق الاستثماري بما يقارب (23678) مليار دينار وذلك من اصل الانفاق العام الذي بلغ في هذا العام ما يقارب (84659) مليار دينار وبذلك تبينت ان نسبة الانفاق الجاري من الانفاق العام كانت 72.03% اما نسبة الانفاق الاستثماري فهي 27.97% وسجلت النفقات العامة في عام 2012 ارتفاعا اذ تبلغ (105140) مليار دينار ويكون الانفاق الجاري والاستثماري على الترتيب (75789) و(29351) مليار دينار عراقي، وبذلك نلحظ أن نسبة الانفاق الجاري 72.08% ونسبة الانفاق الاستثماري 27.92% وقد اوعزت هذه الزيادة نتيجة

[1] ابراهيم المشهداني، تقليص الانفاق الاستهلاكي ضرورة ملحة, 2019، from the website: www.radionawa.com

[2] احمد جبر سالم السالم، الاستثمار في البنية التحتية ودوره على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2013)، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة،2015، ص145

لارتفاع اغلب نفقات فقرات الموازنة لهذا العام قياسا للعام السابق اذ سجلت فقرة المنح ضمن النفقات في الموازنة اعلى نسبة ارتفاع ثم جاءت بعدها فقرة المصروفات الاخرى من حيث الارتفاع مقارنة بالعام السابقة 2011 ثم باقي الفقرات التي تخص الموازنة[1]، اما عام 2014 فقد شهدت انخفاضا في حجم النفقات العامة مقارنة بسابقتها وكان السبب في الانخفاض العام للنفقات العامة هو بسبب الانخفاض في كلا نوعي النفقات اي (الاستهلاكي والاستثماري)، لتحصد مبلغ النفقات العامة ككل (113473.6) مليار دينار عراقي وهو اقل من العام السابقة اذ بلغ حجم الانفاق الجاري (77986.2) مليار دينار عراقي وبلغت نسبته 68.7% من حجم الانفاق العام اما الانفاق الاستثماري فبلغ (35487.4) مليار دينار عراقي وبلغت نسبته 31.3% نسبة للأنفاق العام, ويعود السبب للانخفاض في حجم الانفاق الجاري نتيجة لعدم اقرار الموازنة الخاصة بعام 2014 ما جعل وزارة المالية ان تتقيد بسعر الصرف وبنسبة (1 الى 12) من المصاريف الفعلية الجارية لكل شهر[2] وكذلك سجلت النفقات العامة لعام 2015 انخفاضا كبيرا في حجم الانفاق الجاري اذ بلغ (51832.84) مليار دينار عراقي اما الانفاق الاستثماري فكانت حصيلته (18564.67) مليار دينار عراقي ومن ثم فقد كان مجموع الانفاق العام (70397.51) مليار دينار عراقي وبذلك كانت نسبة الانفاق الجاري 73.63% ونسبة الانفاق الاستثماري 26,37% ويعود السبب في هذا الانخفاض الحاد في حجم النفقات العامة الى التراجع الحاد في أسعار النفط العالمية وما خلفه ذلك من تبعات على النفقات الجارية والاستثمارية اذ هبط سعر النفط الخام من (96.2) دولار للبرميل الواحد عام 2014 الى (49.5) دولار للبرميل الواحد عام 2015[3] اما في عام 2020 فقد لوحظ تراجع كبير في حجم الانفاق العام اذ بلغت حصيلته بما يقارب (76082.4) مليار دينار عراقي وتعود اسباب هذا الانخفاض بالدرجة الاساس لظهور جائحة كورونا في هذه العام والتي جعلت من عملية سير القطاعات الاقتصادية بنحو اسوء عن بقية السنوات اذ ان قسمي الانفاق العام الجاري والاستثماري قد سجلا قيما متباينة بشكل كبير اذ كانت حصيلة الانفاق الجاري (72873.5) مليار دينار وبذلك فقد كانت نسبته الى الانفاق العام 95.78% اما الانفاق الاستثماري فقد بلغت قيمته ما يقارب (3208.9) مليار دينار وبذلك حصد نسبة تقدر بما يقارب 4.22%

[1] البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2012، ص44
[2] البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2014، ص69
[3] سيماء محسن علاوي، انخفاض اسعار النفط العالمية ودورها في اعداد الموازنة العامة للعراق، مجلة الدنانير، العدد 17، الجامعة العراقية، 2019، ص184

كما تمت الاشارة ان هذا التباين الواضح بين الانفاق الجاري والاستثماري لعام 2020 كان سببه الاساس هو ظهور جائحة كورونا والتي شكلت عجزا كبيرا للاقتصاد العراقي اذ قد دور ذلك في الانفاق الاستثماري اذ عمدت السياسة الاقتصادية لهذه العام الى تخفيض الانفاق الاستثماري لغرض الزيادة في الانفاق الجاري بسبب هذا الظرف الطارئ, وان هذا التخفيض في الانفاق الاستثماري ادى الى توقف اغلب المشاريع التي تسهم في التطور الاقتصادي لحاجتها الى انفاق بمبالغ كبيرة فضلا عن التدني في حجم الايرادات العامة والذي ادى الى التقليل من حجم النفقات العامة وبالأخص كما ذكرنا الانفاق الاستثماري وان هذا الانخفاض في حجم الانفاق لم يحصل بسبب الجائحة فقط فقد ادت الانخفاض في أسعار النفط الى الحاجة الملحة لخفض الانفاق العام بشكل واضح لقلة الايرادات العامة ومن ثم تقسيم النفقات العامة حسب الضروريات ما ادى الى التباين الكبير بين الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري وهناك سبب اخر لهذا الانخفاض في حجم الانفاق العام لعام 2020 وهو عدم اقرار موازنة 2020 والتأخير في اقرارها والسبب الواضح يعود لقلة الايرادات والزيادة المستمرة في حجم النفقات الجارية[1] وهكذا ادرجت كلا من النفقات بنوعيها ونسبتها لباقي السنوات حسب جدول (3) ومن الشكل البياني الآتي والذي يوضح المقارنة بين الانفاق العام والانفاق الجاري والانفاق الاستثماري يمكن ملاحظة ان عام 2020 حصدت على اقل انفاق استثماري مقارنة مع بقية السنوات المتضمنة المدة الزمنية (2010-2020).

[1] البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2020، ص47-48

شكل (2)

الانفاق العام ونوعيه للمدة (2010-2020)

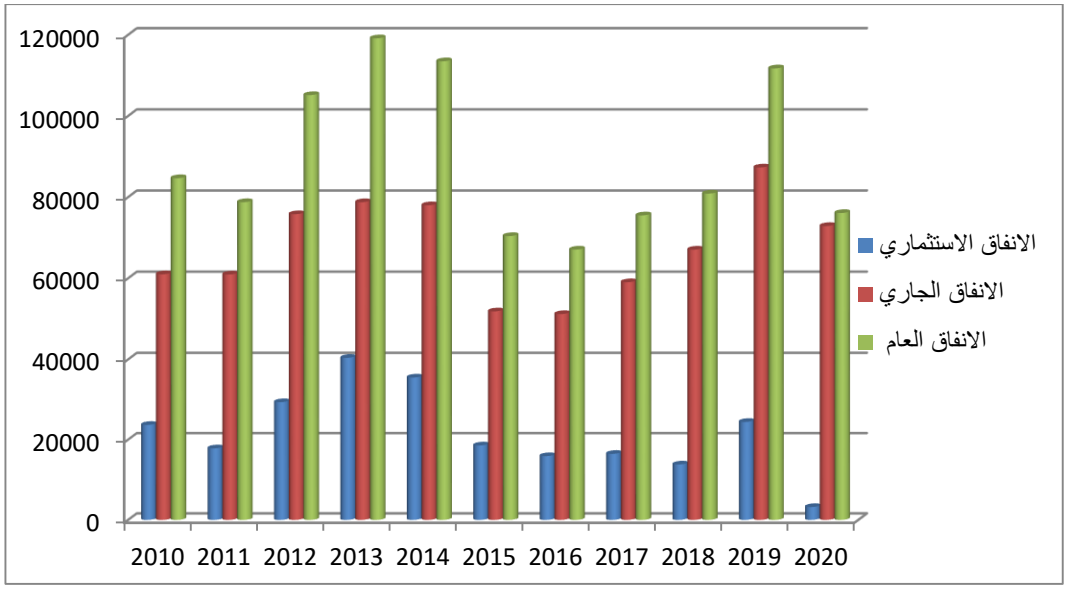

المصدر: الشكل من عمل الباحث باستخدام برنامج الاكسيل بالاعتماد على بيانات جدول (3)

وهكذا ادرجت كلا من النفقات بنوعيها ونسبتها لباقي السنوات كما في جدول (3) ومن الشكل البياني الذي يوضح المقارنة بين الانفاق العام والانفاق الجاري والانفاق الاستثماري يمكن ملاحظة ان عام 2020 حصدت على اقل إنفاق استثماري مقارنة مع بقية السنوات المتضمنة المدة الزمنية (2010-2020).

جدول (3)

مكونات الانفاق العام الاساسية في العراق بالأسعار الجارية ونسبها الى الانفاق العام في المدة (2010-2020) %

مليار دينار عراقي

العام	الانفاق الجاري (1)	الانفاق الاستثماري (2)	الانفاق العام 2+1=(3)	نسبة الانفاق الجاري/ الانفاق العام% (4)	نسبة الانفاق الاستثماري/ الانفاق العام% (5)
2010	60981	23678	84659	72.03	27.97
2011	60927	17832	78758	77.36	22.64
2012	75789	29351	105140	72.08	27.92
2013	78747	40381	119128	66.1	33.9
2014	77986.2	35487.4	113473.6	68.7	31.3
2015	5182.84	18564.67	70397.51	73.63	26.37
2016	51173.4	15894	67067.4	76.3	23.7
2017	59025.6	16464.5	75490.1	78.19	21.81
2018	67052.9	13820.2	80873.1	82.9	17.1
2019	87301	24422.6	111723.6	78.14	21.86
2020	72873.5	3208.9	76082.4	95.78	4.22

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات مختلفة - العمود (4) و(5) من عمل الباحث بالاستناد الى البيانات في الاعمدة الثلاث الاولى

والشكل البياني ادناه يوضح نسبة كل من الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري الى الانفاق العام اعتمادا على جدول البيانات فنلحظ من شكل (3) ان اقل نسبة موضحة بالعمود البياني الاحمر هي من نصيب الانفاق الاستثماري لعام 2020، اما اعلى نسبة فكانت من نصيب الانفاق الجاري والتي موضحة بالعمود البياني الازرق وكذلك لعام 2020 وهذا ما يدل على

تفوق عام 2020 على باقي السنوات من حيث صدارة الانفاق الجاري وتدني الانفاق الاستثماري.

شكل (3)

نسبة الانفاق الجاري والاستثماري الى الانفاق العام للسنوات 2010-2020

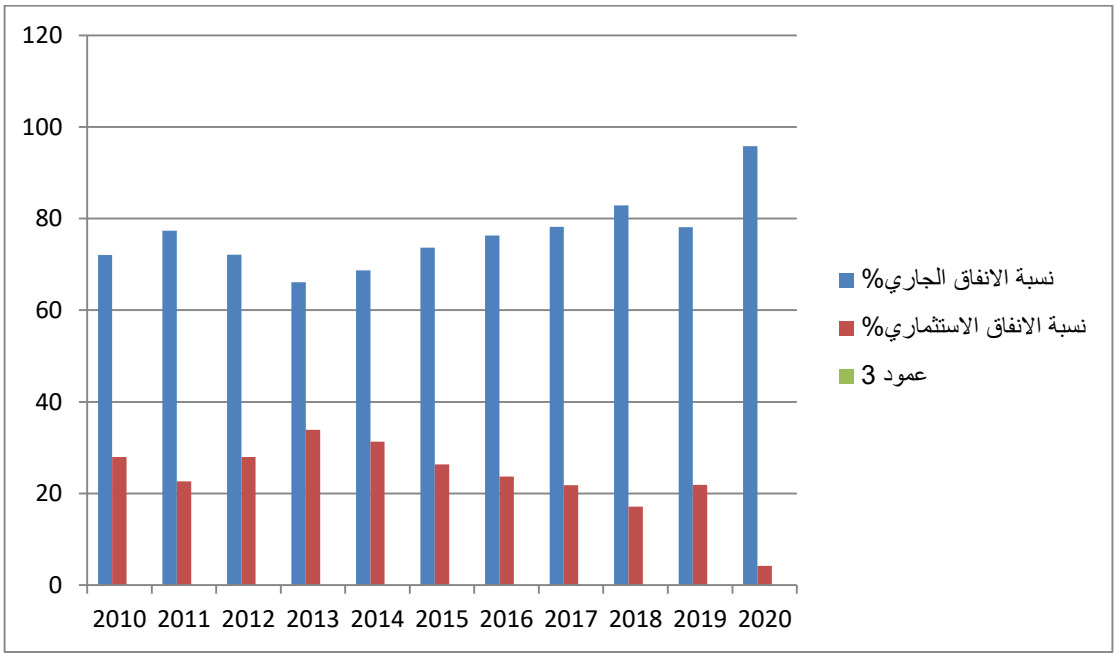

المصدر: الشكل من عمل الباحث باستخدام برنامج الاكسيل بالاعتماد على بيانات الجدول 3 اذ يوضح نسبة كلا من الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري مقارنة مع الانفاق العام على مدار سنوات البحث

ثانيا: نسبة الانفاق العام ومكوناته الاساسية من الناتج المحلي الاجمالي

يعد الناتج المحلي الاجمالي مقياسا من اهم واوسع المقاييس لحجم النشاط في الاقتصاد ككل اذ ان النفقات العامة تسهم بشكل كبير ومهم في نمو الناتج المحلي الاجمالي، ويكون ذلك بشكل مباشر عن طريق الانفاق الاستثماري اما الانفاق الاستهلاكي فيكون دوره غير مباشر اذ ان العراق يعد من بين الدول التي وعلى مر السنين اتسم بسيادة القطاع العام على القطاع الخاص[1] وكما هو معلوم ان الانفاق العام هو احد مكونات الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم فأن اي زيادة

[1]هيثم عبد القادر الجنابي، " تحليل العلاقة بين الانفاق الاستهلاكي الحكومي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة 1981-2006 " ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد ، (المجلد19 ؛ العدد73) ، 2013 ، ص355

في حجم الانفاق فأن ذلك سيحفز الطلب الكلي والذي يؤدي الى زيادة في الناتج المحلي الاجمالي، ومن ثم فأن اي تغيرات في حجم الانفاق الحكومي ستنعكس بتغيرات مشابهة في الناتج المحلي الاجمالي[1] وبذلك نرى ان للناتج المحلي الاجمالي علاقة بالإنفاق العام ويمكن ملاحظة نسبة الانفاق العام من الناتج المحلي الاجمالي من جدول (4) اذ كانت نسبته عام 2010 بحدود 49.2% ينقسم على 35.46% مخصص للأنفاق الجاري و13.76% مخصص للأنفاق الاستثماري في حين ان هذه النسبة قد انخفضت عام 2011 لتصبح نسبة الانفاق العام 37.12 % ونلحظ ايضا انخفاض كلً من نسبة الانفاق الجاري لتصبح 28.7 % ونسبة الانفاق الاستثماري لتكون 8.4% من الناتج المحلي الاجمالي وتعود هذه النسب للارتفاع مقارنة بالناتج المحلي الاجمالي في عام 2012 لتكون النسبة الاجمالية 42.7% مقسمة بين 30.75 % من الانفاق الجاري و11.9 % من الانفاق الاستثماري وبذلك نلحظ ان هذه النسب قد ارتفعت مقارنة مع عام 2011[2] ونلحظ من البيانات انه في عام 2019 و2020 ادت الى مفارقة واضحة بين نسب الاسهام لكل من الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري في الناتج المحلي الاجمالي ويعود السبب في هذه الفروق الى ظهور جائحة كورونا في النصف الثاني من عام 2019 واستمرت لما بعده في عام 2020، اذ ان هذه الجائحة ادت الى زيادة نسبة الاسهام في الانفاق الاستهلاكي لأكثر من 80% لما احتاجه الوضع من زيادة في حجم الانفاق الاستهلاكي لمحاولة سد النقص وزيادة الدعم المادي لأغلب القطاعات الاقتصادية وبالأخص الخدمية لمواجهة ازمة كورونا الصحية وبالمقابل من الزيادة في نسبة الاسهام بحجم الانفاق الاستهلاكي ادى ذلك لتقليل نسبة الاسهام من حجم الانفاق الاستثماري في الناتج المحلي الاجمالي لما اقتضت اليه الحاجة لسد العوز نحو الاستهلاك لأغلب القطاعات وبسبب غلق الحدود بين الدول منعا لتفشي الجائحة قلت نسبة اسهام الانفاق الاستثماري في الناتج المحلي الإجمالي ويتضح ذلك من خلال جدول (4) وكالاتي:

[1] محسن ابراهيم احمد، تحليل تطور وهيكل النفقات العامة في العراق للمدة (2003-2017)، المجلة العلمية لجامعة جيهان، السليمانية، (المجلد 3؛ العدد 2)، 2019، ص124

[2] البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2013، ص58

جدول (4)

نسبة إسهام كلً من الانفاق العام والانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (2010-2020)

مليار دينار عراقي

العام	الناتج المحلي الاجمالي (1)	الانفاق العام (2)	الانفاق الاستهلاكي (3)	الانفاق الاستثماري (4)	نسبة الانفاق العام/ الناتج المحلي الاجمالي% (5)	نسبة الانفاق الاستهلاكي/ الناتج المحلي الاجمالي% (6)	نسبة الانفاق الاستثماري/ الناتج المحلي الاجمالي (7)
2010	171957	84659	60981	23678	49.2	35.46	13.76
2011	212254.9	78758	60926	17832	37.12	28.7	8.4
2012	246418.9	105140	75789	29351	42.7	30.75	11.9
2013	273587.5	119128	78747	40381	43.5	28.78	14.8
2014	266332.7	113473.6	77986.2	35487.4	42.6	29.28	13.3
2015	194681	70397.51	51832.84	18564.67	36.2	26.6	9.53
2016	196924.1	67067.4	51173.4	15894	34.05	25.98	8.07
2017	221665.7	75490.1	59025.6	16464.5	34.1	26.63	7.43
2018	268918.9	80873.1	67052.9	13820.2	30.1	24.93	5.14
2019	227884.9	111723.6	87301	24422.6	49.03	38.3	10.7
2020	198774.3	76082.4	72873.5	3208.9	38.27	36.66	1.61

المصـدر: 1) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصـاء والابحاث، التقرير الاقتصـادي السـنوي، سـنوات مختلفة 2) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصـاء - الاعمدة 5 و6 و7 من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول.

ومن الجدول آنفا يتبين الانخفاض والارتفاع لكل من الانفاق الاسـتهلاكي والانفاق الاسـتثماري ونسـبتهم من الناتج المحلي الاجمالي وقد تم تسـجيل اقل نسـبة عام 2018 اذ بلغت نسـبة الانفاق العام من الناتج المحلي الاجمالي بما يقارب 30.1% وقد توزعت بين 24.93%

للانفاق الاستهلاكي و5.14% للانفاق الاستثماري وكذلك الحال بالنسبة لعام 2020 اذ سجلت اقل نسبة من الانفاق الاستثماري اذ بلغت نسبة الانفاق العام من الناتج المحلي الاجمالي ما يقارب 38.27% تم تقسيمها الى 36.66% نسبة الانفاق الاستهلاكي و 1.61% نسبة الانفاق الاستثماري من الناتج المحلي الاجمالي ويمكن توضيح ذلك من الرسم البياني.

شكل (4)

نسبة الانفاق العام وشقيه من الناتج المحلي الاجمالي للمدة 2010-2020

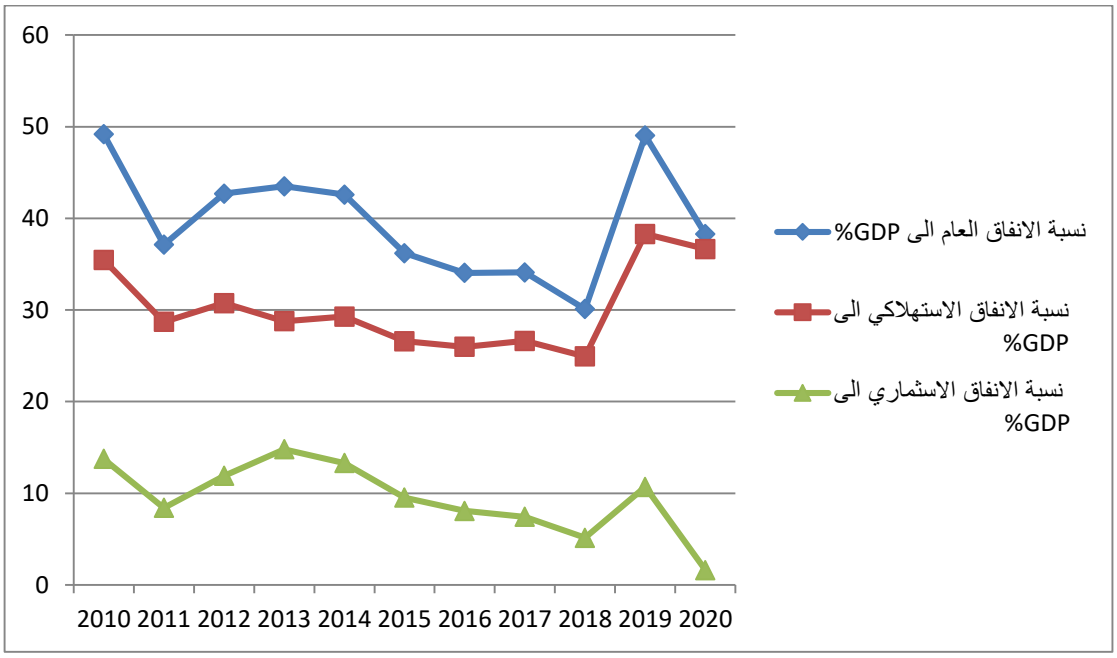

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج الاكسيل بالاعتماد على جدول (4) اذ يوضح الشكل نسب كلا من الانفاق العام والانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري الى الناتج المحلي الاجمالي.

ثالثا: الانفاق العام القطاعي لعامي 2010 و2020

ان التوزيع الانفاقي بين القطاعات الاقتصادية يختلف من قطاع لأخر ومن عام لأخر فهناك اعوام يزداد الانفاق العام لقطاع معين وينخفض في عام اخرى ويكون هذا لسبب يمر به البلد وان القطاع الزراعي يعد أحد النشاطات الاقتصادية الاساسية التي تسهم في الاقتصاد الوطني اذ ان الامن الغذائي يرتبط بالأمن الوطني ويعتمد تحقيق الأمن الغذائي بالدرجة الأساس على توفير الغذاء من الإنتاج الزراعي المحلي، وان نهوض القطاع الزراعي يسهم في العديد من المجالات اهمها تنويع الاقتصاد، وتخفيف وطأة الفقر، وتحسين الميزان التجاري، وتحقق حركة

لمعظم القطاعات المرتبطة به أي انه عن طريق هذه الاسهامات فهو يعمل على مكافحة البطالة، وتقليص حجم الاســـتيرادات، وكذلك تطور ونهوض المجتمع فضـــلا عن عمله على تعزيز الاقتصاد الوطني فضلا عن أن المنتج المحلي، يكون أكثر أمانا على السلامة الصحية للمستهلك مقارنة بالمستورد، بسبب ان اغلب امراض الوقت الحالي مرتبطة بالغذاء والاستهلاك الغذائي (غير الصحي) ، فضلا عن ان تطور القطاع الزراعي ينعكس بشكل ايجابي على تحسين الواقع البيئي للبلد ولذا يجب العمل على تطوير القطاع الزراعي وجعل اســـهامه في الناتج المحلي الاجمالي كبيرا في الاقتصـــاد العراقي[1] نلحظ من جدول (5) الذي يبين الانفاق العام لكل قطاع لســـنتي 2010 و2020 وعند المقارنة بينهما نلحظ ان الانفاق العام لقطاع الزراعة لعام 2010 بلغ (3,217,599.20) وهذا المقدار من الانفاق انخفض بشـــكل واضـــح في عام 2020 اذ بلغ (2,232,020) ويعود ســـبب هذا الانخفاض لعدة اســـباب اهمها جائحة كورونا وكذلك لنقص المياه له دور في انخفاض معدل النمو للغطاء النباتي عن المســـتوى الطبيعي وهناك دور كذلك للتحديات التي تواجه المزارعين في الوصول الى الاسواق بسبب القيود المفروضة على حركتهم ، وايضـــا ارتفاع تكاليف انتاج الســـلع والخدمات (المدخلات) وارتفاع اســـعار العلف ان كل هذه الاســـباب وغيرها ادت الى انخفاض حجم الانفاق العام للقطاع الزراعي لعام 2020 والذي ادى بدوره الى انخفاض نسبة اسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي لهذه العام عن سابقتها.[2]

ان الثروة النفطية تعد الأكثر أهمية للعراق اذ انها تكون الاســـاس لأعادة بناء العراق وتطويره اذا ما تم التعامل مع هذه الثروة النفطية بشـــكل صـــحيح اذ ان الفرص المالية والاقتصادية للدول ككل قد لا تتكر لذا فأن من الضروري اقتناص الفرصة لغرض تحقيق منافع كبيرة للدولة ولشـــعبها كذلك اذ يعرف العراق بأنه دولة ريعية اذ انها تعتمد على النفط الخام في إيراداتها إذ ان ايراداتها من النفط الخام تشـــكل 95% من مجموع ايرادات الدولة، لذلك فأن ايرادات النفط تعد بحق العمود الفقري للاقتصـــاد العراقي اذ ان الدولة العراقية تعتمد على هذه الإيرادات لأجل تغطية أنفاقها بنوعيه الاستثماري والاستهلاكي بالأساس[3] لكن نلحظ من جدول (5) الفرق بين الانفاق العام للقطاع النفطي لعام 2010 اذ بلغ مقداره (16,087,996.00) اما

---

[1] احمد عمر الراوي، الزراعة في العراق ومعوقات تحقيق التنمية المستدامة، بيت الحكمة، (بلا طبعة)، العراق، 2016، ص40

[2] منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، دور فيروس كورونا المســـتجد (كوفيد-١٩) على الامن الغذائي في العراق، البنك الدولي، 2021، ص2

[3] غفران حاتم علوان ومناهل مصطفى عبد الحميد، قياس وتحليل تقلبات العوائد النفطية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2003-2017، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، 2020، ص253

الانفاق العام للقطاع نفسه لعام 2020 فقد بلغ (11,222,041) وهذا ما يدل على التراجع الكبير في حجم الانفاق العام المخصص لهذا القطاع ويعود هذا الانخفاض الى عدة اسباب اهمها حدوث الأزمة الاقتصـــادية والمالية الراهنة في العراق والتي نجمت عن انخفاض أســـعار النفط منذ منتصف عام 2014 اذ ان الهبوط الكبير في اسعار النفط دور بشكل كبير في الاقتصاد العراقي بشكل عام اذ أن هذا الانخفاض في أسعار النفط دون السعر الذي اعتُمد في الموازنة العامة يزيد العجز في الموازنة ويسـبب كذلك عدم الاسـتقرار المالي فضـلا عن أن القطاع الخاص العراقي مرتبط مباشـرة بالدولة، اذ تهيمن عليه الشـركات الصـغيرة وكذلك الصـغيرة جداً، التي تعمل أساساً في مجال خدمات النقل وتجارة التجزئة والبناء، وكذلك في الصناعة الخفيفة وعلى الرغم من الاســـتراتيجية التي وضـــعت لتطوير القطاع الخاص في العراق، الا ان القطاع الخاص لا يزال يعاني من مجموعة من المشـكلات التي تحول دون تطوره ومن اهم هذه المشـاكل الإطار التشـريعي والتنظيمي غير المناسـب، وعدم وجود نظام الحوكمة، وايضـا المنافسـة غير العادلة بين القطاع العام والقطاع الخاص، وعدم كفاية البنية التحتية وإمدادات الطاقة، ونقص العمالة الماهرة، ان الأزمة المالية ادت إلى توقف التدفقات الاستثمارية، وتدني الثقة بالاقتصاد العراقي، سواء لدى المستثمر الوطني أو الأجنبي، ما سبب ركوداً اقتصادياً فالعجز الكبير بالموازنة ارتفع إلى 19.5 مليـار دولار عـام 2019، وإلى 57 مليـار دولار عـام 2020 وهي تمثـل الفجوة التمويلية إذ تعتمد الموازنة في تمويلها على عنصـــرين أســـاســـيين هما: الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطيـة وهـذا مـا أدى إلى تقلص الإنفـاق الحكومي الخـاص بـالقطـاع النفطي وكذلك الانفاق في مجال الاستثمار، ولاسيما في مجال صناعة النفط كما توقف دعم مشروعات الاســـتثمار في قطاع الإســـكان والبنى التحتية والإعمار والخدمات، وفي القطاعين الخاص والحكومي، مما دور ســـلباً في الاقتصـــاد العراقي اذ زاد عدد العاطلين عن العمل وارتفعت معدلات الفقر والبطالة والتضـخم[1] اما بالنسـبة لقطاع الصـناعة فنلحظ من جدول (5) ان الفرق في الانخفاض من عام 2010 والذي بلغ اسـهام الانفاق العام فيه (3,217,599.20) اما في عام 2020 فقد بلغ اسهام الانفاق العام فيه بحدود (3,087,322) اذ ان نمـــو وازدهـــار قطـــاع الصناعة التحويلية يعتمد بشـــكل كبير على مدى الاســـتقرار الامنـــي والاقتصادي للبلد اذ يعود السبب في تخلف قطاع الصناعة التحويلية لعدة اسباب اهمها:

[1] ثامر محمود العاني، الازمة المالية في العراق وموقف صندوق النقد والخيارات الاخرى المتاحة،2020، from the website: www.alarabiya.net

1- الوضع الامني المتذبذب والذي انعكس على ضعف الاقبال على الاستثمار في هذا القطاع لاسيما للصناعات الكبيرة.
2- صعوبة منافسة المنتجات المستوردة بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج المحلية وكذلك ضعف القدرة على مجاراة المنتجات الأجنبية من عدة نواحي مثل الاسعار والتنوع ومواكبة التطورات في أساليب الإنتاج فضلا عن سياسة الإغراق السلعي وغزو المنتجات المستوردة للسوق العراقية.
3- ان قطاع الصناعة التحويلية هو قطاع خاص محدود الامكانات اذ لا تتاح له سوى فرص محدودة للتوسع والتطور.
4- ضعف خدمات البنى التحتية المخصصة لهذا القطاع ومنها (الوقود، الكهرباء، المواد الاولية، وغيرها).
5- توفير التمويل اللازم لإعادة إعمار الشركات والمعامل المدمرة في المناطق المحررة والتأسيس لصناعات حديثة قادرة على استثمار الموارد من ثروات معدنية وطاقات بشرية وتعزيز السلم المجتمعي.
6- خلق التشابك القطاعي من اجل اكمال الدورة الاقتصادية عن طريق استغلال الثروات الزراعية والحيوانية في تشغيل العديد من الصناعات وبالعكس ومثال على ذلك الصناعات (الغذائية والنسيجية والجلدية والبتروكيمياوية والاسمدة والميكانيكية وغيرها من الصناعات).[1]

وهكذا وبالنسبة لبقية القطاعات الاقتصادية كما في جدول (5) والتي شهدت قطاعاته انخفاض في اسهام الانفاق العام في كل قطاع لعام 2010 عن عام 2020.

[1] خطة التنمية الوطنية 2018-2022، وزارة التخطيط، العراق، 2018، ص156-158

جدول (5)

الانفاق العام القطاعي لعامي 2010 و2020

مليون دينار عراقي

القطاعات الاقتصادية	الانفاق العام لعام 2010	الانفاق العام لعام 2020
الزراعة والغابات والصيد	3,217,599.20	2,232,020
التعدين والمقالع	16,087,996.00	11,222,041
الصناعة التحويلية	3,217,599.20	3,087,322
الكهرباء والماء	4,504,638.88	6,608,646
البناء والتشييد	6,435,198.40	7,130,509
النقل والموصلات والخزن	5,148,158.72	7,554,757
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	3,861,119.04	2,592,912
المال والتأمين	2,574,079.36	7,130,509
القطاعات الخدمية	19,305,595.20	17,264,091

المصدر: وزارة التخطيط العراقية، دائرة الحسابات القومية، للسنوات 2010 و2020

المبحث الثالث: واقع جداول المدخلات- المخرجات في الاقتصاد العراقي

اولا: استخراج مصفوفة الترابطات القطاعية لعام 2010

يمكن استخراج مصفوفة 2010 اذ يتم حساب مصفوفة 2010 لتسع قطاعات اساسية وكما تم التعرف عليها والصـــادرة عن وزارة التخطيط ومن مصـــفوفة المعاملات الفنية الخاصـــة بعام 2010 نلحظ الترابطات الخلفية المباشـرة (Direct back linkages) اي (DBL) فمن جدول (6) يمكن ملاحظة التشـــابكات لكل قطاع وكيف كان تأثيرها عام 2010 اذ احتلت الترابطات الخلفية المباشـرة المرتبة الاولى كما موضـحا في جدول (6) على اكبر نسـبة في قطاع الزراعة والغابات والصيد اذ بلغت **(1.223)** وتعد هذه اعلى مرتبة حصلت عليها الترابطات الخلفية لعام 2010 وهذا امر طبيعي لأن الزراعة تأخذ من جميع القطاعات الاقتصادية الاخرى, اما المرتبة الثانية فقد كانت من نصيب قطاع الصناعة التحويلية اذ بلغت ترابطاته الخلفية المباشرة ما نسبته (0.8808) وبالنســـبة لقطاع الكهرباء والماء فقد ارتفعت ترابطاته الخلفية عن الاعوام الســـابقة ليحصـل على المرتبة الثالثة اذ بلغت نسـبته (0.7815) اما بقية المراتب فقد تراوحت من قطاع لأخر ليحصـل قطاع المال والتأمين على المرتبة الاخيرة بالنسـبة لترابطاته الخلفية المباشـرة اذ بلغت (0.1548) وهي اقل مرتبة تم الحصول عليها لعام 2010.

ويمكن ملاحظة مصفوفة الترابطات الخلفية المباشرة عن طريق جدول (6) كالآتي:

جدول (6) مصفوفة المعاملات الفنية (مصفوفة الترابطات الخلفية المباشرة) (DBL) لعام 2010

A	الزراعة والغابات والصيد	التعدين والمقالع	الصناعات التحويلية	الكهرباء والماء	التشييد والبناء	النقل والموصلات	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	المال والتامين	الخدمات
الزراعة والغابات والصيد	0.87	0	0.0605	0	0	0.0006	0	0	0
التعدين والمقالع	0	0	0.6311	0.385	0.0572	0	0	0	0
الصناعات التحويلية	0.0645	0.1065	0.0584	0.3674	0.2981	0.3963	0.1866	0.0095	0.0666
الكهرباء والماء	0.0069	0.0541	0.0551	0.012	0.004	0.0026	0.0671	0.0212	0.0042
التشييد والبناء	0	0.0072	0.0009	0.0042	0.0011	0.0036	0.1024	0.0158	0.0051
النقل والموصلات	0.1101	0.1207	0.0215	0.0056	0.0641	0.0007	0.1138	0.006	0.0085
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	0.1712	0.212	0.0506	0.0037	0	0.1161	0.0371	0.003	0.0769
المال والتامين	0.0001	0.0033	0.0002	0	0.016	0.0001	0.044	0.0741	0
الخدمات	0.0002	0.0202	0.0027	0.0035	0.0477	0.0042	0.1357	0.0252	0.0289
DBL	1.223	0.5241	0.8808	0.7815	0.4882	0.5243	0.6866	0.1548	0.1901
Rank	1	6	2	3	7	5	4	9	8

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مصفوفة المعاملات الفنية الصادرة عن وزارة التخطيط العراقية، دائرة الحسابات القومية، 2010

يتضح من التحقق من نتائج الترابطات الخلفية للقطاعات الاقتصادية ان اغلبية هذه القطاعات قد صنفت كقطاعات اولية وذلك بسبب ضعف ترابطاتها مع القطاعات الاخرى ولاسيما قطاع النفط، ودلالة هذه النتائج تشير الى الانفتاح نحو الخارج لهذه القطاعات لاسيما في مجال الحصول على مدخلاتها.

ثانيا: استخراج مصفوفة الترابطات القطاعية لعام 2020

يمكن العمل على استخراج مصفوفة المعاملات الفنية لعام 2020 من الاعتماد على الناتج المحلي الاجمالي لكلتا السنتين 2010 و2020 وذلك بتطبيق قانون النمو المركب للقطاعات الاقتصادية على هاتين السنتين لاستخراج النمو المركب لقطاعات عام 2020.

وكما في الصيغة الآتية:

$$((2020/2010)^{1/10}-1) *100\%$$

اذ نقوم بقسمة الناتج المحلي الاجمالي لكل قطاع اقتصادي من عام 2020 على عام 2010 ورفعها الى الاس 10/1 تبعا لعدد القطاعات الاقتصادية التي هي أحد عشر قطاعا تم تقليلها الى تسعة قطاعات حسب المقدرة على ذلك وبضرب الناتج النهائي ب 100% وبذلك وبالاستمرار يمكن الحصول على النمو المركب القطاعي لعام 2020 والذي سنعتمد عليه للحصول على مصفوفة المعاملات الفنية الخاصة لعام 2020 اذ يمكن توضيح النمو المركب للقطاعات الاقتصادية لعام 2020 كما في الجدول الآتي:

جدول (7)

النمو المركب القطاعي لعام 2020

القطاع	النمو المركب
الزراعة والغابات والصيد	7.0094%
التعدين والمقالع	-1.0855%
الصناعة التحويلية	7.1379%
الكهرباء والماء	18.3254%
البناء والتشييد	-1.8894%
النقل والموصلات والخزن	9.0830%
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	6.0711%
المال والتأمين	4.5103%
القطاعات الخدمية	10.1018%

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الناتج المحلي الاجمالي القطاعي (2020)

وكما موضح في جدول (7) نلحظ ان اعلى نمو مركب احتله قطاع الكهرباء والماء اما أدني نمو مركب فكان من نصـــيب قطاع التعدين والمقالع وهكذا تباين النمو المركب لبقية القطاعات الاقتصـــادية. وبذلك يمكن اســـتخراج مصـــفوفة المعاملات الفنية والتي تعني كذلك مصـــفوفة الترابطات الخلفية المباشـــرة (Direct back linkages) (DBL). فمن ملاحظة جدول (8) والذي يوضـــح مصـــفوفة المعاملات الفنية لعام 2020 نلحظ تذبذب النتائج القطاعية للمصـــفوفة مقارنة مع عام 2010.

جدول (8) مصفوفة المعاملات الفنية (مصفوفة الترابطات الخلفية المباشرة DBL) لعام 2020

A	الزراعة والغابات والصيد	التعدين والمقالع	الصناعات التحويلية	الكهرباء والماء	التشييد والبناء	النقل والموصلات	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	المال والتامين	الخدمات
الزراعة والغابات والصيد	0.061	0	0.004	0	0	0	0	0	0
التعدين والمقالع	0	0	-0.007	-0.004	-0.001	0	0	0	0
الصناعات التحويلية	0.005	0.008	0.004	0.026	0.021	0.028	0.013	0.001	0.005
الكهرباء والماء	0.001	0.010	0.010	0.002	0.001	0.001	0.012	0.004	0.001
التشييد والبناء	0	0	0	0	0	0	-0.002	0	0
النقل والموصلات	0.010	0.011	0.002	0.001	0.006	0	0.010	0.001	0.001
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	0.010	0.013	0.003	0	0	0.007	0.002	0	0.005
المال والتامين	0	0	0	0	0.001	0	0.002	0.003	0
الخدمات	0	0.002	0	0	0.005	0	0.014	0.003	0.003
DBL	0.087	0.043	0.017	0.025	0.033	0.036	0.052	0.011	0.014
Rank	1	3	7	6	5	4	2	9	8

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مصفوفة المعاملات الفنية الصادرة عن وزارة التخطيط العراقية، دائرة الحسابات القومية، 2010

اذ حصـدت قطاعات هذه المصـفوفة لهذه العام اولا نتائج اقل من نتائج عام 2010 وثانيا تمحورت بعض النتائج كذلك بالقيم السـالبة والتي ان دلت فتدل على تردي الوضـع الاقتصـادي لهذه القطاعات في هذه العام فبالمقارنة مثلا بلغت قيمة قطاع الزراعة والغابات والصـــيد لعام 2010 (0.87) اما قيمة هذا القطاع في عام 2020 فقد بلغت (0.061) وبذلك نلحظ الفرق بين القيمتين لنفس القطاع وايضـــا يمكن ملاحظة الترابطات الخلفية المباشـــرة Direct back (linkages) لهذه المصـــفوفة ومرتبة كل قطاع فيها اذ كانت المرتبة الاولى لقطاع الزراعة والغابات والصيد في عام 2020 اذ بلغت ال (DBL) الخاصة به ما قيمته (0.087) وهي اعلى نسبة عن باقي القطاعات الاقتصادية وكما ذكرنا فهو امر طبيعي لأن القطاع الزراعي يأخذ من جميع القطاعات الاقتصـــادية الاخرى اما المرتبة الثانية فكانت من نصـــيب قطاع تجارة الجملة والمفرد والفنادق اذ بلغت ترابطاته الخلفية المباشـــرة (0.052) اما في المرتبة الثالثة فقد حازت الترابطات الخلفية المباشـــرة لقطاع التعدين والمقالع على هذه المرتبة وكانت نســـبته (0.043) بالنسـبة لبقية القطاعات الاقتصـادية الاخرى اما المرتبة الاخيرة فكانت من نصـيب قطاع المال والتأمين اذ بلغت ال (DBL) الخاصـــة به ما يقارب (0.011) ويعود السـبب لكون قطاع المال والتأمين لا يأخذ من باقي القطاعات الاقتصـادية ككل وتعد ادنى نسـبة من القطاعات الاقتصـادية الاخرى في عام 2020.

الفصل الثالث

تحليل فاعلية الانفاق العام على القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي باستخدام أنموذج المدخلات - المخرجات خلال مدة الدراسة 2010-2020

تمهيد:

ان التشـــابكات القطاعية تمثل حيزا مهما ونوع من انواع الاســـتقرار الوظيفي للقطاعات الاقتصـادية وبعيدا عن مدى تأثير مدخلات القطاعات الاقتصـادية للحصـول على مخرجاتها من القطاعات نفســـها فيمكن الحصـــول على نتائج مواكبة للعام المختارة ومع الاخذ بالاعتبار المضـــاعفات القطاعية التي تهم كل قطاع لتناولها مدى التغير الحاصـل في القطاع الاقتصـــادي المعني بســـبب المضـــاعف البســـيط لهذا القطاع ويمكن القول إن المضـــاعفات القطاعية تتدور بالعوامل الخارجية لأحوال البلد والذي يؤدي الى انخفاضـــها او ارتفاعها اذ عند اســـتخراج المضـــــاعفات لعام 2010 نلحظ مدى تأثير العوامل الخارجية فيها وكذلك عند اســـتخراج المضـاعفات القطاعية لعام 2020 نلحظ مدى تأثير جائحة كورونا والتي ادت الى الضـعف العام في اغلب القطاعات الاقتصادية اذ بالمقارنة بينها وبين مضاعفات 2010 سنلحظ الفرق الشاسع بينهما ولا يخفى كذلك عند مقارنة أنموذج (IOM) لعام 2010 مع أنموذج (IOM) لعام 2020 بعد استخراجهما وملاحظة الفرق ومدى تأثيرهما في كلا السنتين.

لذا سنتحدث في هذا الفصل عن ثلاث اسس مهمة وهي:

المبحث الاول: أنموذج المدخلات- المخرجات (IOM) لعام 2010

المبحث الثاني: أنموذج المدخلات- المخرجات (IOM) لعام 2020

المبحث الثالث: قياس وتحليل المضاعفات القطاعية للعام 2010و2020

المبحث الاول: أنموذج المدخلات- المخرجات (IOM) لعام 2010

اولا: استخراج المضاعفات القطاعية (Cij) لعام 2010

جدول (9)

مصفوفة الترابطات الخلفية غير المباشرة (مصفوفة المضاعفات) (IDBL) لعام 2010

Cij	الزراعة والغابات والصيد	التعدين والمقالع	الصناعات التحويلية	الكهرباء والماء	التشييد والبناء	النقل والموصلات	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	المال والتامين	الخدمات
الزراعة والغابات والصيد	8.6585	0.1893	0.7240	0.3471	0.2529	0.3223	0.2410	0.0246	0.0744
التعدين والمقالع	1.4783	1.3056	1.0552	0.9075	0.4296	0.4687	0.3868	0.0463	0.1132
الصناعة التحويلية	2.0676	0.4047	1.5538	0.7442	0.5421	0.6820	0.5160	0.0527	0.1594
الكهرباء والماء	0.4139	0.1228	0.1847	1.1302	0.0746	0.0930	0.1391	0.0310	0.0298
البناء والتشييد	0.2465	0.0507	0.0619	0.0480	1.0268	0.0441	0.1336	0.0205	0.0207
النقل والموصلات والخزن	1.4468	0.2351	0.3021	0.2123	0.1810	1.1503	0.2367	0.0207	0.0514
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	2.1789	0.3782	0.4880	0.3368	0.1975	0.3409	1.2383	0.0261	0.1369
المال والتأمين	0.1150	0.0237	0.0285	0.0203	0.0288	0.0190	0.0627	1.0818	0.0073
القطاعات الخدمية	0.3655	0.0857	0.1003	0.0760	0.0903	0.0673	0.1923	0.0340	1.0532
IDBL	**16.9711**	**2.7959**	**4.4986**	**3.8223**	**2.8237**	**3.1876**	**3.1465**	**1.3376**	**1.6464**
Rank	**1**	**7**	**2**	**3**	**6**	**4**	**5**	**9**	**8**

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى مصفوفة المعاملات الفنية لعام 2010 جدول 6 وملحق (1)

من اجل حساب المضاعفات القطاعية في الاقتصاد العراقي يجب الاعتماد على مصفوفة المعاملات الفنية التي تم استخراجها فعن طريقها يمكن استخراج التشابكات والمضاعفات القطاعية في الاقتصاد العراقي. وفي بادئ الامر يجب استخراج مصفوفة (I-A) اي مصفوفة

الوحدة التي هي (I) مطروحا منها مصفوفة المعاملات الفنية (A) والتي تمثل مصفوفة الترابطات الخلفية المباشرة (Direct back linkages) (DBL) ونلحظ أن قيمة المحدد هو (0.0673) وبعد استخراج مصفوفة (I-A) يمكن العمل على استخراج مصفوفة (Cij) والتي تعني مصفوفة الترابطات الخلفية غير المباشرة (Indirect back linkages) اي (IDBL) وكذلك تمثل مصفوفة المضاعفات ويمكن استخراجها عن طريق استخراج معكوس المصفوفة اذ ان: $Cij=(I-A)^{-1}$

يمثل $(I-A)^{-1}$ معكوس المصفوفة كما في جدول (9).

من الجدول (9) نلحظ ان قيمة العنصر C_{13} على سبيل المثال في المصفوفة بلغت (0.724) وهو يمثل قيمة المضاعف البسيط لقطاع الصناعة التحويلية اذ ان هذه القيمة تشير الى مقدار ما يتضاعف به الناتج في القطاع الاول المقصود (بقطاع الزراعة) وذلك عندما يتغير الطلب على منتجات القطاع الثالث اي (الصناعة التحويلية) وكذلك يمكن تفسير قيمة العنصر C_{72} والمتمثل بالقيمة (0.378) من مصفوفة الجدول السابق نفسه اذ تمثل هذه القيمة مقدار المضاعف البسيط الذي يتمثل بمقدار ما يتضاعف به ناتج القطاع السابع والمتمثل (بقطاع تجارة الجملة والمفرد والفنادق) نتيجة للتغير في الطلب على منتجات القطاع الثاني والمقصود (بقطاع التعدين والمقالع) وهكذا بالنسبة لبقية العناصر في مصفوفة المضاعفات Cij ومن جدول (9) نلحظ أن قطاع الزراعة والغابات يأتي بالمرتبة الاولى إذ بلغت قيمة ال(IDBL) له ما يساوي (16.971) وهي اعلى قيمة في حين حصد قطاع المال والتأمين المرتبة الاخيرة في تسلسل القطاعات من حيث المضاعفات (IDBL) اذ بلغت قيمته (1.337) وهي تعد ادنى قيمة مقارنة ببقية القطاعات الاقتصادية لعام 2010.

ثانيا: كيفية حساب واستخراج مصفوفة Bij

يمكن استخراج مصفوفة (Bij) من قانون خاص وترمز هذه المصفوفة الى الترابط الامامي المباشر (Direct forward linkages) اي (DFL) ويمكن استخراجها من الصيغة الآتية: $Bij=Xij/Xi$

اذ تمثل الصيغة حاصل قسمة التدفق الوسيط (Xij) على مجموع المخرجات الكلية للقطاع والتي تتمثل ب(Xi).

جدول (10)

مصفوفة (Bij) الترابطات الامامية المباشرة (DFL) لعام 2010

Bij	الزراعة والغابات والصيد	التعدين والمقالع	الصناعات التحويلية	الكهرباء والماء	التشييد والبناء	النقل والموصلات	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	المال والتامين	الخدمات	DFL	Rank
الزراعة والغابات والصيد	0.87	0	0.0786	0	0	0.0004	0	0	0	**0.949**	**3**
التعدين والمقالع	0	0	0.2762	0.0564	0.005	0	0	0	0	**0.3377**	**9**
الصناعة التحويلية	0.0496	0.2433	0.0584	0.123	0.0598	0.2243	0.1558	0.0005	0.0333	**0.948**	**4**
الكهرباء والماء	0.016	0.3694	0.1644	0.012	0.0024	0.0044	0.1674	0.0032	0.0063	**0.7455**	**6**
البناء والتشييد	0	0.0823	0.0043	0.007	0.0011	0.0102	0.4261	0.004	0.0126	**0.5477**	**7**
النقل والموصلات والخزن	0.1497	0.4872	0.0379	0.0033	0.0227	0.0007	0.168	0.0005	0.0075	**0.8776**	**5**
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	0.1576	0.5799	0.0606	0.0015	0	0.0786	0.0371	0.0002	0.0461	**0.9617**	**2**
المال والتأمين	0.0021	0.1502	0.0035	0	0.063	0.0011	0.7214	0.0741	0	**1.0154**	**1**
القطاعات الخدمية	0.0003	0.0923	0.0054	0.0024	0.0191	0.0048	0.2264	0.0026	0.0289	**0.3820**	**8**

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مصفوفة المعاملات الفنية لعام 2010 جدول 6

فمن جدول (10) والذي يوضح مصفوفة الترابط الامامي المباشر (DFL) نلحظ ان قيم العناصر للمصفوفة لعام 2010 تكون اقل من 1 واكبر من 0 وبذلك نلحظ ان الترابط الامامي لعام 2010

للقطاعات الاقتصادية في حالة جيدة لعدم احتوائه على قيم سالبة والعناصر في هذه المصفوفة تمثل مدى استجابة القطاعات الاقتصادية كمدخلات للتغير في الطلب للقطاعات الاقتصادية كمخرجات اي مثلا من جدول (10) نلحظ فرضا العنصر (B_{23}) والذي يتمثل بالمقدار (0.276) إذ تمثل قيمة هذا العنصر مدى استجابة ناتج القطاع الثاني والمتمثل (بقطاع التعدين والمقالع) للتغير في الطلب بناتج القطاع الثالث والمتمثل (بقطاع الصناعة التحويلية) وهكذا بالنسبة لباقي العناصر في القطاعات الاقتصادية في مصفوفة الترابط الامامي المباشر جدول (10) ومن الملاحظ ان لدى ترابطات المصفوفة الامامية المباشرة (DFL) مراتب إذ تم احتساب المراتب من اعلى مرتبة الى ادنى مرتبة في القطاعات الاقتصادية وكما موضح في الجدول اذ احتل قطاع المال والتأمين المرتبة الاولى اذ كانت حصيلته (1.015) وبهذا فهو يتفوق على باقي القطاعات، في حين ان المرتبة الاخيرة كانت من نصيب قطاع التعدين والمقالع اذ بلغت حصيلته (0.337) وبهذا فأنه يحتل المركز الاخير بالنسبة لبقية القطاعات.

ثالثا: كيفية حساب واستخراج مصفوفة (Oij)

من اجل استخراج مصفوفة (Oij) والتي تسمى ايضا بالترابطات الامامية غير المباشرة (Indirct forward linkages)اي (IDFL) يتم الاعتماد على مصفوفة (Bij) اذ يجب اولا ايجاد (I-B) والتي هي حاصل طرح المصفوفة الصفرية من مصفوفة الترابطات الامامية غير المباشرة (IDFL) ويمكن استخراج مصفوفة الترابط الامامي غير المباشر: $Oij=(I-B)^{-1}$

ويمكن استخراج مصفوفة Oij من جدول (11) اذ يبين التشابك القطاعي لمختلف العناصر القطاعية الاقتصادية، فمثلا يبين العنصر O_{12} والمتمثل بالمقدار (0.562) اذ تمثل هذه القيمة مدى استجابة ناتج القطاع الاول (قطاع الزراعة والغابات والصيد) للتغير في الطلب على ناتج القطاع الثاني (قطاع التعدين والمقالع) و التفسير نفسه بالنسبة لبقية العناصر الاخرى في القطاعات الاقتصادية.

جدول (11)

مصفوفة (Oij) الترابطات الامامية غير المباشرة (IDFL) لعام 2010

Oij	الزراعة والغابات والصيد	التعدين والمقالع	الصناعات التحويلية	الكهرباء والماء	التشييد والبناء	النقل والموصلات	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	المال والتامين	الخدمات	IDFL	Rank
الزراعة والغابات والصيد	8.6585	0.5621	0.941	0.1511	0.066	0.237	0.2617	0.0016	0.0484	**10.9274**	**1**
التعدين والمقالع	0.4978	1.3056	0.4619	0.133	0.0377	0.1161	0.1414	0.001	0.0248	**2.7195**	**8**
الصناعة التحويلية	1.5908	0.9247	1.5538	0.2492	0.1088	0.3859	0.431	0.0027	0.0798	**5.3267**	**4**
الكهرباء والماء	0.9509	0.8379	0.5516	1.1302	0.0447	0.1572	0.3469	0.0047	0.0445	**4.0687**	**6**
البناء والتشييد	0.9449	0.5776	0.3081	0.08	1.0268	0.1244	0.5559	0.0052	0.0518	**3.6747**	**7**
النقل والموصلات والخزن	1.9673	0.9491	0.534	0.1256	0.0642	1.1503	0.3495	0.0019	0.0454	**5.1873**	**5**
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	2.0069	1.0343	0.5842	0.135	0.0475	0.2309	1.2383	0.0016	0.0821	**5.3607**	**3**
المال والتأمين	1.7369	1.0629	0.5598	0.1336	0.1136	0.2106	1.0282	1.0818	0.072	**5.9994**	**2**
القطاعات الخدمية	0.5617	0.3913	0.2004	0.0508	0.0362	0.0761	0.3208	0.0035	1.0532	**2.6941**	**9**

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على (I-B) ملحق (2)

ونلحظ أن رتب الترابط الامامي غير المباشـــر (IDFL) في جدول (11) اذ حاز قطاع الزراعة على أعلى مرتبة اذ بلغت حصيلته (10.9274) وهذا يبين مدى تأثير بقية القطاعات على قطاع الزراعة لعام 2010 اما ادنى مرتبة فقد كانت من نصيب قطاع الخدمات اذ كانت نسبته مقارنة مع بقية القطاعات (2.694) وهكذا بالنسبة لباقي القطاعات الاقتصادية لعام 2010.

رابعا: حساب أنموذج المدخلات- المخرجات لعام 2020

من الواضـــح أن أنموذج المدخلات- المخرجات لعام 2010 يعد افضـــل حالا كما المضـــاعفات القطاعية في الوقت الحاضـــر اذ رغم وجود تشـــابكات قطاعية ذات معدومة القيمة اي بمقدار صـفر الا انه لا توجد تشـابكات قطاعية ذات قيم سـالبة وهذا ما يعنيه ان القطاعات تسـير بنحو افضـــل فنلحظ أن المجموع الكلي للناتج المحلي الاجمالي اي (الطلب الكلي) قد بلغ ما يقارب (324,307,323.46) وهذا العدد ناتج عن التقسـيم القطاعي للقطاعات الاقتصـادية، فمثلا حاز قطاع التعدين والمقالع على اعلى ناتج من ضـمن حاصـل الطلب الكلي اذ بلغت قيمته ما يقارب (113,251,802.53) اما ادنى مستوى من الناتج المحلي الاجمالي فكان من نصيب قطاع المال والتأمين اذ بلغت نســـبته القطاعية ما يقارب (2,524,917.98) وبذلك فأن بقية القطاعات فقد تراوحـت نســـبهـا بين الادنى والاعلى وقـد بلغ النـاتج القومي الاجمـالي (GNP) مـا مقـداره (432,880,597.67) وهو مقدار جيد بالنسبة لعام 2010 وكما هو ملاحظ في جدول (12) فقد بين حجم الانفاق القطاعي لكل قطاع اقتصـــادي اذ حاز قطاع الخدمات على اعلى نســـبة من الانفاق العام القطاعي إذ بلغت نسبته (19,305,595.20) لعام 2010 اما اقل نسبة قطاعية من حجم الانفاق العام فقد كانت من نصـــيب قطاع المال والتأمين اذ بلغت حصـــيلته ما يقارب (2,574,079.36) من حجم الانفاق العام، اما فيما يخص الصـــادرات لكل قطاع اقتصـــادي فقد حقق قطاع التعدين والمقالع (القطاع النفطي) اعلى نسبة من نسب الصـادرات القطاعية اذ بلغت نســـبته ما يقارب (61,175,438.99) وهذا الامر ليس بالجديد فكما هو معهود ان صـــادرات النفط هي المسيطرة على الصـادرات كافة لباقي القطاعات الاقتصـادية في العراق على اختلاف السنين اما ادنى نسبة تحصلت عليها الصـادرات القطاعية فقد كانت من نصيب قطاع الكهرباء والماء اذ بلغت نسبته (649.6598) لعام 2010.

جدول (12) أنموذج المدخلات- المخرجات لعام 2010

IOM 2010	الزراعة والغابات والصيد	التعدين والمقالع	الصناعات التحويلية	الكهرباء والماء	التشييد والبناء	النقل والموصلات	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	المال والتامين	الخدمات
الزراعة والغابات والصيد	33,179,225.32	0	2,997,739.72	0	0	16,354.79	0	0	0
التعدين والمقالع	0	0	31,283,189.73	6,390,711.14	569,641.68	0	0	0	0
الصناعات التحويلية	2,460,638.70	12,058,123.72	2,892,927.74	6,098,600.56	2,966,300.77	11,116,328.26	7,725,487.86	23,940.14	1,652,493.26
الكهرباء والماء	264,821.76	6,131,339.34	2,729,077.22	199,195.93	39,818.00	73,080.73	2,777,876.68	53,633.35	104,874.92
التشييد والبناء	151.4095	819,161.61	43,215.61	69,833.64	11,031.43	101,455.20	4,239,665.52	39,785.69	125,394.88
النقل والموصلات	4,198,656.53	13,663,891.13	1,063,481.75	92,582.68	637,427.49	19,173.61	4,713,226.97	15,116.48	210,311.68
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	6,527,811.04	24,014,380.96	2,510,559.30	61,858.45	0	3,256,538.36	1,534,903.31	7,668.66	1,907,352.37
المال والتامين	5,331.37	379,154.58	8,883.04	0	159,023.44	2,876.60	1,821,475.41	187,150.10	0
الخدمات	7,220.37	2,289,604.44	132,854.54	58,318.11	474,781.33	118,796.15	5,618,517.80	63,625.45	716,379.45
Uj	46,643,856.51	59,355,655.78	43,661,928.66	12,971,100.51	4,858,024.13	14,704,603.70	28,431,153.55	390,919.86	4,716,806.56
Vj	-8,505,435.03	53,896,146.75	5,908,627.36	3,627,619.78	5,092,321.33	13,343,389.70	12,977,289.18	2,133,998.12	20,099,317.01
Xj	38,138,421.48	113,251,802.53	49,570,556.02	16,598,720.29	9,950,345.46	28,047,993.41	41,408,442.73	2,524,917.98	24,816,123.58

تكملة جدول (12) انموذج المدخلات- المخرجات لسنة 2010

	الانفاق العام	الصادرات	الاستيرادات			الطلب الكلي	
wi	(Ci)	(Ei)	(Mi)	F1=C+E	F-M	GDP (xi)	wi+(f-m)
36,193,319.83	3,217,599.20	2,956.30	1,275,453.86	3,220,555.50	1,945,101.65	38,138,421.48	38,138,421.48
38,243,542.55	16,087,996.00	61,175,438.99	2,255,175.00	77,263,434.99	75,008,259.99	113,251,802.53	113,251,802.53
46,994,841.00	3,217,599.20	1,491.24	643,375.43	3,219,090.44	2,575,715.02	49,570,556.02	49,570,556.02
12,373,717.93	4,504,638.88	649.6598	280,286.18	4,505,288.54	4,225,002.36	16,598,720.29	16,598,720.29
5,449,694.99	6,435,198.40	4,494.40	1,939,042.33	6,439,692.80	4,500,650.47	9,950,345.46	9,950,345.46
24,613,868.32	5,148,158.72	18,984.66	1,733,018.30	5,167,143.38	3,434,125.08	28,047,993.41	28,047,993.41
39,821,072.45	3,861,119.04	23,342.77	2,297,091.53	3,884,461.81	1,587,370.28	41,408,442.73	41,408,442.73
2,563,894.54	2,574,079.36	25,984.72	2,639,040.64	2,600,064.08	-38,976.56	2,524,917.98	2,524,917.98
9,480,097.65	19,305,595.20	36,546.95	4,006,116.22	19,342,142.15	15,336,025.93	24,816,123.58	24,816,123.58
215,734,049.26						324,307,323.46	
108,573,274.21							
324,307,323.46					GNP=	432,880,597.67	

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج الاكسيل بالاعتماد على البيانات القطاعية للأنفاق العام وجدول المستخدم- المنتج التي تم الحصول عليها: وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء والابحاث، الحسابات القومية، التقرير السنوي، 2010

وفيما يخص الواردات القطاعية لهذه العام فقد سجلت أعلى قيمة لقطاع الخدمات اذ بلغت نسبته مقارنة مع باقي القطاعات الاقتصـــادية ما يقارب (4,006,116.22) اما بالنســبة لأدنى نســبة قطاعية من قيم الواردات فقد كانت من نصيب قطاع الكهرباء والماء لعام 2010 اذ حاز على ما مقداره (280,286.18) مقارنة مع باقي القطاعات الاقتصادية.

المبحث الثاني: أنموذج المدخلات- المخرجات (IOM) لعام 2020

اولا: استخراج المضاعفات القطاعية (Cij) لعام 2020

بعد ان تبين لنا كيفية حساب واستخراج المضاعفات والتشابكات القطاعية لعام 2010 سنقوم بالعمل نفسه من اجل استخراج هذه المضاعفات القطاعية لعام 2020 اذ في بادئ الامر سنعتمد على مصفوفة المعاملات الفنية وذلك لغرض استخراج مصفوفة (I-A) لعام 2020 اذ نقوم بطرح مصفوفة المعاملات الفنية من مصفوفة الوحدة اذ نلحظ أن قيمة المحدد لعام 2020 يساوي (0.9247) بعد استخراج مصفوفة (I-A) لعام 2020 يمكن عن طريقها استخراج مصفوفة المضاعفات القطاعية (Cij) والتي تعبر كذلك عن الترابطات الخلفية غير المباشرة Indirect back (linkages) اي (IDBL) ويكون استخراجها عن طريق معكوس المصفوفة اي معكوس مصفوفة $(I-A)^{-1}$ وبذلك نستطيع استخراج مصفوفة Cij لعام 2020 وكما بينا سابقا ان الغاية من حساب هذه المصفوفة هو لإعطائنا المضاعفات على مستوى كل قطاع بالنسبة للقطاعات الاخرى اذ فرضا ان قيمة العنصر C_{23} من عناصر المصفوفة في جدول (13) لعام 2020 اذ بلغت ما مقداره (0.0069-) وهذه القيمة تمثل مقدار المضاعف البسيط، اذ تبين هذه القيمة مقدار ما يتضاعف به ناتج القطاع الثاني (قطاع التعدين والمقالع) بسبب التغير في الطلب على منتجات القطاع الثالث (قطاع الصناعة التحويلية) ونلحظ أن مقدار التضاعف هو بالقيمة السالبة وهو ما معناه ان التضاعف في هذا القطاع ليس بالنحو الجيد مقارنة بأغلب القطاعات الاخرى في حين نلحظ في جدول (13) ان قيمة العنصر C_{71} من عناصر المصفوفة قد بلغت (0.112) من مقدار المضاعف البسيط، وهو ما يعنيه ان مقدار القطاع السابع (قطاع تجارة الجملة والمفرد والفنادق) يتضاعف وذلك بسبب التغير الحاصل في الطلب على منتجات القطاع الاول (قطاع الزراعة والغابات والصيد) ويكون هكذا التفسير بالنسبة لبقية القطاعات الاقتصادية ونلحظ أن قيمة هذا القطاع هي قيمة موجبة ما يعنيه ان المضاعف بالقيمة الموجبة وهو ما يدل على ان المضاعف البسيط للعنصرين من ضمن القطاعين يسير بنحو جيد ومن الملاحظ ان الترتيب للترابط الخلفي غير المباشر (IDBL) لعام 2020 يسير على هذا النحو اذ ان المرتبة الاولى قد كانت من نصيب قطاع الزراعة والغابات والصيد اذ بلغت حصيلته (1.094) كما موضح في مصفوفة Cij لعام 2020 اما قطاع المال والتأمين فقد حاز على المرتبة الاخيرة من الترابط الخلفي غير المباشر (IDBL) لعام 2020 اذ كانت حصيلته

(1.011) اما بقية القطاعات الاقتصـــادية فقد تناوبت من حيث المراتب كما موضـــح في جدول (13) لعام 2020.

جدول (13)

مصفوفة الترابطات الخلفية غير المباشرة (مصفوفة المضاعفات Cij) (IDBL) لعام 2020

Cij	الزراعة والغابات والصيد	التعدين والمقالع	الصناعات التحويلية	الكهرباء والماء	التشييد والبناء	النقل والموصلات	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	المال والتأمين	الخدمات
الزراعة والغابات والصيد	1.065	0	0.0045	0.0001	0.0001	0.0002	0.0001	0	0
التعدين والمقالع	0	0.9999	-0.0069	-0.0044	-0.0008	-0.0002	-0.0001	0	0
الصناعة التحويلية	0.0054	0.0084	1.0045	0.0264	0.0216	0.0285	0.0141	0.0008	0.0049
الكهرباء والماء	0.0016	0.0102	0.0101	1.0024	0.001	0.0009	0.0125	0.0039	0.0009
البناء والتشييد	0	-0.0002	0	-0.0001	1	-0.0001	-0.0019	-0.0003	-0.0001
النقل والموصلات والخزن	0.0108	0.0111	0.002	0.0005	0.0059	1.0002	0.0104	0.0006	0.0008
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	0.0112	0.013	0.0031	0.0003	0.0001	0.0072	1.0024	0.0002	0.0047
المال والتأمين	0	0.0002	0	0	0.0007	0	0.002	1.0034	0
القطاعات الخدمية	0.0002	0.0022	0.0003	0.0004	0.0048	0.0005	0.0138	0.0026	1.003
IDBL	**1.0942**	**1.0448**	**1.0176**	**1.0256**	**1.0334**	**1.0372**	**1.0532**	**1.0111**	**1.0142**
Rank	**1**	**3**	**7**	**6**	**5**	**4**	**2**	**9**	**8**

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مصفوفة المعاملات الفنية لعام 2020 جدول 8 وملحق (3)

ثانيا: كيفية حساب واستخراج مصفوفة Bij

لغرض استخراج مصفوفة الترابطات الامامية المباشرة (Direct forward linkages) (DFL) نستخدم الصيغة العامة لها: Bij=Xij/Xi

كما سنلحظ من جدول (14) مصفوفة (Bij) والتي تعني كذلك الترابطات الامامية المباشرة (DFL) لعام 2020 اذ نلحظ أن هناك عناصرا تحتوي على قيم سالبة فنلحظ مثلا ان العنصر (B_{23}) والتي تكون قيمتها (0.001-) تعني أن استجابة القطاع الثاني (قطاع التعدين والمقالع) لناتج الطلب على القطاع الثالث (قطاع الصناعة التحويلية) ومن ملاحظة العدد بالقيمة السالبة تعني ان الاستجابة ضعيفة للطلب على هذا القطاع بينما هناك عناصر تكون بالقيمة الموجبة وهذا مؤشر جيد فمثلا العنصر (B_{72}) تعد قيمته اكبر قيمة مقارنة بباقي قيم المصفوفة، اذ يعني مدى استجابة ناتج القطاع السابع (قطاع تجارة الجملة والمفرد والفنادق) للطلب على ناتج القطاع الثاني (قطاع التعدين والمقالع) وهكذا بالنسبة لباقي العناصر ضمن القطاعات الاقتصادية في جدول (14) لعام 2020 وبالنسبة للترابط الامامي المباشر فيمكن الملاحظة ايضا عن طريق الجدول ان هناك نتائج بالقيم السالبة والتي تمثل بقطاع التعدين والمقالع وقطاع البناء والتشييد اذ كانت المرتبة الاولى من نصيب قطاع تجارة الجملة والمفرد والفنادق اذ كانت نتيجته (0.234) وتعد هذه اعلى ترابط امامي مباشر اما المرتبة الاخيرة فقد كانت من نصيب قطاع البناء والتشييد اذ كانت حصيلته (0.003-) وهي من ضمن النتائج السالبة ما يعزز ان الترابط الامامي المباشر لهذا القطاع في حالة سيئة عن طريق نتيجته.

جدول (14)

مصفوفة (Bij) الترابطات الامامية المباشرة (DFL) لعام 2020

Bij	الزراعة والغابات والصيد	التعدين والمقالع	الصناعات التحويلية	الكهرباء والماء	التشييد والبناء	النقل والموصلات	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	المال والتامين	الخدمات	DFL	Rank
الزراعة والغابات والصيد	0.061	0	0.009	0	0	0	0	0	0	**0.070**	**5**
التعدين والمقالع	0	0	-0.001	0	0	0	0	0	0	**-0.001**	**8**
الصناعة التحويلية	0.002	0.079	0.004	0.032	0.025	0.039	0.010	0.001	0.015	**0.207**	**2**
الكهرباء والماء	0.001	0.084	0.008	0.002	0.001	0.001	0.007	0.004	0.002	**0.109**	**3**
البناء والتشييد	0	-0.001	0	0	0	0	-0.001	0	0	**-0.003**	**9**
النقل والموصلات والخزن	0.004	0.081	0.001	0	0.005	0	0.005	0.001	0.002	**0.099**	**4**
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	0.007	0.185	0.004	0	0	0.014	0.002	0	0.021	**0.234**	**1**
المال والتأمين	0	0.001	0	0	0.001	0	0.001	0.003	0	**0.006**	**7**
القطاعات الخدمية	0	0.007	0	0	0.002	0	0.003	0.001	0.003	**0.016**	**6**

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مصفوفة المعاملات الفنية 2020 جدول (8)

ثالثا: كيفية حساب واستخراج مصفوفة (Oij)

يمكن احتساب مصفوفة (Oij) والتي تعني ايضا الترابطات الامامية غير المباشرة (Indirct forward linkages) اي (IDFL) عن طريق ايجاد معكوس المصفوفة وفي بادئ الامر نستخرج مصفوفة (I-B) ويمكن استخراج مصفوفة الترابط الامامي غير المباشر (Oij) اذ من المعلوم انه سيتم الاعتماد على المعكوس لاستخراج مصفوفة (Oij) كما تم لاستخراج مصفوفة (Cij) لكن الفارق هو الاعتماد على معكوس مصفوفة $^{-1}$(I-B) كما في جدول (15).

نلحظ من خلال جدول (15) ان العناصر $O_{23},O_{24},O_{52},O_{57}$ تبين ان مقاديرها بالقيم السالبة وهذه القيم فقط في هذه العناصر وعلاقاتها مع قطاعاتها كما اوضحنا سابقا اما بقية العناصر فتحمل قيم موجبة وهذا مؤشر جيد بالنسبة لقطاعاتها الاقتصادية اما من حيث الترتيب بالنسبة بالترابطات الامامية غير المباشرة فقد حاز قطاع تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه على المرتبة الاولى من حيث ترتيب القطاعات الاقتصادية التسعة (IDFL)، اذ كانت نتيجته (1.237) وهي افضل ترابط امامي غير مباشر اما بالنسبة للمرتبة الاخيرة فقد كانت من نصيب قطاع البناء والتشييد اذ بلغت حصيلته (0.997) وهي ادنى مستوى بالنسبة لترتيب (IDFL) لعام 2020.

جدول (15)

مصفوفة (Oij) الترابطات الامامية غير المباشرة (IDFL) لعام 2020

Oij	الزراعة والغابات والصيد	التعدين والمقالع	الصناعات التحويلية	الكهرباء والماء	التشييد والبناء	النقل والموصلات	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	المال والتامين	الخدمات	IDFL	Rank
الزراعة والغابات والصيد	1.065	0.001	0.009	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	**1.076**	**5**
التعدين والمقالع	0.000	1.000	-0.001	-0.001	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	**0.999**	**8**
الصناعة التحويلية	0.003	0.087	1.005	0.032	0.026	0.040	0.010	0.001	0.016	**1.218**	**2**
الكهرباء والماء	0.001	0.086	0.008	1.002	0.001	0.001	0.007	0.004	0.002	**1.113**	**3**
البناء والتشييد	0.000	-0.001	0.000	0.000	1.000	0.000	-0.001	0.000	0.000	**0.997**	**9**
النقل والموصلات والخزن	0.004	0.083	0.001	0.000	0.005	1.000	0.005	0.001	0.002	**1.101**	**4**
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	0.008	0.187	0.004	0.000	0.000	0.014	1.002	0.000	0.021	**1.237**	**1**
المال والتأمين	0.000	0.001	0.000	0.000	0.001	0.000	0.001	1.003	0.000	**1.007**	**7**
القطاعات الخدمية	0.000	0.007	0.000	0.000	0.002	0.000	0.003	0.001	1.003	**1.017**	**6**

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على ملحق (4)

رابعا: حساب أنموذج المدخلات- المخرجات لعام 2020

كما نلحظ من خلال الأنموذج لعام 2020 ان هناك اختلاجات في اغلب القطاعات الاقتصـــادية فكما موضـــح من جدول (16) يتبين أن أعلى القطاعات الاقتصـــادية من حيث الطلب الكلي هو قطاع التعدين والمقالع اذ كانت نســـبة الناتج المحلي الاجمالي اي (الطلب الكلي) لهذا القطاع تساوي (62,557,508.41)، اما ادنى مستوى فقد حققها قطاع الزراعة والغابات والصيد اذ بلغت نسبته (3,011,682.10) اما بقية القطاعات فقد تراوحت نسبهن من قطاع لآخر حسب اهميته واسـهامه في الناتج المحلي الاجمالي وبذلك بلغت نتيجة الناتج القومي الاجمالي (**GNP**) (248185545.6) ويمكن ملاحظة ان التشـــابكات القطاعية لعام 2020 وكذلك حجم الانفاق العام تختلف من قطاع لأخر وبشـــكل ملحوظ اذ حاز قطاع الخدمات على اعلى انفاق عام لعام 2020مســـجلا قيمة قدرها (17,264,091)وهي اعلى انفاق قطاعي لهذه العام اما اقل انفاق قطاعي فقد كان من نصـيب قطاع الزراعة والغابات والصـيد اذ بلغت قيمته (2,232,020) اما بالنسبة للصادرات فقد حاز قطاع التعدين والمقالع اي القطاع النفطي وكما هو معروف دائما في الاقتصـــاد العراقي على اعلى نســبة من قيمة الصـــادرات الســنوية لعام 2020 اذ بلغت قيمتها (51416072.1) اما اقل نسبة للصـادرات السنوية فقد كانت من نصـيب قطاع الكهرباء والماء اذ لم يتم تصدير اي شـيء من هذا القطاع لضـعف هذا القطاع في الاقتصـاد العراقي لاسيما عام 2020 كما سيتم توضيحه في جدول (16).

جدول (16) أنموذج المدخلات- المخرجات لعام 2020

IOM 2020	الزراعة والغابات والصيد	التعدين والمقالع	الصناعات التحويلية	الكهرباء والماء	التشييد والبناء	النقل والموصلات	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	المال والتامين	الخدمات
الزراعة والغابات والصيد	183649.3629	0	25666.30669	0	0	344.0937056	0	0	0
التعدين والمقالع	0	0	-41478.46282	-31000.86798	-4447.221109	0	0	0	0
الصناعات التحويلية	13869.66177	475428.9911	25223.16009	194538.3111	152283.3556	238169.2597	57948.32347	5439.145347	91643.636239
الكهرباء والماء	3832.249953	620645.2316	61088.55893	16313.13984	5248.060455	4019.845522	53494.61534	31283.91556	14931.94562
التشييد والبناء	-0.22589873	-8549.054148	-99.73443141	-589.6335267	-149.9034543	-575.3620496	-8417.615937	-2392.618594	-1840.708217
النقل والموصلات	30115.27396	685549.4207	11799.14133	3758.055245	41641.51213	522.7410964	44987.49018	4370.318457	14841.72732
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	31295.22973	805322.5701	18617.65358	1678.288202	0	59343.4911	9792.38621	1481.889551	89967.58857
المال والتامين	18.98846789	9446.160374	48.93919178	0	5158.595477	38.9437025	8633.1912	26867.4967	0
الخدمات	57.5975075	127759.3947	1639.32394	2632.72109	34495.0952	3602.078606	59643.50859	20457.9149	56225.35107
Uj	262838.1384	2715602.714	102504.8865	187330.0139	234229.4944	305465.0914	226081.8991	87508.06193	265769.5367
Vj	2,748,843.96	59,841,905.69	5,952,494.40	7,230,518.38	6,922,322.11	8,113,419.09	4,125,350.63	7,949,228.25	19,015,025.38
Xj	3,011,682.10	62,557,508.41	6,054,999.28	7,417,848.40	7,156,551.61	8,418,884.19	4,351,432.53	8,036,736.31	19,280,794.92

تكملة جدول (16) أنموذج المدخلات- المخرجات لسنة 2020

wi	(Ci)	(Ei)	(Mi)	F1=C+E	F-M	GDP (xi)	wi+(f-m)
209659.7633	2232020	571289.69	1287.351	2803309.69	2802022.339	3,011,682.10	3011682.102
-76926.55191	11222041	51416072.1	3678.145	62638113.1	62634434.96	62,557,508.41	62557508.4
1254543.841	3087322	1713869.07	735.6289	4801191.07	4800455.441	6,054,999.28	6054999.282
810857.5628	6608646	0	1655.165	6608646	6606990.835	7,417,848.40	7417848.398
-22614.85626	7130509	51416.0721	2758.608	7181925.072	7179166.464	7,156,551.61	7156551.608
837585.6804	7554757	28564.4845	2022.98	7583321.485	7581298.505	8,418,884.19	8418884.185
1017499.097	2592912	742676.597	1655.165	3335588.597	3333933.432	4,351,432.53	4351432.529
50212.31511	7130509	856934.535	919.5361	7987443.535	7986523.999	8,036,736.31	8036736.314
306512.9856	17264091	1713869.07	3678.145	18977960.07	18974281.93	19,280,794.92	19280794.91
4387329.837						126,286,437.74	
121899107.9							
126286437.7					GNP=	248185545.6	

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج الاكسيل بالاعتماد على البيانات القطاعية للأنفاق العام التي تم الحصول عليها وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء والابحاث، الحسابات القومية، التقرير السنوي، 2020

اما فيما يخص الاستيرادات فلابد من القول انه وكما هو معروف ان الاقتصاد العراقي اقتصاد نامي اذ تقل فيه نسبة الانتاج وتكثر نسبة الاستيرادات، اما ما يخص هذه العام فقد كانت نسبة اعلى استيراد قطاعي هي من نصيب قطاع التعدين والمقالع اذ بلغت نسبة استيراداته (3678.145) لعام 2020 اما اقل نسبة استيراد فقد كانت من نصيب قطاع الصناعة التحويلية اذ بلغت نسبته (735.6289) من نسب الاستيرادات القطاعية لهذه العام، ويعود السبب لكون قطاع الصناعة في العراق قطاع متنامي ويحتاج للمزيد من البنى التحتية للتأقلم مع الواقع على الصعيد الوطني.

المبحث الثالث: قياس وتحليل المضاعفات القطاعية للعام 2010و2020

اولا: تحليل المضاعفات القطاعية Cij للسنوات (2010،2020)

بعد حساب المضاعف القطاعي Cij للسنوات 2010 و2020 لاحظنا الفرق بينهما في اغلب القطاعات الاقتصادية المتشابكة، اذ ان المضاعفات لعام 2020 اقل بكثير من مضاعفات 2010 اذ من الجدولين (9) و(13) الموضحين لمصفوفة المضاعفات Cij للسنوات المذكورة آنفا نلحظ تراجعا واضحا وكبيرا بين اغلب المضاعفات القطاعية ففي عام 2010 لم يحتل اي قطاع اقتصادي على مضاعف سالب القيمة وحصل قطاع الزراعة على أعلى مضاعف قطاعي اذ بلغ ما يقارب (8.6585) اما عام 2020 فقد احتوت القطاعات على مضاعف بسيط سالب القيمة وهو ما يدل على التراجع الكبير في نسب المضاعفات القطاعية لهذه القطاعات وكذلك سوء الوضع الاقتصادي بها، اذ بلغ اعلى مضاعف بسيط لقطاع الزراعة وكانت قيمته ما يقارب (1.065) ويمكن مقارنة مدى استجابة القطاعات الاقتصادية للطلب النهائي للسنتين وملاحظة الفرق الواضح.

جدول (17)

استجابة القطاعات الاقتصادية للطلب النهائي لمصفوفة (Cij) لعام 2010

استجابة القطاعات للطلب النهائي	Cij 2010
الزراعة والغابات والصيد	127.5338
التعدين والمقالع	18.3815
الصناعة التحويلية	22.0657
الكهرباء والماء	15.7771
البناء والتشييد	14.2429
النقل والموصلات والخزن	16.0757
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	17.3821
المال والتأمين	15.0595
القطاعات الخدمية	14.6347

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (9)

جدول (18)

استجابة القطاعات الاقتصادية للطلب النهائي لمصفوفة (Cij) لعام 2020

استجابة القطاعات للطلب النهائي	Cij 2020
الزراعة والغابات والصيد	0.1517
التعدين والمقالع	0.0813
الصناعة التحويلية	0.0863
الكهرباء والماء	0.0840
البناء والتشييد	0.0814
النقل والموصلات والخزن	0.0816
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	0.0840
المال والتأمين	0.0851
القطاعات الخدمية	0.0847

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (13)

عن طريق المقارنة بين مدى استجابة القطاعات للطلب النهائي من الجدولين السابقين آنفا نلحظ أن الاستجابة في عام 2010 كانت أفضل بدرجات كبيرة من عام 2020، اذ لم تتجاوز عام 2020 الواحد فجميع الاعداد بين (0 و1) كما موضح في الجدول ويعود هذا الاختلاف الكبير والتراجع الواضح لظهور جائحة كورونا ومالها من تأثير سلبي في الاقتصاد بشكل عام من زيادة في الانفاق العام للقطاعات الخدمية وانخفاض الصادرات والاستيرادات وغيرها.

ثانيا: تحليل مقارن لجداول المدخلات والمخرجات لسنتي الدراسة

لمعرفة اي السنتين ذات ناتج قطاعي افضل وكذلك بالنسبة للانفاق العام من حيث الافضلية للسنتين نقوم باستخراج قيمة المضاعفات القطاعية وملاحظة علاقتها باتجاهات المتغيرات والترابطات ذاتها وذلك بحسب ما قامت مصفوفة 2020 بأظهارها مقارنة مع مصفوفة 2010 ونلحظ من جدول (19) المقارنة الواضحة بين المضاعفات القطاعية وكذلك ترابطاتها فضلا عن المقارنة بين قيم الانفاق العام والصادرات والاستيرادات اذ من الجدول المذكور آنفا نلحظ التراجع الكبير ما بين عام 2020 و عام 2010 اذ من النتائج يظهر لنا ان القطاعات ذات القيم

السـالبة (باللون الاحمر) هي من تراجعت وبالقيمة نفسـها التي تمتلكها لذا فيمكن الرؤية ان مستوى الانفاق العام قد تراجع في اغلب القطاعات الاقتصادية ونلحظ من جدول (19) ان هناك علاقة واضحة ما بين الانفاق العام (Ci) وبين الطلب على السلع المحلية (Fi) وكذلك بين صافي الطلب النهائي (Fi-Mi) وبالإضافة للمضاعف لكل قطاع فنلحظ انه من أنموذج ال(IOM) لكلا السـنتين ان كل زيادة في قيمة الانفاق العام (Ci) يرافقه زيادة في قيمة كل من الطلب (Fi) وصـافي الطلب (Fi-Mi) ولكن تختلف الزيادة من قطاع لأخر اما حين المقارنة مع نتائج (IOM) بين سـنتي 2020 و2010 وجد هناك اختلالات كثيرة اذ نلحظ ان قيم الانفاق العام المقارنة للسنتين في انخفاض وتراجع واضح لكل من قطاع الزراعة والغابات والصيد وقطاع التعدين والمقالع وقطاع الصـناعة التحويلية وكذلك قطاع تجارة الجملة والمفرد والفنادق وقطاع الخدمات وبنسب تختلف من قطاع الى اخر اما بقية القطاعات فقد شهدت ارتفاعا واضحا مبينا مدى الاسـتقرار الانفاقي بالنسـبة لهذه القطاعات الاقتصـادية وكذلك نلحظ علاقة الانفاق العام فعلى سبيل المثال ان الانخفاض الكبير في الانفاق على قطاع الزراعة والغابات والصيد قد قابله انخفاض في الطلب على سلعه (Fi) وهذا ماضر بحجم الطلب الداخلي اما بالنسبة لصافي الطلب النهائي (Fi-Mi) فقد شـهد زيادة واضـحة تابعة لقطاع الزراعة ويعود السـبب الى ذلك ليس لانخفاض الانفاق العام فقط بل الى التراجع الكبير في حجم الواردات من هذا القطاع فضلا عن الانخفاض في حجم الطلب المحلي على سلع هذا القطاع والذي ادى الى عملية معاكسة اي زيادة في حجم الطلب النهائي لقطاع الزراعة والغابات وهكذا بالنسـبة لباقي القطاعات والعلاقة بينها وحجم الانفاق العام.

اما بالنسبة لقيم كلا من الصادرات والاستيرادات الخاصة لكل قطاع اقتصادي فنلحظ من جدول (19) ان هناك فرقا شاسعا بين هذه القيم الخاصة لكل قطاع ويمكن بيان دور الدور الضعيف لمضاعف الصادرات والاستيرادات القطاعي في الاقتصاد العراقي من عدة اسباب اهمها:

1- كما هو واضـح ان قيمة الاسـتيرادات في العراق اكبر من قيمة الصـادرات لقلة الدعم والعمل الوطني والتشجيع على الاستيراد لأغلب القطاعات، ونلحظ ذلك من ظهور آثار المضـاعف لعام 2010 و2020 في الخارج اكثر من الداخل اي بما معناه ان قيمة مضاعف الاستيرادات اكبر من مضاعف الصادرات وهذا واضح تماما في اغلب الدول المسـتوردة والتي من ضـمنها العراق عكس الدول المصـدرة التي تملك مضـاعف صـادرات اكبر من اسـتيرادات ومن الجدول نلحظ ان قيم الاسـتيرادات للقطاعات كافة

هي قيم سالبة اي ان المضاعف سالب القيمة وسبب ذلك لكون الاستيرادات تعد من ضمن عناصر التسرب للدخل القومي اما الصادرات فتعد من ضمن عناصر الحقن للدخل القومي، وبما ان الاستيرادات اكبر من الصادرات فهذا يدل على ان عناصر التسرب اكبر من عناصر الحقن في الاقتصاد العراقي.

2- ان الطلب الاستهلاكي هو المسيطر على الطلب الاستثماري في الاقتصاد العراقي والدليل ان اغلب الاستيرادات هي لتغطية الطلب الاستهلاكي وليس الطلب الاستثماري وهذا ما ادى الى الفشل في تطوير ودعم الاقتصاد العراقي المحلي

3- توجد صادرات في الاقتصاد العراقي وكما هو معروف ان القطاع النفطي يحتل المرتبة الاولى من حيث الصادرات العراقية لكن العيب الذي يواجه هذا الاقتصاد هو ان اغلب صادراته ليست تامة الصنع بل سلع وسيطة فحتى الغاز الطبيعي والنفط يتم تصديره كسلعة وسيطة ليست مكررة او مصنعة للمضي مع الحياة اليومية مباشرة وهذا مما ادى الى ان تكون صادراته منخفضة القيم لكونها من السلع الوسيطة بالعكس مع استيراداته التي تكون تامة الصنع وبما معناه مرتفعة القيمة.

4- ضعف البنى التحتية لأغلب القطاعات الاقتصادية ما ادى الى اللجوء الى الاستيرادات لتغطية الطلب الداخلي ففي حين ان هذا الضعف في البنى والسياسة الاقتصادية ادى الى قلة في الانتاج المحلي وارتفاع ثمن هذا الانتاج ما جعل من المواطن العراقي يرغب بالسلع المستوردة للأغلب القطاعات الاقتصادية وتفضيلها على المنتج المحلي لانخفاض اسعارها من جهة ومتانة عملها من جهة اخرى ولا يخالجنا الشك ان هناك المزيد من الاسباب التي تجعل من الاستيرادات افضل حالا من الصادرات ليس لسنتي 2010 و2020 فقط بل على مدار اغلب السنوات في الاقتصاد العراقي.

ويتبين من جدول (19) كيفية المقارنة بين أنموذج المدخلات- المخرجات لسنتي 2010و2020 ان التراجع حدث للقطاعات الاقتصادية في عام 2020 فبالرغم من حساب المضاعفات للانفاق العام والطلب على السلع المحلية والطلب النهائي وايضا المضاعف القطاعي لوحظ العديد من الاختلالات القطاعية لعام 2020 ويعود اسباب التراجع الى عدة عوامل اهمها:

1- تراجع اسعار النفط عالميا اذ منذ عام (2014) حدث انهيار كبير في اسعار النفط ادى الى تراجع كبير في حجم الانفاق العام وحدوث عجز في الموازنة العامة وكذلك ضعف في الامكانات المالية العراقية لاعتمادهم الكبير في سد اغلب النفقات على الايرادات

النفطية ومن ثم فأن هذا الانخفاض ادى الى تراجع كبير في القطاعات الاقتصـــادية لعام 2020.

2- ضـــعف الترابطات القطاعية الخاصـــة لأغلب القطاعات الاقتصـــادية العراقية، اذ ان الاعتماد على الاستيراد بشكل كبير يؤدي الى الاعتماد على الخارج اكثر من الداخل في العمل على تمويل الطلب المحلي ويعد هذا حركة زعزعة للنظام الاقتصـــادي في العراق.[1]

3- من العوامل المهمة التي شلت حركة الاقتصاد بشكل عام والقطاعات الاقتصادية بشكل خاص هو ظهور جائحة كورونا ففي عام 2020 بدأت اثار جائحة كورونا بالانتشار في العالم مما ادت الى شـــل حركة الاقتصـــاد في الدول المتطورة ويتعدى ذلك على الدول النامية ومن بينها العراق، اذ ادت هذه الجائحة الى زيادة في حجم الانفاق العام لكن كان التركيز على قطاع الخدمات في محاولة للتقليل من حدة تأثير هذه الجائحة على الشـــعب العراقي.

[1] Mohammed Hussien Kadom and 0thers , المصدر السابق ، ص17

جدول (19) مقارنة IOM لسنتي 2010و 2020

القطاعات	Ci الانفاق العام	Ei الصادرات	Mi الاستيرادات	الطلب على السلع المحلية Fi(Ci-Ei)	صافي الطلب النهائي Fi-Mi	Xi الطلب الكلي	الترابط الخلفي المباشر DBL	الترابط الامامي المباشر DFL	الترابط الامامي غير المباشر IDFL	المضاعفات القطاعية Mj	Mj Rank o f
الزراعة والغابات والصيد	-985,579.20	568,333.39	-1,274,166.50	-417,245.81	856,920.69	-35,126,739.38	-1.136	-0.879	-10.9274	1.0942	1
التعدين والمقالع	-4,865,955.00	-9,759,366.89	-2,251,496.86	-14,625,321.89	-12,373,825.03	-50,694,294.13	-0.481	-0.339	-2.7195	1.0448	7
الصناعات التحويلية	-130,277.20	1,712,377.83	-642,639.80	1,582,100.63	2,224,740.43	-43,515,556.74	-0.864	-0.741	-5.3267	1.0176	2
الكهرباء والماء	2,104,007.12	-649.66	-278,631.02	2,103,357.46	2,381,988.48	-9,180,871.89	-0.756	-0.636	-4.0687	1.0256	3
التشييد والبناء	695,310.60	46,921.67	-1,936,283.72	742,232.27	2,678,516.00	-2,793,793.85	-0.455	-0.551	-3.6747	1.0334	6
النقل والموصلات	2,406,598.28	9,579.82	-1,730,995.32	2,416,178.10	4,147,173.42	-19,629,109.22	-0.488	-0.778	-5.1873	1.0372	4
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	-1,268,207.04	719,333.82	-2,295,436.37	-548,873.22	1,746,563.15	-37,057,010.20	-0.635	-0.728	-5.3607	1.0532	5
المال والتامين	4,556,429.64	830,949.81	-2,638,121.11	5,387,379.45	8,025,500.56	5,511,818.34	-0.144	-1.009	-5.9994	1.0111	9
الخدمات	-2,041,504.20	1,677,322.12	-4,002,438.08	-364,182.08	3,638,256.00	-5,535,328.66	-0.176	-0.366	-2.6941	1.0142	8

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نموذج (IOM) لسنتي 2010و2020 جدول (12) وجدول (16)

وكذلك انخفضت اسعار النفط في هذه الآونة وهذا شكل خطرا ضمن هذه الازمة فقد ادت هذه الجائحة الى التقليل من حجم الصادرات لأغلب القطاعات الاقتصادية نتيجة لغلق المنافذ الحدودية مع اغلب الدول وهذا ما قلل من حجم الصادرات والاستيرادات لكل قطاع اقتصادي لعام 2020 مقارنة مع عام 2010 والتقليل من الدعم المحلي لأغلب الصناعات الغذائية والانتاجية والذي ادى الى ضعف الانتاج المحلي اكثر من ذي قبل وقد ادت جائحة كورونا الى العديد من الاختلاجات التي جعلت من الاقتصاد العراقي عاجزا في محاولته لسد النقص الذي حصل بسببها وكانت هذه الجائحة من اهم الاسباب التي قيدت الاقتصاد العراقي وحدوث التراجع الكبير في قطاعاته عام 2020.

ثالثا: تحليل فاعلية الانفاق العام على القطاعات الاقتصادية لسنتي 2010 و2020

سيتم ملاحظة العلاقة بين الانفاق القطاعي والترابطات القطاعية بشكل عام لسنتي 2010 و2020.

1- تحليل الترابطات الخلفية المباشرة (Direct back linkages) والانفاق القطاعي:

اذ نلحظ من جدول (20) الترابطات الخلفية المباشرة وعلاقتها بكل انفاق قطاعي وكل اسهام في الناتج المحلي الاجمالي لسنتي الدراسة اذ يوضح الجدول انه عام 2010 كانت نسبة اسهام قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي (5%) وبلغ الانفاق الخاص لقطاع الزراعة اكثر من 3 مليار ومن ثم كانت نتيجة الترابط الخلفي المباشرة (1.22)) لكن حصل تغيير عام 2020 اذ ازدادت نسبة اسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي ما يقارب (5.82%) وهو اكثر من عام 2010 بمقدار بسيط لكن ذلك لم يمنع من انخفاض الانفاق القطاعي للزراعة الى اكثر بقليل من 2 مليار ما ادى الى الانخفاض بنسبة اكبر في الترابط الخلفي ليبلغ (0.08) اما قطاع التعدين فقد كان نسبة اسهام الناتج المحلي في قطاع التعدين (42.8%) لعام 2010 وبلغ حجم انفاقه اكثر من 16 مليار قابله في ذلك إذ كان ترابطه الخلفي منخفضا اذ بلغ ما يقارب (0.52) وهذا الترابط يعد منخفضا مقارنة مع حجم الانفاق المخصص لهذا القطاع، اما عام 2020 فقد انخفضت نسبة مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الاجمالي الى ما يقارب (30.21%) وايضا حصل هذا القطاع على انفاق اقل من 2010 اذ بلغ ما يقارب 11 مليار وكانت ترابطاته الخلفية منخفضة ايضا واقل من عام 2010 اذ لم تتعد النصف اذ بلغت ما يقارب (0.04).

جدول (20)

الانفاق ونسبة الاسهام في GDP والترابط القطاعي (DBL) لعامي 2010 و2020

القطاعات الاقتصادية	الانفاق القطاعي لعام 2010	الترابط القطاعي (DBL) لعام 2010	نسبة الاسهام القطاع في GDP لعام %2010	الانفاق القطاعي لعام 2020	الترابط القطاعي (DBL) لعام 2020	نسبة الاسهام القطاع في GDP لعام %2020
الزراعة والغابات والصيد	3,217,599.20	1.2230	5	2,232,020	0.0873	5.82
التعدين والمقالع	16,087,996	0.5241	42.8	11,222,041	0.0434	30.21
الصناعات التحويلية	3,217,599.20	0.8808	2.3	3,087,322	0.0169	2.98
الكهرباء والماء	4,504,638.88	0.7815	1.1	6,608,646	0.0253	3.68
التشييد والبناء	6,435,198.40	0.4882	3.5	7,130,509	0.0327	3.4
النقل والموصلات	5,148,158.72	0.5243	11.2	7,554,757	0.0363	9.77
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	3,861,119.04	0.6866	8.6	2,592,912	0.0520	9.52
المال والتامين	2,574,079.36	0.1548	1.9	7,130,509	0.0109	1.93
الخدمات	19,305,595.20	0.1901	15.9	17,264,091	0.0138	25.02

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (2) وجدول (5) وجدول (6) وجدول (13)

اما قطاع الصـــناعة فقد كانت نســبة اســهامه في الناتج المحلي (2.3%) لعام 2010 لكن هذه النســبة قد ازدادت الى ما يقارب (2.98%) لعام 2020 ولكن لم يزداد او ينخفض حجم الانفاق الخاص له من عام 2010 لعام 2020 فكلاهما بلغ انفاقهما ما يعادل 3 مليار لكن الدور واضــح في ترابطاتهما الخلفية اذ بلغت عام 2010 (0.8) اما عام 2020 (0.016) و هذا الانخفاض الكبير في حجم الترابط الخلفي لعام 2020 ان دل فيبين مدى الضـــعف في الترابطات الخلفية المباشــرة لعام 2020 لهذا القطاع اما بقية القطاعات الاقتصـــادية ماعدا قطاعي المال والتأمين وقطاع الخدمات فنلحظ ان حجم الانفاق القطاعي الخاص لكل قطاع عام 2020 قد ازداد عن عام 2010 لكن ترابطاته الخلفية المباشــرة لم تزدد في عام 2020 بل انخفضــت وهذا يعني ان الزيادة في حجم الانفاق القطاعي لم يتبعه اي زيادة في الترابط الخلفي لهذه القطاعات بل قادت الى الانخفاض في ترابطاتها الخلفية وهذا ما يعنيه من ضعف هذه القطاعات في ترابطاته الخلفية بشكل كبير لاسيما عام 2020.

2- تحليل الترابطات الخلفية غير المباشـــرة (Indirect back linkages) والانفاق القطاعي:

ان الترابط الخلفي غير المباشر للقطاعات الاقتصادية يوعز عن الاهمية النسبية ومدى التصرف لكل قطاع اقتصـــادي في الســـنتين 2010 و2020 وكما يبين جدول (21) اذ نلحظ ان في عام 2010 كانت نســـبة اســـهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي (5%) وكان الانفاق القطـاعي لقطـاع الزراعـة (3,217,599.20) وبهـذا كـان ترابطـه الخلفي غير المبـاشـــر (16.9711) وبالمقارنة مع عام 2020 اذ نلحظ ان نســبة اســهام هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي قد ازدادت الى (5.82%) لكن الانفاق لهذا القطاع قد قل (2,232,020) وقد نجم عنه ترابط خلفي غير مباشـر يبلغ (1.0942) اذ من المقارنة بين عام 2010 و2020 نلحظ ان حجم الانفاق لعام 2020 لم يقل بنسبة كبيرة جدا لينحدر حجم الترابط الخلفي غير المباشر بهذا الشكل من (16 الى 1) لنلحظ عدم كفاية الترابط الخلفي غير المباشر وضعفه في عام 2020.

جدول (21)

الانفاق ونسبة الاسهام في GDP والترابط القطاعي (IDBL) لعامي 2010 و2020

القطاعات الاقتصادية	الانفاق القطاعي لعام 2010	الترابط القطاعي IDBL لعام 2010	نسبة اسهام القطاع في GDP لعام 2010%	الانفاق القطاعي لعام 2020	الترابط القطاعي IDBL لعام 2020	نسبة اسهام القطاع في GDP لعام 2020%
الزراعة والغابات والصيد	3,217,599.20	16.9711	5	2,232,020	1.0942	5.82
التعدين والمقالع	16,087,996.00	2.7959	42.8	11,222,041	1.0448	30.21
الصناعات التحويلية	3,217,599.20	4.4986	2.3	3,087,322	1.0176	2.98
الكهرباء والماء	4,504,638.88	3.8223	1.1	6,608,646	1.0256	3.68
التشييد والبناء	6,435,198.40	2.8237	3.5	7,130,509	1.0334	3.4
النقل والموصلات	5,148,158.72	3.1876	11.2	7,554,757	1.0372	9.77
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	3,861,119.04	3.1465	8.6	2,592,912	1.0532	9.52
المال والتامين	2,574,079.36	1.3376	1.9	7,130,509	1.0111	1.93
الخدمات	19,305,595.20	1.6464	15.9	17,264,091	1.0142	25.02

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (2) وجدول (5) وجدول (9) وجدول (13)

نلحظ ان قطاع التعدين قد سجل إنفاقا قطاعيا لسنتي 2010 و2020 بما يبلغ (16,087,996.00) و (11,222,041) على الترتيب علما ان نسبة اسهامه في الناتج المحلي الاجمالي قد انخفضت ايضا من (42.8%) الى (30.21%) ليكون الترابط الخلفي غير المباشر لهذا القطاع للعام الاولى (2.7959) اما العام الثانية (1.0448) وبذلك نلحظ انه مع الانخفاض في نسبة الاسهام وفي حجم الانفاق لقطاع التعدين في عام 2020 ادى الى تراجع الترابط الخلفي غير المباشر لهذه العام ايضا.

اما قطاع الصناعة التحويلية فنلحظ ان نسبة اسهامه في الناتج المحلي الاجمالي قد ازداد من (2.3%) لعام 2010 الى (2.98%) لعام 2020 الا انه لم يسجل زيادة كبيرة في حجم الانفاق

الخاص به ولذا سـجل تراجعا كبيرا في الترابط الخلفي غير المباشـر اذ بلغ انفاقه وترابطه لعام 2010 (3,217,599.20) (4.4986) على الترتيب اما عام 2020 فقد بلغ انفاقه وترابطه فيها (3,087,322) (1.0176) على الترتيب نلحظ ان قطاع (الكهرباء والماء والتشـــييد والبناء والنقل والمواصـــلات والمال والتأمين) قد ارتفع الانفاق القطاعي لكل هذه القطاعات عام 2020 عن عام 2010 الا ان ترابطاتها الخلفية غير المباشرة لم ترتفع بل انخفضت كما مبين في جدول (21) ويمكن الملاحظة من الجدول (21) ان قطاع التجارة قد ســـجل انخفاضـــا في حجم الترابطات الخلفية غير المباشـرة ويعود السـبب لانخفاض حجم الانفاق الخاص لهذا القطاع لعام 2010 عن عام 2020 اما قطاع الخدمات فنلحظ انه مع انخفاض الانفاق القطاعي الخاص به من (19,305,595.20) الى (17,264,091) فقـد ادى الى الانخفـاض ايضـــا في حجم الترابطات الخلفية غير المباشرة من (1.6464) الى (1.0142).

3- تحليل الترابطات الامامية المباشرة (Direct forward linkages) والانفاق القطاعي:
من جدول (22) نلحظ ان الترابطات الامامية المباشـــرة لقطاع (الزراعة والتعدين والصـــناعة التحويلية والتجارة والخدمات) قد انخفضت من (0.9490) الى (0.070) لقطاع الزراعة ومن (0.3377) الى (0.001-) لقطاع التعدين ومن (0.9480) الى (0.207) لقطاع الصـــناعة ومن (0.9617) الى (0.234) لقطاع التجارة ومن (0.3820) الى (0.016) لقطاع الخدمات ويعود السـبب لانخفاض الترابطات الامامية المباشـرة لانخفاض اسـهام القطاعات الاخرى في انتاج قطاع الزراعة وقطاع التعدين وقطاع الصـــناعة وقطاع التجارة وقطاع الخدمات وايضـــا لانخفاض حجم الانفاق القطاعي الخاص لهذه القطاعات لعام 2020 اما قطاع (الكهرباء والماء والتشـــييد والبناء والنقل والموصـــلات والمال و التأمين) فقد لوحظ من جدول (22) ان حجم الترابطات الامامية المباشـــرة قد انخفضـــت بالرغم من زيادة الانفاق القطاعي لكل من هذه القطاعات اذ بلغ الانخفاض لترابطاتها الامامية المباشـــرة من (0.7455) الى (0.109) لقطاع الكهرباء ومن (0.5477) الى (0.003-) لقطاع التشـــييد ومن (0.8776) الى (0.099) لقطاع النقل ومن (1.0154) الى (0.006) لقطاع المال والتأمين ويعود سبب الانخفاض لضعف اسهام القطاعات الاخرى وقلة الاستخدامات الوسيطة لكل هذه القطاعات.

جدول (22)

الانفاق ونسبة الاسهام في GDP والترابط القطاعي (DFL) لعامي 2010 و2020

القطاعات الاقتصادية	الانفاق القطاعي لعام 2010	الترابط القطاعي DFL لعام 2010	نسبة اسهام القطاع في GDP لعام %2010	الانفاق القطاعي لعام 2020	الترابط القطاعي DFL لعام 2020	نسبة اسهام القطاع في GDP لعام %2020
الزراعة والغابات والصيد	3,217,599.20	0.9490	5	2,232,020	0.070	5.82
التعدين والمقالع	16,087,996.00	0.3377	42.8	11,222,041	-0.001	30.21
الصناعات التحويلية	3,217,599.20	0.9480	2.3	3,087,322	0.207	2.98
الكهرباء والماء	4,504,638.88	0.7455	1.1	6,608,646	0.109	3.68
التشييد والبناء	6,435,198.40	0.5477	3.5	7,130,509	-0.003	3.4
النقل والموصلات	5,148,158.72	0.8776	11.2	7,554,757	0.099	9.77
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	3,861,119.04	0.9617	8.6	2,592,912	0.234	9.52
المال والتامين	2,574,079.36	1.0154	1.9	7,130,509	0.006	1.93
الخدمات	19,305,595.20	0.3820	15.9	17,264,091	0.016	25.02

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (2) وجدول (5) وجدول (10) وجدول (14)

4- تحليل الترابطات الامامية غير المباشـــرة (Indirect forward linkages) والانفاق القطاعي:

من ل جدول (23) نلحظ ان الترابطات الامامية غير المباشـــرة لقطاع (الزراعة والتعدين والصـــناعة التحويلية والتجارة والخدمات) قد انخفضـــت من (10.9274) الى (1.076) لقطاع الزراعة ومن (2.7195) الى (0.999) لقطاع التعدين ومن (5.3267) الى (1.218) لقطاع الصـــناعة ومن (5.3607) الى (1.237) لقطاع التجارة ومن (2.6941) الى (1.017) لقطاع الخدمات ويعود الســـبب لانخفاض الترابطات الامامية غير المباشـــرة وذلك لانخفاض حجم الانفاق القطاعي الخاص لهذه القطاعات لعام 2020 ولانخفاض اســـهام القطاعات الاخرى في انتاج قطاع الزراعة وقطاع التعدين وقطاع الصناعة وقطاع التجارة وقطاع الخدمات.

جدول (23)

الانفاق ونسبة الاسهام في GDP والترابط القطاعي (IDFL) لعامي 2010 و2020

القطاعات الاقتصادية	الانفاق القطاعي لعام 2010	الترابط القطاعي IDFL لعام 2010	نسبة اسهام القطاع في GDP لعام 2010%	الانفاق القطاعي لعام 2020	الترابط القطاعي IDFL لعام 2020	نسبة اسهام القطاع في GDP لعام 2020
الزراعة والغابات والصيد	3,217,599.20	10.9274	5	2,232,020	1.076	5.82
التعدين والمقالع	16,087,996.00	2.7195	42.8	11,222,041	0.999	30.21
الصناعات التحويلية	3,217,599.20	5.3267	2.3	3,087,322	1.218	2.98
الكهرباء والماء	4,504,638.88	4.0687	1.1	6,608,646	1.113	3.68
التشييد والبناء	6,435,198.40	3.6747	3.5	7,130,509	0.997	3.4
النقل والمواصلات	5,148,158.72	5.1873	11.2	7,554,757	1.101	9.77
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	3,861,119.04	5.3607	8.6	2,592,912	1.237	9.52
المال والتامين	2,574,079.36	5.9994	1.9	7,130,509	1.007	1.93
الخدمات	19,305,595.20	2.6941	15.9	17,264,091	1.017	25.02

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (2) وجدول (5) وجدول (11) وجدول (15)

اما بالنسبة لقطاع (الكهرباء والماء والتشييد والبناء والنقل والموصلات والمال و التأمين) فقد تبين من جدول (23) ان حجم الترابطات الامامية غير المباشرة قد انخفضت بالرغم من الزيادة في حجم الانفاق القطاعي لكل من هذه القطاعات اذ بلغ الانخفاض لترابطاتها الامامية غير المباشرة من (4.0687) الى (1.113) لقطاع الكهرباء ومن (3.6747) الى (0.997) لقطاع البناء ومن (5.1873) الى (1.101) لقطاع النقل ومن (5.9994) الى (1.007) لقطاع المال والتأمين ويعود سبب الانخفاض كما نلحظ لقلة الاستخدامات الوسيطة من القطاعات الاخرى لأنتاج هذه القطاعات ولضعف الاسهام لكل هذه القطاعات.

الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات

1- ان الجهود الحكومية العراقية ضـــعيفة في مجال إعداد جداول المدخلات- المخرجات اذ ان اخر جداول تم اعدادها هي في العام 1988 وجميع الجداول بعدها كانت لمحاولات فردية تم التنبؤ بها من الباحثين وهذا أضـــعف عمل اجهزة التخطيط والدراســـات والابحاث التحليلية للاقتصاد.

2- من بيانـات الجداول التي تم إعدادها في عامي 2010 و 2020 تبين ان الاقتصـــاد العراقي يمتاز بتشـــابكات قطاعية بســـيطة اذ نلحظ الفرق الكبير عن طريق ترابطاتها الخلفية والتي تتسم بالضعف والاختلاف الواضح بين عام 2010 عن عام 2020.

3- عند مقارنة الانفاق العام لســـنتي 2010 و2020 لوحظ الفرق بين كلتا الســـنتين اذ مع العلم ان مستوى الانفاق العام قد ازداد لعام 2020 عن عام 2010 بسبب ظاهرة جائحة كورونا الا ان ذلك لم يعط ترابطات قطاعية أفضل من عام 2010.

4- من تحليل الارتباطات الكلية (المباشرة وغير المباشرة) بين القطاعات الاقتصـادية تبين ان القطاعات الاقتصـادية في العراق تميل نحو تلبية الطلب النهائي وليس الوسيط وذلك لضـــعف التشـــابكات القطاعية في الاقتصـــاد وهذا ما تبينه قيم الارتباطات الخلفية والامامية.

5- عدم وجود قطاع اقتصـــادي قائد في الاقتصـــاد العراقي وذلك لعدم امتلاك اي من القطاعات اكبر قوة ربط امامية وخلفية في الوقت نفســـه ولكلا الســـنتين اذ كان القطاع الزراعي صـــاحب اكبر ترابط خلفي لكلا الســـنتين اما الترابط الامامي المباشـــر وغير المباشـــر لعام 2010 فقد كانت من نصـــيب قطاع المال والتأمين وقطاع الزراعة على الترتيب اما عام 2020 فقد كان الترابط الامامي المباشر وغير المباشر على السواء من نصيب قطاع تجارة الجملة والمفرد.

6- هنالك ضـعف في الترابطات الامامية والخلفية سـواء المباشـرة أم غير المباشـرة لقطاع التعدين (النفط) على الرغم من كبر حجم اسـهامه في الناتج المحلي الاجمالي، وهذا يدل على انه قطاع معزول عن باقي القطاعات كونه مملوكا للحكومة وجميع إيراداته تذهب الى خزينة الدولة.

ثانيا: التوصيات

1- يجب التركيز على اعداد جداول المدخلات – المخرجات بشكل دوري دون انقطاع من الحكومة المركزية لمساعدة الجهات المسؤولة في إعداد خطط التنمية الاقتصادية للبلد.
2- على الحكومة العراقية ان تقوم بزيادة الخطط والبرامج الاقتصادية للمستقبل والتركيز على الصناعات التي تستخدم مواد اولية محلية اذ انها ستؤدي الى زيادة قوة التشابكات القطاعية داخل الاقتصاد وما يؤثر بشكل ايجابي للأغلب البرامج الاقتصادية والتنموية.
3- من ملاحظة الاقتصاد العراقي وكونه اقتصاد ريعي احادي الجانب وهذا ما يجعله عرضه لتهديد اي ازمة خارجية لذا يجب الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية الحيوية والاعتماد على القطاع الزراعي والصناعي بشكل كبير ومحاولة خلق روابط امامية وخلفية كبيرة بين هذين القطاعين مع بقية القطاعات الاقتصادية وبالأخص قطاع الصناعة التحويلية وعدم الاعتماد المفرط على القطاع النفطي كما هو الحال الان وهذا ما سيساعد على اقتصاد قوي وأمن.
4- الاهتمام بالتخطيط القطاعي بشكل كبير بسبب غياب القطاع القائد في الاقتصاد العراقي وكذلك البحث عن مكامن القوة في كل قطاع للاستفادة منها ودعمها حتى يمكن الوصول به الى ان يكون قطاعا اقتصاديا قائدا.
5- لابد من استخدام الانفاق العام استخداما امثلا لأعادة هيكلة الاقتصاد العراقي بما يضمن زيادة نسبة اسهام القطاعات الاقتصادية الحيوية في الناتج المحلي الاجمالي ومحاولة جعل أحد هذه القطاعات قطاعا قائدا من حيث ترابطاته الامامية والخلفية، وان من اهم هذه القطاعات هي القطاع الزراعي والصناعي والسياحي اذ انها تمتلك مقومات اساسية تجعل منها قادرة على ان تكون قطاعات قائدة.

المصادر باللغة العربية

- القرآن الكريم

اولا: الكتب

1- ابراهيم، طلعت الدمرداش، التخطيط الاقتصـــادي في اطار آليات الســـوق، ط3، دار النهضة العربية، القاهرة, 2008

2- الاعسر، خديجة، اقتصاديات المالية العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، بلا طبعة، القاهرة، 2016

3- الافندي، محمد احمد ، مقدمة في الاقتصاد الكلي، ط2، جامعة العلوم والتكنلوجيا، صنعاء، 2012

4- بخيت، حسين علي ، مبادئ الاقتصـاد الرياضـي، بلا طبعة، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 2000

5- الجنابي، طاهر ، علم المالية العامة والتشـــريع المالي، بلا طبعة ، دار الكتب المطبوعة للنشر، جامعة الموصل

6- الجواري ، مناضـــل ، الاقتصـــاد الرياضـــي، بلا طبعة ، دار اليازوري العلمية للنشـــر والتوزيع، عمان ،2009

7- حسـن، سـهير محمد السـيد، الاقتصـاد المالي، بلا طبعة، كلية التجارة، جامعة المنوفية، 2002

8- حشـيش، عادل احمد، اسـاسـيات المالية العامة، بلا طبعة، دار النهضـة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1992

9- حلمي، خالد سعد زغلول، ابراهيم الحمود، الوسيط في المالية العامة، ط2، كلية الحقوق ، جامعة الكويت، 2002

10- الحيالي، علي درب كسار، الاقتصاد الرياضي، بلا طبعة، بغداد، 2014

11- خصاونة، صالح، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط2، الاردن، 2000

12- داســـكوبتا ،اجيت ، النظرية الاقتصـــادية والدول النامية، ترجمة يحيى غني النجار، بغداد، 2005

13- دردوري، حسن، قليطي الاخضر، اساسيات المالية العامة، دار حميثرا للنشر والترجمة، 2018

14- الدين، عدنان كريم نجم، الاقتصاد الرياضي مدخل كمي تحليلي، ط3، دار وائل للنشر، عمان، 2009،

15- الدين، هناء خير، الاقتصاد الرياضي، بلا طبعة، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1981

16- الراوي، احمد عمر، الزراعة في العراق ومعوقات تحقيق التنمية المستدامة، بلا طبعة، بيت الحكمة، العراق، بغداد، 2016

17- سعيد، عفاف عبد الجبار، مجيد علي حسين، الاقتصاد الرياضي، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2000

18- سلطان، محمد، التخطيط الاقتصادي واساليبه، بلا طبعة، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، 1985

19- سلمان، جمال داود، طاهر فاضل حسون، التخطيط الاقتصادي، بلا طبعة، بيت الحكمة للنشر، بغداد

20- الشرع، رحيم كاظم حسن، محمد حسن رشم، التخطيط الاقتصادي، ط1، مطبعة الكتاب، بغداد، 2015

21- شيانج، الفا، الطرق الاساسية في الاقتصاد الرياضي، ترجمة: نعمة الله نجيب ابراهيم واخرون، دار المريخ للنشر، الرياض، 1995

22- صديق، رمضان ، الوجيز في المالية العامة والتشريع الضريبي، بلا طبعة، منظمة الادارة العربية، بدون سنة النشر

23- الطاهر ، عبد الله الشيخ محمود ، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، ط2، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1992

24- العامري، سعود جايد مشكور ،عقيل حميد جابر الحلو، مدخل معاصر في علم المالية العامة، ط2، 2020

25- عبد الحميد، عبد المطلب ، اقتصاديات المالية العامة، ط1، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2010

26- عبد المجيد ، عبد الفتاح عبد الرحمن ، اقتصاديات المالية العامة، ط6، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 2014

27- عبد المولى ، السيد ، المالية العامة، بلا طبعة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1977

28- العبيدي، سعيد علي ، اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار دجلة، عمان، 2011

29- العذاري ، عدنان داود ، الرياضيات والاقتصاد (نظرية وتطبيق)، بلا طبعة ، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2009

30- العلي، عادل ، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، بلا طبعة ، المكتبة العالمية للكتاب الجامعي، بيروت، 2011

31- القيسي، اعاد حمود ، المالية العامة والتشريع الضريبي، ط9، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2015

32- المحجوب، رفعت ، المالية العامة، بلا طبعة، مكتبة النهضة العربية، جامعة القاهرة، 1999

33- المحيمد، احمد بن عبد الكريم ،محمد بن عبد الله الجراح، مبادئ الاقتصاد الكلي مفاهيم واساسيات 102 قصد، ط2، 2010

34- المعموري ، محسن حسن ، مبادئ علم الاقتصاد، بلا طبعة ، دار اليازوري، عمان، 2018

35- يونس ، محمد يونس ،اخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، بلا طبعة ،قسم الاقتصاد- كلية التجارة، جامعة الاسكندرية،2000

36- يونس، منصور ميلاد ، مبادئ المالية العامة، بلا طبعة ، دار النهضة للطباعة والنشر، 2004

ثانيا: البحوث والدراسات

37- احمد، محسن ابراهيم ، تحليل تطور وهيكل النفقات العامة في العراق للمدة (2003-2017)، المجلة العلمية لجامعة جيهان, السليمانية، (المجلد 3؛ العدد 2)، 2019

38- آل زيارة ، كمال عبد حامد ، تطور النفقات العامة وهيكليتها في العراق، مجلة اهل البيت، العدد15، العراق

39- باليزيد ،محمد ، نموذج ليونتيف، الحوار المتمدن، العدد 4003، 2013

40- البيرماني،صلاح مهدي ، قياس وتحليل تفاعل عمل المضاعف والمعجل في الاقتصاد العراقي بأستخدام نموذج المستخدم- المنتج الديناميكي، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية،(المجلد14؛ العدد52)، جامعة بغداد، 2008

41- الجنابي ،هيثم عبد القادر ، " تحليل العلاقة بين الانفاق الاســـتهلاكي الحكومي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة 1981-2006 " ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد ، (المجلد 19؛ العدد 73) ، 2013

42- الحسن، تماضر جابر البشير ،علي فاطن الونداوي، قياس دور مضاعف كينز على اقتصاد السودان للفترة (1970-2010)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد14، جامعة السودان، 2013

43- حســين، زياد طارق حســين، اخرون، الازمة المركبة والاداء الاقتصــادي في العراق، 2020

44- خضــير، منعم احمد ،عثمان عواد محمد، دور بعض محددات النمو الصــناعي في الاقتصـــــاد العراقي للمـدة (2003-2017)، مجلـة تكريـت للعلوم الاداريـة والاقتصادية، (المجلد15؛ العدد47)، 2017

45- السعدي، صبري زاير ، معايير التنويع الاقتصادي الهيكلي في اقتصادات الريع النفطي (حالة السعودية), مجلة المستقبل العربي،(المجلد40؛العدد464), 2017

46- ســـلمـان ، مهنـد بن عبـد المـالـك ،احمـد بن بكر البكر، مفهوم النـاتج المحلي الاجمالي، مؤسسة النقد العربي السعودي، دراسة وصفية، 2016

47- العارم، عيســـاني ، العوامل المفســـرة لظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر للفترة 2000-2015، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، (المجلد3;العدد4) ، الجزائر، 2018

48- عبد الصـاحب ،احمد صـدام ، هيكل الناتج المحلي الاجمالي في العراق 1999-2007 دراســة تحليلية اســتقرائية ،مجلة الخليج العربي، جامعة البصــرة، كلية الادارة والاقتصاد، (المجلد42؛العدد1-2)، 2014

49- عدي،نور شـــرهان ، قطاع التأمين في العراق الامكانيات والتحديات، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، بغداد، 2015

50- عقراوي ،زكي متي سليم ،شـهلة عبد الرزاق بشـير، دراسـة تشـابك الغابات مع القطاعات الاقتصـادية في كل من ويلز وكندا بأستخدام اسلوب المستخدم/ المنتج، مجلة زراعة الرافدين، (المجلد35؛العدد4)، 2007

51- علاوي، ســيماء محســن ، انخفاض اســعار النفط العالمية ودورها في اعداد الموازنة العامة للعراق، مجلة الدنانير، العدد 17، الجامعة العراقية، 2019

52- علوان ،غفران حاتم ،مناهل مصـطفى عبد الحميد، قياس وتحليل تقلبات العوائد النفطية وانعكاســاتها على النمو الاقتصــادي في العراق للمدة 2003-2017 ، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، 2020

53- كامل، مصـــطفى ،منتهى زهير محســـن، قياس مســـتوى البطالة في العراق بأســتخدام جداول المســتخدم- المنتج لعام 2010، مجلة العلوم الاقتصــادية والادارية، (المجلد23؛العدد96), 2017

54- محسن ،حسام الدين طه ، دور التغير في اسعار النفط في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2005-2017) دراسة تحليلية، مجلة البحوث والدراسات النفطية، العدد 30، ديالى، 2021

55- محمد، عبد الكريم عبد الله ، باسم عبد الهادي حسن، فاعلية سياسة الانفاق العام في العراق للمدة (2003- 2013)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصـــادية والادارية، العدد23،جامعة واسط، 2016

56- موسى، عبد الستار عبد الجبار، دراسة تحليلية لواقع القطاع النفطي في العراق وآفاقه المستقبلية، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 85، جامعة المستنصرية، 2010

ثالثا: التقارير والنشرات

57- البنك العراقي المركزي، المديرية العامة للاحصـــاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي (2010، 2011, 2012, 2013، 2014, 2015, 2016, 2017، 2018، 2019، 2020)

58- الجهاز المركزي للاحصـــاء وتكنلوجيا المعلومات، المجموعة الاحصـــائية السنوية، 2010

59- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، جداول المدخلات والمخرجات لعام 2010-2011 في اطار نظام الحسابات القومية، جمهورية مصر العربية، 2014

60- خطة التنمية الوطنية 2018-2022، وزارة التخطيط، العراق، 2018

61- منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة، دور فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) على الامن الغذائي في العراق، البنك الدولي، 2021

62- الهيئة العامة للاحصـاء، نصـيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي, السـعودية, 2017

63- وزارة التخطيط العراقية، دائرة الحسابات القومية، 2010

64- وزارة التخطيط، مديرية الحسابات القومية، المجموعة الاحصائية السنوية (2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020)

65- وزارة المالية، قسم السياسات الاقتصادي، القطاع الزراعي في العراق اسباب التعثر ومبادرات الاصلاح

رابعا: الرسائل والاطاريح

66- السالم ، احمد جبر سالم ، الاستثمار في البنية التحتية ودوره على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2013)، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة،2015

67- شريف، مسعودي ، تأثير التشابك القطاعي على تكوين الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ام البواقي، 2018

المصادر باللغة الاجنبية

68- Alexiou,c , Government Spending and Economic Growth: Econometric Evidence from the South Eastern Europe (SEE), Journal of Economic and Social Research, 2009

69- Andolfatto , Macroeconomic Theory and Policy , Simon Fraser University , 2005

70- Bekaert, G., S. Cho and A. Moreno, New Keynesian macroeconomics and the term structure, mimeo, Columbia University, 2003

71- Economic and social commission for Asia and the pacific, Guidelines on input-output analysis of tourism, 1990

72- H. B. Chenery and P. Clark, "Inter Industry Economics", New York, John Welly, 1959

Johan Sloman , Economics , 6th Ed , pearson Prentice Hall , England ,2006 -73

Kindleberger p. Charles. ((Economic development)) second edition. 1965 -74

Metwally,M.M, lectures in quantitative method, Unversity of Wollongong,Australia, 2006 -75

Miller, R. and Blair, P: Input-Output Analysis - Foundations and Extensions, Prentice-Hall, Inc., New Jersey, 1985 -76

Miller, R.E and P. D. Blair, Input-output analysis: Foundations and Extensions,second ed., Cambridge University Press, Cambridge, 2009 -77

Miyazawa, K., Input-output Analysis and the structure of Income Distribution, Springer Verlag, Berlin, 1976, chapter2 -78

Mohammed Hussien Kadom and 0thers, Using (I-O) tables to measure the effectiveness of public spending and trade multiples Foreign Ministry in the Iraqi economy for the period (2010-2018) , International Journal of Psychosocial Rehabilitation, (Volume 24 - Issue 6), 2020 -79

Syed Ahamed Safa & Rokeya Begum : Growth Of GDP And GNP Shows Dynamism, Dhaka The Independent , February , 2005 -80

Wassily Leontief, input-output economics, second edition Oxford University press, 1986 -81

المصادر الالكترونية

-82 الهنداوي ،عبد الزهرة ، عراقيل تعيق نمو قطاع التشـــييد والبناء في العراق، العرب، 2021، from the website: https://alarab.co.uk

-83 الهاشــمي، رائد ، الواقع الزراعي في العراق مشـكلات وحلول، from the website:http://newsabah.com

84- النصراوي ،سلطان جاسم ، حصاد ازمتين: الاقتصاد العراقي في 8 اشكال بيانية، شبكة النبأ المعلوماتية، 2021, from the website:https://annabaa.org/arabic/economicarticles

85- المشهداني ،ابراهيم ، تقليص الانفاق الاستهلاكي ضرورة ملحة, 2019، from the website:https://www.radionawa.com

86- المحرر الاقتصادي، العراق: تعزيز قطاع التأمين يساهم في انعاش الاقتصاد، مجلة الوسط، 2017،from the website: http://www.alwasatnews.com

87- علي، صابرين ، ما اسباب تراجع اداء القطاع الصناعي، from the website:https://www.almadasupplements.com

88- علي، احمد ابريهي ، قطاع النقل في العراق يحتاج الكثير ايضا، شبكة النبأ المعلوماتية، 2018,from the website: https://m.annabaa.org/arabic/development

89- العاني ،ثامر محمود ، الازمة المالية في العراق وموقف صندوق النقد والخيارات الاخرى المتاحة،2020،from the website: https://www.alarabiya.net

90- الانصاري ،رؤوف محمد علي ، القطاع السياحي في العراق الواقع والطموح، شبكة النبأ المعلوماتية، 2018، from the website: https://m.annabaa.org/arabic/development

91- The Importance of GDP, from the website: https://www.investopedia.com

92- From the website: https://www.un.org/esa/ffd/wp-content/uploads/2014/09/StrategiesArabRegion.pdf

93- Gross Domestic Product: An Economy's All", www.imf.org, Retrieved 23-01-2020, Edited

94- Gross Domestic Product (GDP), from the website: https://www.investopedia.com

قائمة الملاحق

ملحق (1)

مصفوفة (I-A) لعام 2010

I-A	الزراعة والغابات والصيد	التعدين والمقالع	الصناعات التحويلية	الكهرباء والماء	التشييد والبناء	النقل والموصلات	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	المال والتامين	الخدمات
الزراعة والغابات والصيد	0.13	0	-0.0605	0	0.	-0.0006	0	0	0
التعدين والمقالع	0	1	-0.6311	-0.3850	-0.0572	0	0	0	0
الصناعات التحويلية	-0.0645	-0.1065	0.9416	-0.3674	-0.2981	-0.3963	-0.1866	-0.0095	-0.0666
الكهرباء والماء	-0.0069	-0.0541	-0.0551	0.988	-0.004	-0.0026	-0.0671	-0.0212	-0.0042
التشييد والبناء	0	-0.0072	-0.0009	-0.0042	0.9989	-0.0036	-0.1024	-0.0158	-0.0051
النقل والموصلات	-0.1101	-0.1207	-0.0215	-0.0056	-0.0641	0.9993	-0.1138	-0.006	-0.0085
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	-0.1712	-0.212	-0.0506	-0.0037	0	-0.1161	0.9629	-0.003	-0.0769
المال والتامين	-0.0001	-0.0033	-0.0002	0	-0.016	-0.0001	-0.044	0.9259	0
الخدمات	-0.0002	-0.0202	-0.0027	-0.0035	-0.0477	-0.0042	-0.1357	-0.0252	0.9711

Determ = 0.0673

المصـــدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مصـــفوفة المعاملات الفنية الصـــادرة عن وزارة التخطيط العراقية، دائرة الحسابات القومية، 2010

ملحق (2)

مصفوفة (I-B) لعام 2010

I-B	الزراعة والغابات والصيد	التعدين والمقالع	الصناعات التحويلية	الكهرباء والماء	التشييد والبناء	النقل والموصلات	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	المال والتامين	الخدمات
الزراعة والغابات والصيد	0.13	0	-0.0786	0	0	-0.0004	0	0	0
التعدين والمقالع	0	1	-0.2762	-0.0564	-0.005	0	0	0	0
الصناعة التحويلية	-0.0496	-0.2433	0.9416	-0.123	-0.0598	-0.2243	-0.1558	-0.0005	-0.0333
الكهرباء والماء	-0.016	-0.3694	-0.1644	0.988	-0.0024	-0.0044	-0.1674	-0.0032	-0.0063
البناء والتشييد	0	-0.0823	-0.0043	-0.007	0.9989	-0.0102	-0.4261	-0.004	-0.0126
النقل والموصلات والخزن	-0.1497	-0.4872	-0.0379	-0.0033	-0.0227	0.9993	-0.168	-0.0005	-0.0075
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	-0.1576	-0.5799	-0.0606	-0.0015	0	-0.0786	0.9629	-0.0002	-0.0461
المال والتأمين	-0.0021	-0.1502	-0.0035	0	-0.063	-0.0011	-0.7214	0.9259	0
القطاعات الخدمية	-0.0003	-0.0923	-0.0054	-0.0024	-0.0191	-0.0048	-0.2264	-0.0026	0.9711

المصـــدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مصـــفوفة المعاملات الفنية الصـــادرة عن وزارة التخطيط العراقية، دائرة الحسابات القومية، 2010

ملحق (3)
مصفوفة (I-A) لعام 2020

I-A	الزراعة والغابات والصيد	التعدين والمقالع	الصناعات التحويلية	الكهرباء والماء	التشييد والبناء	النقل والموصلات	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	المال والتامين	الخدمات
الزراعة والغابات والصيد	0.939	0	-0.0042	0	0	0	0	0	0
التعدين والمقالع	0.	1	0.0069	0.0042	0.0006	0	0	0	0
الصناعة التحويلية	-0.0046	-0.0076	0.9958	-0.0262	-0.0213	-0.0283	-0.0133	-0.0007	-0.0048
الكهرباء والماء	-0.0013	-0.0099	-0.0101	0.9978	-0.0007	-0.0005	-0.0123	-0.0039	-0.0008
البناء والتشييد	0	0.0001	0	0.0001	1	0.0001	0.0019	0.0003	0.0001
النقل والموصلات والخزن	-0.01	-0.011	-0.0019	-0.0005	-0.0058	0.9999	-0.0103	-0.0005	-0.0008
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	-0.0104	-0.0129	-0.0031	-0.0002	0	-0.007	0.9977	-0.0002	-0.0047
المال والتأمين	0	-0.0002	0	0	-0.0007	0	-0.002	0.9967	0
القطاعات الخدمية	0	-0.002	-0.0003	-0.0004	-0.0048	-0.0004	-0.0137	-0.0025	0.9971

Determ= 0.9247

المصـــدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مصـــفوفة المعاملات الفنية الصـــادرة عن وزارة التخطيط العراقية، دائرة الحسابات القومية، 2010

ملحق (4)

مصفوفة (I-B) لعام 2020

I-B	الزراعة والغابات والصيد	التعدين والمقالع	الصناعات التحويلية	الكهرباء والماء	التشييد والبناء	النقل والموصلات	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	المال والتامين	الخدمات
الزراعة والغابات والصيد	0.9390	0.0000	-0.0085	0.0000	0.0000	-0.0001	0.0000	0.0000	0.0000
التعدين والمقالع	0.0000	1.0000	0.0007	0.0005	0.0001	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
الصناعة التحويلية	-0.0023	-0.0785	0.9958	-0.0321	-0.0252	-0.0393	-0.0096	-0.0009	-0.0151
الكهرباء والماء	-0.0005	-0.0837	-0.0082	0.9978	-0.0007	-0.0005	-0.0072	-0.0042	-0.0020
البناء والتشييد	0.0000	0.0012	0.0000	0.0001	1.0000	0.0001	0.0012	0.0003	0.0003
النقل والموصلات والخزن	-0.0036	-0.0814	-0.0014	-0.0004	-0.0049	0.9999	-0.0053	-0.0005	-0.0018
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	-0.0072	-0.1851	-0.0043	-0.0004	0.0000	-0.0136	0.9977	-0.0003	-0.0207
المال والتأمين	0.0000	-0.0012	0.0000	0.0000	-0.0006	0.0000	-0.0011	0.9967	0.0000
القطاعات الخدمية	0.0000	-0.0066	-0.0001	-0.0001	-0.0018	-0.0002	-0.0031	-0.0011	0.9971

المصـــدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مصـــفوفة المعاملات الفنية الصـــادرة عن وزارة التخطيط العراقية، دائرة الحسابات القومية، 2010

Abstract

This study came to shed light on the use of the input-output method as one of the methods for calculating the multiples at the level of each sector of the national economy in the Iraqi economy, during a period (2010-2020). The matrix of technical coefficients issued by the Ministry of Planning for the year 2010 was relied upon, and after extracting the composite sectoral growth coefficients, the matrix of 2020 was obtained, After applying the input-output model in its mathematical form to the two matrices to solve them, and obtain the sectoral outputs of the economic sectors and the final demand as well as the added value, as well as we obtained the sectoral interdependencies of all kinds, direct and indirect, and through observing these sectoral interdependencies and comparison between the two years. An increase in public spending for some economic sectors for the year 2020, but their sectoral multipliers did not witness an increase, but may have led to a decrease. The reason behind this decline for these sectors in 2020 compared to 2010 is the weakness of the front and back sectoral interconnections for most economic sectors.

The main problem of the research was the question about the belief that it is possible to rely on the input-output model in measuring the effectiveness of public spending on the sectoral distribution of GDP in the Iraqi economy during the time period 2010-2020. From this, the hypothesis was about the possibility of relying on the input-output model in measuring the effectiveness of public spending on the sectoral distribution of GDP in the economy for the period 2010-2020. Thus the aim of the research will be to answer this question and try to reach the most solutions that help in the advancement of the sectoral economy in particular and the national economy in general. One of the most important conclusions of the study is that the Iraqi government's efforts are weak in the field of preparing input-output tables, as all tables after 1988 were individual predicted by researchers, and this weakened the work of planning agencies and studies of the economy, so it should focus on preparing tables periodically without interruption from By the central government to assist the authorities responsible for preparing economic development plans for the country.

Keywords: input-output approach , effectiveness of public spending, sectoral distribution of GDP

Ministry of Higher Education and Scientific research

University of Karbala

College Of Management and Economics

Department Of Economics

Using the imput-output method in measuring the effectiveness of public spending on the sectoral distribution of GDP. Iraq case study for the period 2010-2020

To the Council of the College of Administration and Economics - University of Karbala, which is part of the requirements for obtaining a master's degree in economic sciences

Presented by Haneen Jalil Ibrahim Al-Sawaf

Supervised By

Prof. Dr. Mohammed Hussein kazem Al Jubouri

M 2022 h 1443